جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

القراءات القرآنية في كتاب الكشاف للزمخشري

إعداد الطالب

نضال محمود الفراية

إشراف

الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــــــا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه

في اللغة والنحو قسم اللغة العربية وآدابهـــــا

جامعة مؤتة، 2006

الرموز الصوتية المستعملة في الرسالة

الهمزة	<	الفتحة القصيرة الخالصة	a
الباء	b	الفتحة الطويلة الخالصة	ā
التاء	t	الضمة القصيرة الخالصة	u
الثاء	ṯ	الضمة الطويلة الخالصة	ū
الجيم	ǧ	الضمة القصيرة الممالة	o
الحاء	ḥ	الضمة الطويلة الممالة	ō
الخاء	ḫ	الكسرة القصيرة الخالصة	i
الدال	d	الكسرة الطويلة الخالصة	ī
الذال	ḏ	الكسرة القصيرة الممالة	e
الراء	r	الكسرة الطويلة الممالة	ē
الزاي	z		
السين	s		
الشين	š		
الصاد	ṣ		
الضاد	ḍ		
الطاء	ṭ		
الظاء	ẓ		
العين	ʿ		
الغين	ġ		
الفاء	f		
القاف	ḳ		
الكاف	k		
اللام	l		
الميم	m		
النون	n		
الهاء	h		
الواو	w		
الياء	y		

فهرس المحتويات

الإهداء: .....أ

الشكر والتقدير: .....ب

الرموز الصوتية: .....ج

فهرس المحتويات: .....د

الملخص باللغة العربية:.....ز

الملخص باللغة الإنجليزية:.....ط

الفصل الأول: الأصول

1.1 المقدمة:.....1

2.1 التمهيد: 6

3.1 الأصول:.....29

1.3.1 الاستعمال: 31

2.3.1 رسم المصحف: 42

3.3.1 التعليل والعامل: 51

4.1 العامل: 51

5.1 السماع والقياس:

1.5.1 السماع: 64

2.5.1 القياس: 72

3.5.1 العامل: 78

الفصل الثاني: المستوى الصوتي: 86

1.2 قضايا التماثل الصوتي:

1.1.2 الإبدال: 87

2.1.2 اللغات واللهجات:.....112

3.1.2 الإدغام: 122

4.1.2 الإتباع: 141

2.2 الهمزة: 148

1.2.2 إسقاط الهمزة: 151
2.2.2 همز غير المهموز: 155
3.2 قضايا صوتية متفرقة: 164
1.3.2 التشديد والتخفيف: 164
2.3.2 التقاء الساكنين:.....170
3.3.2 في الحركات: 174
الفصل الثالث: المستوى الصرفي: 179
1.3 معاني الزيادات: 179
2.3 المشتقات: 183
3.3 التصغير: 205
4.3 النسب: 207
5.3 فَعّل وأفْعَل: 211
6.3 بنية الاسم والفعل: 216
7.3 في الأسماء:
1.7.3 حركة الفاء:.....217
2.7.3 حركة العين: 227
8.3 في الأفعال: 233
1.8.3 حركة الفاء: 233
2.8.3 حركة العين: 236
3.8.3 حركة العين في الأفعال الماضية:.....237
4.8.3 حركة العين في الفعل المضارع: 242
9.3 البنية العددية: 248
1.9.3 في الجموع:.....248
2.9.3 التذكير والتأنيث: 261
3.9.3 ما حمل على المعنى: 261
4.9.3 التأنيث والتذكير جوازاً للفصل بين الفعل والفاعل: 264

الفصل الرابع: المستوى النحوي: 268
1.4 الإسناد الفعلي: 270
2.4 الإسناد الاسمي: 272
3.4 المنصوبات: 276
1.3.4 المفاعيل: 277
2.3.4 الاختصاص: 286
3.3.4 الاشتغال: 289
4.3.4 النّداء: 291
5.3.4 الاستثناء: 295
4.4 المجرورات:
1.4.4 الإضافة: 300
2.4.4 حروف الجرّ: 306
3.4.4 الحمل على الجوار: 313
5.4 النواسخ: 315
1.5.4 القول في كان: 315
2.5.4 عسى: 323
3.5.4 فتح وكسر همزة إنّ: 325
4.5.4 تخفيف أن: 326
6.4 مسائل نحوية متفرقة: 327
1.6.4 أكلوني البراغيث: 327
2.6.4 الحمل على المعنى: 329
3.6.4 تعدد الأوجه الإعرابية: 330
7.4 الخاتمة والنتائج: 332
7.5 المراجع: 334

الفصل الأول

الأصول

1.1 المُقَدِّمَـــة

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسلام على سيّدِ الأنبياء والمرسلين محمدِ ابن عبدالله النبيّ العربيّ الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد، فهذه رسالتي بعنوان: القراءات القرآنيّة في الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لجارالله محمود بن عمر الزمخشري، دراسة صوتيّة صرفيّة نحويّة، فهي دراسة لغويّة.

وللدّراسات اللّغوية هوىً كبيرٌ في نفسي، منذ التحاقي في قسم اللّغة العربيّة في الجامعة المستنصريّة ببغداد للحصول على درجة البكالوريوس، وزادَ شغفي في هذا الجانب من فروع اللّغة العربيّة عندما التحقتُ في برنامج الماجستير في جامعة مؤتة.

وعندما فكّرتُ في أنْ أكتبَ موضوعَ رسالتي للماجستير كانت النفسُ تتوقُ إلى موضوعٍ في القراءات القرآنيّة إلاّ أنّ التردّدَ والخوفَ في تلك المرحلة لِمَا في موضوع القراءات القرآنيّة من نَصَبٍ وجهدٍ ما ينوءُ عنه طالبُ الماجستير عدلتُ عنه إلى دراسةِ الأنماط اللّغوية النّادرة...، فلمّا كانت مرحلةُ الدكتوراه عقدتُ العزمَ، وبتوجيهٍ من أستاذي الدكتور يحيى عبابنة على أنْ يكون موضوعي في القراءات القرآنيّة، فكان الأمرُ.

وأمّا الزمخشري، فَلَهُ في النفس شيءٌ، فتبدو شخصيتُه غامضةً إلى حدٍّ ما بالنسبةِ لي، فالرجلُ يوصفُ بالعالِمِ الذي لا يُشَقُّ له غبارٌ، وتكاد مصنفاته وخصوصاً الكشاف تعجُّ بها كتبُ القدماءِ والمحدثينَ ومؤلفاتِهم؛ ومن جهةٍ أخرى يُرْمى باتهاماتٍ قد تصلُ إلى تكفيره وتحريم قراءة كشافه.

وكتابُ الكشافِ واحدٌ من كتبِ التفسيرِ المهمّةِ التي مثّلتْ فكرَ المعتزلة وبيّنتْ نظرتَهم إلى كتابِ الله عزّ وجلّ، فالمعتزلةُ يتعاملون مع القراءات القرآنيّة بشكلٍ مختلفٍ عمّا يفعلُه أهلُ السنّةِ والجماعة، فهم لا يشترطون صحةَ السند، كما أنّهم لا

يتورّعون في بعض الأحيان عن دسّ القراءات في القرآن الكريم في ترجيح مذهبهم على المذاهب الأخرى.

وانطلاقاً من هذا كان الموضوعُ في القراءات، لأنّني رأيتُ أنّ القراءاتِ القرآنيةَ في الكشّاف بحاجة إلى درسٍ لُغويّ يكشفُ عن آراء الزمخشري مع عدم إهمال كتبه الأُخرى كالمفصّل في صنعة الإعراب، والأنموذج في النّحو وغيرهما، إذْ إنّني لم أعثرْ على دراسةٍ في هذا الجانب تجمعُ أشتاتَ هذا الموضوعِ في دراسةٍ متكاملةٍ وَفق نظرية المستويات. فأرجو الله تعالى أنْ يسدَّ بحثي هذا فراغاً قد تحتاجُ إليه المكتبةُ العربيّة، وأنْ يغطّيَ جانباً من الجوانبِ التي لم يَسْبقْ تغطيتها، وكانت المادّةُ الأوليّةُ كشافَ الزمخشري.

فلمّا استقامَ الأمرُ على ما أحببتُ، عرضتُ الموضوعَ على أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة، فأقرّهُ وشجّعني، فجئتُ على الكشاف استخرجُ القراءاتِ التي ذكرها الزمخشري قراءةً قراءةً حتّى توافرَ لديّ كمٌّ هائلٌ منها زاد عن خمسةِ آلافِ قراءة، وأخذتُ بعد ذلك في فرزها وتصنيفها، ثمَّ أقمتُ دراستي عليها التي جاءت في تمهيدٍ وأربعةِ فصولٍ وخاتمةٍ.

تناولتُ في التمهيد ترجمةَ حياة الزمخشري ومكانتَه العلميّة ومذهبه النّحويّ، وكذلك فكره الاعتزاليّ وسلّطتُ الضوءَ على الكشّافِ موضوع الدّراسة، وعلى موقف الزمخشري من القراءات القرآنية، من حيثُ ردّ بعضها وتضعيفُ بعضها الآخر، وتلحين ما يخالف أقيسةَ النحويين.

أمّا الفصل الأوّل، فقد خَصصتُهُ للأُصول وتناولتُ فيه: كثرة الاستعمال والسّماع والقياس والعلل والعامل.

وجاء الفصل الثّاني وضمّ العديد من القضايا الصوتيّة:

التماثل الصوتي، وفيه: الإبدال والإدغام، وألحقتُ فيه أيضاً توجيهات الزمخشري وفق معيار اللهجات.

الهمز، وشمل: همز غير المهموز، وحذف الهمزة بتعويضٍ وبدونه.

قضايا صوتيّة متفرّقة، وشملت:

التشديد والتخفيف، التقاء الساكنين، وقضايا الحركات، وفيها: تقصير الحركة الطويلة، وتسكين المتحرك، وتحريك الساكن.

وتناولت في الفصل الثالث المستوى الصرفيّ، وشمل القضايا الصرفيةَ:

أولاً: معاني زيادات الأفعال، التكثير، والسلب والإزالة، والصيرورة، والدخول في الزمان والمكان، وأخيراً الدخول في الشيء.

ثانياً: المشتقات: وجعلتُ المصدر وما يتعلّق به واحداً من المشتقات، ومن ثمّ تناولتُ اسمَي الزمان والمكان، واسم الفاعل والصفة المشبهة، وصيغة المبالغة واسم المرّة، واسم الهيئة، واسم التفضيل.

وضمّ هذا الفصل أيضاً تناوبَ بعضِ الصّيغ على معاني بعض المشتقات ومن المسائل الصرفيّة التي تناولها هذا الفصل:

التصغير، والنسب، ومجيء (فعل وأفعل) بمعنىً واحدٍ، واشتمل هذا الفصل على مسألة صوتية صرفية، تخصُّ بنية الاسم والفعل.

وأخيراً تناول البنية العددية: جمع المذكر السالم والمؤنث السالم والتكسير، والتذكير والتأنيث من حيث الحمل على المعنى، والتأنيث والتذكير جوازاً للفصل بين الفعل والفاعل.

أمّا الفصل الرابع فكان للمستوى النّحوي، وفيه:

الإسناد: الإسناد الفعلي (الجملة الفعلية).

الإسناد الاسمي وفيه: توجيهات المبتدأ والخبر، وحذف المبتدأ وحذف الخبر.

المنصوبات: وقسمتها إلى قسمين:

المفاعيل.

ما حمله النّحويّون على المفعول به كالاختصاص والاشتغال والنداء والاستثناء.

المجرورات: ومن قضايا الجرّ التي تناولتها الدّراسة:

الإضافة وبعضٌ من مسائلها.

ما يخصّ حروف الجرّ، فقد وجّه الزمخشري قراءاتٍ على زيادة حرف الجرّ، كما وجّه قراءاتٍ على تناوب حروف الجرّ.

النّواسخ: وعالجتُ تحت هذا العنوان بعضاً من أحوال "كان"، كتقدّم خبرها على اسمها، ومجيء اسمها وخبرها معرفتين، ومجيء كان تامّة، وتناولتُ – أيضاً – بعضاً من مسائل "إنّ" كفتح همزتها وكسرها وتقدّم خبرها على اسمها عندما يكونان معرفتين.

وعالجتُ في ختام هذا الفصل بعضَ المسائلِ النّحويّة المتفرقة كلغة "أكلوني البراغيث"، والحمل على المعنى، وتعدّد الأوجه الإعرابيّة، أمّا الخاتمة، فقد عرضتُ فيها بعضاً من أهم النتائج التي وصل إليها هذا البحث.

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ الدّراسةَ لم تعنَ بالمستوى الدّلالي، ولم تخصّه بفصل مستقلّ، بل جاءت إشاراتٌ في بعض المواضع؛ لأنّ المستوى الدّلالي – في ظنّي– يحتاج إلى دراسة مستقلّة.

وبعدَ هذا العرضِ لأجزاء عملي في هذه الرسالة، فإنّه يجدر أنْ أذكر أنّني اجتهدتُ في كتابتها مستعملاً كلّ الوسائل الممكنة، ومعتمداً على بعضٍ من مناهج البحث اللّغوي كالمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن في بعض المواضع.

ولا يفوتني أنْ أذكرَ بعضاً من تلك الصعوبات التي واجهتني في أثناء هذا البحث، بدءاً من جمع المادّة واستخراجها من الكشاف، فالزمخشري كما ظهر لنا، كان لا يهتمّ بسند القراءة ولا حتّى بنسبتها إلى قرائها في الغالب، وإن ذكر فإنّه يكتفي بذكر قارئ أو اثنين، شأنه في ذلك شأن المعتزلة، وكثيراً ما صادفني تعبيره (وقرىء) كما سيظهر في ثنايا فصول هذه الرسالة.

والكشّاف كما ظهر لم يُحقّق تحقيقاً علمياً إلى الآن، لذا فإنّني أخذتُ أخرّجُ القراءاتِ في مصادرها، وكذلك الشواهد الشعرية التي أعياني تطلاب بعضٍ منها، وظهر لي أيضا أنّ الزمخشري كان يصفُ القراءاتِ في مواضعَ قليلةٍ، فيقول: وقرىء: بالرفع أو النّصب... فلم تكنْ النسخةُ التي اعتمدتُ عليها مضبوطةً بالحركات ممّا اضطرني إلى تتبّع قراءاتِ الكشّاف من كتب القراءات وخصوصاً تلك التي اعتمد أصحابُها فيها على نقولات الكشّاف، كالبحر المحيط، فقد استخرجتُ مادّة الدّراسة أولاً من الكشّاف ثمّ تعقبتُها في البحر المحيط ومن ثمّ في كتب القراءات الأخرى.

ومن المشكلات التي قد أعزوها إلى الزمخشري نفسه، هي أنّه لم يكن ينسبُ الشواهدَ الشعريةَ إلى قائليها، فقمتُ بتخريجها في مصادرها، كما أنّ الزمخشري كان يذكر شطراً من بيت وشطراً من بيت آخر، مما أعياني الوصولُ إلى البيت بتمامه، وفي مواضعَ لا بأس بها كان يذكرُ من الشّاهد الشّعريّ موضعَ الشاهدِ فقط، ولم أكنْ لأعرفَ – في مواضع كثيرة– أنّ هذا شعرٌ لولا توجيه أستاذي الدكتور يحيى عبابنة، فاستخرج الشاهدَ من مصادره، وأثبتُ في الحاشية البيتَ بتمامه.

والحقيقة أنّني لا أدّعي أنّ موضوعي في القراءاتِ القرآنية موضوعٌ بكرٌ لم أُسبَق إليه، فقد قامتْ دراساتٌ وأبحاثٌ عالجتِ القراءاتِ القرآنيةَ، ودراستي اعتمدت على بعضها، بل إنّ رسالةَ أستاذي الدكتور يحيى عبابنة في الدكتوراه الموسومة بـــ "منهج أبي حيّان الأندلسي في اختياراته من القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة المعاصر"، هي من الدراسات التي سبقتني في هذا الموضوع وقد أفدتُ منها، غير أنّ ما أودّ الإشارةَ إليه، هو أنّني لم أصلْ إلى دراسةٍ متكاملةٍ تناولت القراءاتِ القرآنيةَ في كشّاف الزمخشري، فمن الدّراسات التي يمكن ذكرها هنا، دراسة قاسم محمد صالح الموسومة بـــ"الظاهرة النحوية بين الزمخشري وأبي حيّان"، (رسالة ماجستير)، حاولَ الباحث فيها أنْ يقابلَ بين آراء الزمخشري وأبي حيّان الأندلسي، وهي رسالة منشورة من مطبوعات القوات المسلحة الأردنيّة، ودراسة زكريا شحادة الموسومة بـــ"نحو الزمخشري بين النظرية والتطبيق"، ودراسة مصطفى الصاوي الجويني الموسومة بـــ"منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه"، وهي دراسة تقترب من الجانب البلاغي، ودراسة مهند حسن حمد الجبالي، الموسومة بـــ"أثر الاعتزال في توجيهات الزمخشري اللّغويّة والنّحويّة"، وهي رسالة ماجستير نوقشت في جامعة اليرموك 2001م. والحقيقةُ أنّ هذه الدراساتِ تختلفُ عن موضوعِ دراستي من حيثُ المنهج والمادّة.

وفي الختام لا يسعني إلاّ أنْ أتقدّمَ بعظيم الشّكرِ والامتنان إلى أستاذي الدكتور يحيى عبابنة الذي لم يبخلْ عليَّ بالنّصحِ والإرشادِ والتّوجيه، فشملني بعطفِ العالِمِ وتواضعهِ لتلميذه، فجزاه اللهُ عنّي خير ما يجزي به عباده الصالحين المخلصين.

وأتقدّم بالشكر الجزيل للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة، على تفضلهم بقبول مناقشة عملي هذا، وإنّني على ثِقَةٍ أنّني سأفيدُ من الملحوظاتِ التي يقدمونها على هذا العمل. فجزاهم الله عنّي خير الجزاء.

والله أسألُ التوفيقَ والسّدادَ في الرأي، وأنْ ينفعَنا بما علّمَنا، وأسأله تعالى أنْ يغفرَ ذنبي، وأن يسترَ زلّتي، فإنْ أصبتُ فبتوفيقٍ من الله، وإنْ أخطأتُ فمن نفسي.

2.1 التمهيد

تناول كثيرٌ من الباحثين قدماء ومحدثين شخصيةَ الزمخشري بالترجمةِ والدّرس؛ لذلك فإنّ تفصيلَ القولِ في ترجمة هذا العَلَمِ يعدّ من التّكرار الذي لا طائل من ورائه، غير أنّني وجدتُ لزاماً عليّ -فيما أرى- أنْ أذكرَه بسطورٍ محيلاً على الدّراساتِ التي تناولتْه لمن أراد الاستزادة[1]، ولعلّ ما فرض ذلك اللازم عليّ هنا هو طبيعة الدّراسة، إذ رأيتُ أنّه من الضروري أن يطّلعَ القارىء على بعض جوانب شخصية الزمخشري من حيثُ منزلتُه العلميّة، وآراء العلماء فيه وخصوصاً في تفسيره الكشاف، وفكره المعتزلي وانعكاسه على موقفه من القراءات القرآنية، ولذلك سيقف التمهيد على المحاور التالية:

1-الزمخشري: اسمه، ومكانته العلمية، مذهبه النحوي.

2-فكره الاعتزالي.

3-تفسير الكشاف موضوع بحثنا في هذه الدّراسة.

4-موقفه من القراءات القرآنية.

أولاً: الزّمخشري، هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر[2]، المعروف بجار الله[3] منسوبٌ إلى زَمَخْشَر وهي قريةٌ من قرى خوارزم[4]، وخوارزم هذه معروفة بالاعتزال حتّى أنّه ليندر أن تجدَ فيها من هو ليس بمعتزليّ[5]،

---

(1) انظر وفيات الأعيان: 168/5، وسير أعلام النبلاء: 156/2 بغية الوعاة: 279/2

(2) انظر ترجمته في: الأنساب: 315/6، 316، والبلغة: 220/1، وفيات الأعيان: 168/5-174، وسير أعلام النبلاء: 156/2، وطبقات المفسرين للسيوطي: 121 ، وشذرات الذهب: 118/2-121

(3) يلقب الزمخشري بجار الله، لأنه جاور مكّة زمانا طويلاً، نظر طبقات المفسرين: 315/2وأبجد العلوم:3/3

(4) معجم البلدان، لياقوت الحموي: 147/3

(5) انظر الزمخشري، أحمد الحوفي: 24

وَوُلِدَ الزمخشري فيها سنة 467هـ وتُوفي في الجرجانية في خوارزم سنة 538هـ[1].

ثانياً: مكانته العلميّة:

يكاد الذين ترجموا للزمخشري يجمعون على أنّه واسعُ العلم، كثيرُ الفضل غايةً في الذكاء وجودة القريحة، وأنّه – رحمه الله– إمامٌ في اللغة والنّحو وعلمِ البيان من غير مدافع، تشدُّ إليه الرحالُ في فنونه[2]، ويقول عنه ياقوت الحموي: "كان إماماً في التفسير والنحو واللغة والأدب واسع العلم كبير الفضل متفنناً في علومٍ شتّى"[3].

وعاش الزمخشري عازباً لم يتزوج يقول في ذلك: "لا تخطب المرأة لحسنها ولكن لحصنها، فإذا اجتمع الحصنُ والجمال فذاك هو الكمال وأكمل من ذلك أن تعيش حصوراً[4] وإن عمرتَ عصوراً"[5].

ولعلّ السبب في عدم زواجه يعود إلى انقطاعه للعلم وتفرغه لتلاميذه وتآليفه، يقول الزمخشري في ذلك:

وحسبي تَصانيفي وحسبي رواتها بَنِينَ بهم إليّ مطالبي[6]

وقد بلغتْ مؤلفاتُ الزمخشري نحو خمسين مؤلفاً في فنون الآدابِ واللّغة والتّرجمة والتفسير والحديث والفقه[7]. وهكذا انقطع الزمخشري للعلم فاخلص له، فجلّ فيه وذاع فضلُه وعظُم في أعين الناس حتى أثنى عليه العلماءُ ممن ترجموا له[8]، ويقول

---

(1) وفيات الأعيان: 174/5، والنجوم الزاهرة: 266/5، والأعلام: 178/7، وفي بغية الوعاة للسيوطي أن وفاته 497هـ وأظنّه تصحيفاً: 279/2-280

(2) أبجد العلوم: 30/3 ، وشذرات الذهب: 118/2، والبلغة: 220 والأنساب: 315/6، وبغية الوعاة: 280/2

(3) معجم الأدب(1991): 1/ 313، 25/2-26

(4) حصوراً: الذي لا إربة له في النساء، وهو من الإمساك والمنع، انظر اللسان (حصر): 139/4

(5) أطواق الذهب في المواعظ والخطب، المقالة السابعة والتسعون.

(6) ديوان الأدب: 9، عن منهج الزمخشري: 43

(7) ذكر كلّ من ترجم له شيئاً من مؤلفاته، وقد ذكرها من المحدثين مصطفى الصاوي في كتابه منهج الزمخشري في تفسير القرآن: 49-51، وأحصت الباحثة زاهرة أبو كشك أربعة وعشرين مؤلفاً في رسالتها الموسومة بـ: الأوجه البلاغية والدلالية في تفسير الكشاف للزمخشري: 7-8

(8) منهج الزمخشري: 44

فيه ابن الأنباري: "كان نحوياً فاضلاً"[1] وقال فيه أبو حيّان الأندلسي: "وهذا أبو القاسم محمود بن عمر المشرقي الخوارزمي الزمخشري وأبو محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي المغربي الغرناطي[2]، أجلّ من صنّف في علم التفسير، وأفضل من تعرّض للتنقيح فيه والتحرير... وكلامهما فيه يدلّ على تقدّمهما في علوم، من منثور ومنظوم، ومنقول ومفهوم، وتقلّب في فنون الآداب، وتمكّن من علمَي المعاني والإعراب، وفي خُطْبَتَيْ كتابيهما وفي غضون كتاب الزمخشري ما يدلّ على أنهما فارسا ميدان، وممارسة فصاحة وبيان"[3]، وبقَولِ أبي حيّان هذا أوجز ما قاله العلماء في الزمخشري، وما حدا بي إلى التمثيل بقول أبي حيّان أنّه كان في بحره المحيط كثيراً ما يطعن في الزمخشري وفي توجيهاته لكثيرٍ من القراءات كما سيظهر في فصول هذا البحث.

وقد ظهر لي في رسائل رشيد الوطواط أنّ الزمخشري كان مقصدَ العلماء، يفاخرُ أحدُهم بسماع الزمخشري له[4]، وكان الزمخشري معتدّاً بنفسه، ففي مسألة (الظُبَى) جمع ظُبَة، كتب الزمخشري بخطّه أنها من ذوات الياء وأصلها ظَبية فقال الوطواط: إنها من ذوات الواو وأصلها ظُبْوة)[5] ويضيف الوطواط، فلما اشتدت المناظرة واشتدت المذاكرة بعثتُ إليه كتابَ الصحاح يصدق قولي[6] فهجن الكتاب، وقال إنه محشوٌّ بالتحريفات... فبعثت إليه سرّ الصناعة[7] لابن جني، فقال: هو رجل وأنا رجل"[8] ثم يظهر الزمخشري بصفات العالِم الذي يرتدّ عن خطئِه، ويتابع

---

(1) انظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء: 469/1

(2) ولد سنة 481هـ وتوفي: 406هـ، وله المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، انظر: بغية الوعاة : 2/ 73

(3) البحر المحيط: 9/1

(4) رسائل البلغاء: 296

(5) نفسه: 297

(6) الصحاح: 2417/6

(7) سر صناعة الإعراب: 149/2 و 152

(8) رسائل البلغاء: 297

الوطواط: "فلما بعثتُ إليه كتاب العين[1] فوضع للحق عنقه... واستردّ خطّه ومزّقه تمزيقاً"[2] .

ويقول فيه أيضاً :"إنّ هذا الإمامَ كان صبوراً على مرارة الحقّ، وحرارة الصدق، مع أنّه ربّ هذا البضائع وصاحبِ هذه الوقائع"[3].

ثالثاً: مذهبه النحوي:

اختلفَ العلماءُ في مذهب الزمخشري النّحوي، فمنهم من يرى أنّه بصريّ ومنهم من يرى أنّه بغداديّ، يقول الدكتور الحوفي: (إنّه كان تابعاً لمذهب سيبويه والبصريين في آرائه[4]، في حين يرى الدكتور شوقي ضيف أنّه بغدادي يميلُ إلى المذهب البصري[5]، وتابعه الدكتور عبده الراجحي فقال: إنّه أقرب إلى مدرسة البصرة[6] يقول السامرائي في نفْي بغدادية الزمخشري: (ولستُ أدري كيف يُعدُّ أبو القاسم الزمخشري من نحاة بغداد، وهو لم يسكنْ بغدادَ ولم يطرقْها إلاّ زائراً وإذا صحّ أنْ تطلقَ لفظةُ (بصري) على النّحاة الذين يُعَدّون من المتأخرين، فهو نحوي بصري)[7] .

والذي يميل إليه الباحثُ في تحديد منهج الزمخشري النّحوي وخصوصاً ما ظهر له في الكشاف هو أنك إذا وقفتَ على الكشاف فأنتَ أمام موسوعة ضمّت مذاهبَ وآراء النحاة جميعَها بصرية وكوفية وبغدادية، فالزمخشري مالَ إلى حدٍّ كبير إلى آراء البصريين ومصطلحاتهم، وأخذ بآراء الكوفيين ووجّه بعضَ القراءاتِ بما وافق مذهبَهم كما أخذ بآراء أبي عليٍّ الفارسي وابنِ جنّي، وقد ظهر ذلك في فصول الرسالة، أضف إلى ذلك أنّه أحياناً ينفردُ بآراء خاصة، كما في قوله تعالى: "لقد مَنَّ

---

(1) العين: 398/14

(2) رسائل البلغاء: 297

(3) رسائل البلغاء: 298

(4) الزمخشري: 268

(5) المدارس النحوية : 284

(6) دروس في المذاهب النحوية : 161

(7) الدراسات النحوية: 315، 316

الله على المؤمنين إذْ بعثَ فيهم رسولا"[1]. يقول الزمخشري: "وقرىء[2] "لَمِنْ مَنَّ الله على المؤمنينَ إذْ بعثَ فيهم رسُولا"".....أو يكون (إذ) في محل الرفع كإذا في قولك: أخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ إذا كان قائماً، بمعنى: لَمِن مَنّ الله على المؤمنين وقتُ بعثه"[3] فوقوع (إذ) مبتدأ هو رأيٌ تَفرّد به الزمخشري، ويقول ابن هشام: "ولا نعلم بذلك قائلاً"[4] وغير ذلك[5]، وربما يحق لنا أن نفسّرَ عدم تبنّي الزمخشري مذهباً نحوياً واحداً وخصوصاً في الكشاف، لأنّه يسعى لاهثاً وراء المعنى مبتعداً عن الصناعة النّحوية،(مع الإشارة إلى أنّه أيضا يحترمُ قواعدَ النحاة، ويلتزم بها) فهو يعالجُ النحوَ القرآنيَّ من النّاحيةِ التي تخدمُ تفسيرَ القرآنِ وتنسيقَ معانيه، فالنّحو عنده خادمُ المعنى[6]، فإذا أتّفقَ التوجيهُ النّحويُّ مع المعنى أخذَ به، وإذا تعارض معه ردّه، وسنعرض مثالاً لكلّ حالة، ففي قوله تعالى: "يا أيّها الذينَ آمنوا شهادةُ بَيْنِكم إذا حَضَرَ أحدَكُم الموتُ حينَ الوَصيّةِ اثنانِ ذَوا عَدْلٍ مِنْكم"[7]، يقول الزمخشري: "إذا حضر: ظرف للشهادة. وحين الوصية: بدل منه، إبداله منه دليل على وجوب الوصيَّة، وأنّها من الأمور اللازمةِ التي ما ينبغي أن يتهاونَ بها المسلمُ ويذهلَ عنها"[8]، وممّا ردّه لأنّ المعنى ضعيفٌ إعرابَ الفراءِ (بين ذلك) في قوله تعالى: "والذين إذا أنْفقُوا لَمْ يُسْرِفُوا ولَمْ يَقْتُروا وكانَ بَيْنَ ذلكَ قَواما"[9] فبعد أنْ يذكرَ الأوجهَ الإعرابيةَ المحتملةَ في قوله (بينَ ذلك) يقول: "وأجاز الفرّاءُ أنْ يكونَ (بيْنَ ذلك) اسمَ كان، على أنّه مبنيّ لإضافته إلى غير متمكن، كقوله:

---

(1) آل عمران: 164

(2) انظر البحر المحيط: 3/103-104، ومختصر ابن خالويه: 23

(3) الكشاف: 476/1

(4) مغني اللبيب : 112/1، وانظر الإتقان: 430/1، وإعراب القرآن، النحاسي: 376/1

(5) المدارس النحوية: 286

(6) انظر منهج الزمخشري في تفسير القرآن : 170

(7) المائدة: 106

(8) الكشاف: 650/1

(9) الفرقان: 67

لم يَمْنَعِ الشّربَ منها غيْرَ أنْ نَطَقَتْ[1]

وهو من جهة الإعراب لا بأس به، ولكنّ المعنى ليس بقوي"[2].

مذهبه الاعتزالي[3] :

قام الاعتزالُ أول ما قام دفاعاً عن الدّين وحمايةً للعقيدة ممّا دخلهما من دسائسَ وأقاويلَ سواء من أولئك الذين دخلوا من الأممِ الأخرى في الإسلام أو من تلك الفرقِ التي انحرفتْ عن الدّين القويمِ كالروافض والشيعةِ، فهم تبعوا اليهودَ في كثيرٍ من المسائلِ الكلاميةِ وغيرها[4]، ويقول أحمد أمين: " إنّ كثيرين ممّن دخلوا في الإسلام بعد الفتح كانوا من دياناتٍ مختلفةٍ... وكانوا قد نشأوا على تعاليم هذه الديانات وشبّوا عليها وكان ممّن أسلمَ علماء في هذه الديانات فلمّا اطمأنّوا وهدأتْ نفوسُهم واستقرّتْ على الدين الجديد وهو الإسلام أخذوا يفكرون في تعاليم دينهم القديم ويثيرون مسائل من مسائله ويُلْبِسُونَها لِباسَ الإسلامِ، وهذا ما يعلّلُ ما نرى في كتب الفرق من أقوالٍ بعيدةٍ كلّ البُعدِ عن الإسلام"[5]، وعلى إثر ذلك نهضَ المعتزلةُ للردّ على تلك الفرقِ والدّياناتِ، بل إنّ أهمَّ أصولِ الاعتزالِ موضوعةٌ للردِّ عليهم وخصوصاً الروافض[6]، وثمةَ شيءٌ يودّ الباحثُ تأكيدَه هنا حول شخصيّةَ الزمخشري، فهو يميل إلى المناقشة والجَدل وتقليب الأمور ووجهاتِ النّظر والاعتماد على العقل وعمق التفكير شأنه شأن المعتزلة يقول: (امشِ في دينك تحتَ رايةِ السّلطان، ولا تقنع

---

(1) صدر بيت عجزه: حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أوقالِ، لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه: 85، وفي خزانة الأدب: 406/3، وشرح المفصل: 80/3، والأصول في النحو: 276/1 و198، والمغني: 211/1، والأشباه والنظائر:2/ 195.

(2) الكشاف: 100/3

(3) لن تقف الدراسة طويلاً عند مدرسة الاعتزال من حيث نشأتها وأعلامها وفكرها وتأثرها بالفلسفة واعتمادها على الجدال والمناقشة في ردّ آراء خصومها، وإنما حاول الباحث أن يقف فيها عند ما يخدمه لكشف شخصية الزمخشري وخصوصاً في كشافه، وكان الاعتزال يقوم على أصول خمسة: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كتاب الانتصار: 32، ولمزيدٍ من الاطلاع عن المعتزلة وفكرهم، انظر مثلاً ضحى الإسلام: لأحمد أمين، وكتاب: الحيدة لعبدالعزيز الكناني.

(4) ضحى الإسلام، أحمد أمين: 335/1-337

(5) ضحى الإسلام: 7/3

(6) كتاب الانتصار والرد على ابن الروندي الملحد: 46

بالرواية عن فلان وفلان، فما الأسدُ المحتجبُ في عرينه أعزّ من الرجل المحتجّ على قرينه، وما العنز الجرباء تحت الشأل البليل أذلّ منَ المقلّد عند صاحب الدّليل)[1].

ويرى بعض الباحثين أنّ المعتزلةَ تمثّلُ في الفكر الإسلامي الطبقةَ المثقّفة الواعية، المدافعة عن الإسلام، فقد كان منها علماءُ الكلام المتبحرون، وأدباء أبْنِاء وأئمةٌ في النّحو، وأعلام في التفسير[2]، هذا ما يفسر وجود عدد كبير من النّحاة الأوائل كانوا ذوي فكرٍ معتزليّ، أو كانوا يؤمنون بوجهات نظر المعتزلة كأبي عمرو بن العلاء، والخليل وسيبويه والفارسي وابن جني وغيرهم[3] ، ولكي نوجّه الحديثَ إلى ما نصبو إليه أقول: لما كان طبيعة موقف المعتزلة كمدافعين عن الإسلام اقتضى منهم التأمل العقلي فالزمخشري -مثلاً- يقدم العقلَ على السنّة والإجماع والقياس ما دام يسبق السمع، يقول في قوله تعالى: "وتفصيلَ كلّ شيء"[4] يُحتاج إليه في الدّين لأنّه القانونُ الذي يستندُ إليه السنّة والإجماع والقياس بعد أدلّة العقل[5].

وقد تبدّى لنا من خلال الكشاف أنّ العقلَ هو آلة الزمخشري حين يفسّر، فنراه كثيراً لا يقنع بظاهر اللفظ، وسيظهر في ثنايا الرسالة شيءٌ كثيرٌ من هذا في مثل: علّة المعنى، وتعدد الأوجه الإعرابية وغيرهما، يقول الزمخشري: (وتدبّر الآيات: التفكير فيها والتأمّل الذي يؤدي إلى معرفة ما يدبر ظاهرها من التأويلات الصحيحة والمعاني الحسنة، لأنّ من اقتنع بظاهر المتلوّ لم يحلْ منه بكثيرٍ طائلٍ، وكان مثله كمثل من له لقْحَة درور لا يحلبها ومهرة نَثور لا يستولدُها)[6].

---

(1) أطواق الذهب في المواعظ والخطب، (المقالة السابعة والثلاثون): 46، عن منهج الزمخشري: 93

(2) انظر منهج الزمخشري في تفسير القرآن: 71، 72

(3) عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي: 245

(4) يوسف: 111

(5) الكشاف: 348/2

(6) الكشاف: 372/3-373

فالزمخشري معتزليّ الاعتقاد متظاهر به حتى نُقِل عنه أنّه كان إذا قصد صاحباً له واستأذن عليه في الدّخول يقول لمن يأخذ له الأذن: قل له: أبو القاسم المعتزليّ بالباب[1]، وكان داعيةً إلى الاعتزال[2].

كذلك قال ابنُ حجر العسقلاني فيه: (محمود بن عمر الزمخشري، المفسر النحوي صالحٌ، لكنه داعية إلى الاعتزال، أجارنا الله، فكن حذراً من كشافه)[3].

وقد أجمعَ العلماءُ على أنّ الزمخشري -كما مرّ - متقدم في واللّغةِ والنّحو والتفسير، غير أنّ ما ساءهم منه هو فكره الاعتزالي، يقول أبو حيان: "وهذا الرجل وإنْ كان أوتي من علم القرآن أوفر حظّ، وجمع بين اختراع المعنى وبراعة اللفظ، ففي كتابه في التفسير أشياءُ منتقدةٌ، وكنت قريباً من تسطير هذه الأحرف وقد نظمتُ قصيداً في شغلِ الإنسانِ نفسه بكتاب الله، واستطردتُ إلى مدح كتاب الزمخشري، فذكرتُ أشياءَ من محاسنه ثم نبّهتُ على ما فيه مما يجبُ تجنّبه، ورأيتُ إثبات ذلك هنا لينتفعَ بذلك من يعكفُ على كتابي هذا، وينتبه على ما تضمنّه من القبائح فقلتُ بعد ذكر ما مدحته به:

ويحتالُ للألفاظ حتى يديرَها ... لمذهبِ سُوءٍ فيه أصبح مارقــا
فيا خُسْرَهُ شَيْخٌ تخرّقَ صيتُه ... مخاربَ تَخْريقَ الصّبا ومشارقا
لَئِنْ لم تَداركْهُ منَ الله رحمةٌ ... لَسوفَ يُرَى للكافرينَ مُرافقــا[4]

ولستُ بصدد نفي الاعتزال عن الزمخشري، فاعتزاليته واضحة، فكان الاعتزالُ ذا أثر كبيرٍ في تفكيره، وألزمَ نفسه على منهج المعتزلة العقائدي، ثم هو دوّن أصولَ الاعتزالِ في مؤلفاته وخاصة تفسيره، وهو من جهة ثالثة: قد جعل هدفه الدفاعَ عن نزعة الاعتزال، وتأييد آراء المعتزلة في أكثر من مؤلف من مؤلفاته[5].

---

(1) انظر شذرات الذهب: 118/2-121، وانظر وفيات الأعيان: 168/5- 174، وبغية الوعاة: 279/2

(2) طبقات المفسرين: السمعاني: 121

(3) لسان الميزان: 4/6

(4) البحر المحيط: 85/7، وقد اخترت الأبيات من مجموعة أبيات أولها:

ولكنّه فيه مجالٌ لناقدٍ ... وزلّات سوء قد أخذنَ المخانقا

(5)الزمخشري لغوياً ومفسراً: 168.

فالزمخشري قد تمذهب مذهب المعتزلة، وصرّح بذلك، ودعا إليه، ودافع عنه وتعصّبَ له، وعرّضَ بأهل السّنّة والجماعة، لقولهم في رؤية الباري تعالى: تجوز رؤيته (بلا كيف) أي دون علم حال تلك الرؤية ولا وسيلتها، فراراً من القول بالتشبيه والتجسيم، يقول الزمخشري فيهم:

لجماعةٌ سمّوا هواهم سُنّة وجماعـــــةٌ أخرى لعمري موكفة

ولقد شبّهوه بخلْقه وتخوّفوا شنع الورى فتستروا بالبلكفة[1]

وهكذا كان المعتزلةُ يقدّسون العقلَ ويقدمونه، فهو آلة العلم عندهم يقول الجاحظ: "وللأمور حكمان: حكمٌ ظاهرٌ للحواس وحكمٌ باطنٌ للعقول، والعقلُ هو الحجة"[2]، وهم، أي المعتزلة، يرَوْن في أنفسهم المدافعين عن الدين، يقول الخياط: (وهل يُعرَفُ أحدٌ صحّحَ التوحيدَ وثبّتَ القديمَ جلّ ذكرُه واحداً في الحقيقة واحتجّ لذلك بالحجج الواضحة وألّفَ فيه الكتبَ وردّ فيه أصنافَ الملحدين من الدهرية والثنوية سواهم)[3].

ولما لَبِسَ رجالُ المعتزلةِ عمامةَ الذّودِ عن الدين والدفاع عنه فقد صنّفَ جلُّهم مصنّفاتٍ تهدفُ إلى خدمةِ القرآنِ العظيمِ، وقد تتبّعتُ بعضَ أولئك الرجالات – رجالات الاعتزال– في كتب التراجم كالفهرست[4]، ووجدتُ أنّ معظمَهم قد صنّف في علوم القرآن، غير أنّ جلَّ تلك الثروة الفكريةِ والعقليةِ قد ضاعت، ولكنّها تشير إلى النشاط العقلي والحيوية العلمية التي أوتيتها مدرسة الاعتزال[5].

ومن طريفِ الأمثلةِ على قدرةِ الزمخشري العقليّةِ سَوْقُ المثال التّالي في تفسير فواتح بعض سور القرآن الكريم (ص، وق، ون، وطه، وطس.....)، يقول في الكشّاف:(واعلم أنّك إذا تأمّلت ما أورده الله عزّ سلطانه في الفواتح من هذه الأسماء وجدتَها نصفَ أسامي حروف المعجم أربعة عشر سواء، وهي: الألف واللام والميم

---

(1) أزهار الرياض في أخبار عيّاض: 299/3، والبلكفة: بلا كيف، وانظر أثر الاعتزال في توجيهات الزمخشري اللغوية: 3

(2) الحيوان: 207/1، و56/7–57

(3) كتاب الانتصار: 56

(4) الفهرست: 51، 55، 57

(5) منهج الزمخشري: 72

والصّاد والرّاء والكاف والهاء والياء والعين والطاء والسين والحاء والقاف والنون، في تسعٍ وعشرين سورةً على عدد حروف المعجم) [1] ثمّ يبيّن الزمخشري أنّ تلك الحروف الأربعة عشر،إذا تأمّلتها وجدتها تشتملُ على أنصاف أجناس الحروف، ففيها من المهموسة نصفُها ومن المجهورة نصفُها، ومن الشّديدة نصفها ومن الرخوة نصفها ومن المطبقة نصفها، ومن المنفتحة نصفها، ومن المستعلية نصفها، ومن المنخفضة نصفها، ومن حروف القلقلة نصفها[2]. يقول علي بن محمد الجرجاني في حاشيته على الكشاف: (وربّما لم يفطنْ لها قبل المصنّفِ أحدٌ من حذّاقِ العلماءِ المتبحّرين فيما يتعلّق بالحروف)[3]

ولقد وصلَ إلينا من مصنّفاتهم الضخمةِ التي حوتْ فكرَ الاعتزال وأصولَه كشافُ الزمخشري الذي يُعدّ مرجعا مهما في الدّراسات التي قامت بعده، فلا نكادُ نجدُ عالما قديما ولا معاصرا إلا ونقولات الكشاف في ثناياه.

الكشاف:

يعدّ تفسيرُ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل، في وجوه التأويل من أهم الآثار التي خلّفها الزمخشري لنا، بل من أهمّ تفاسير القرآن التي وصلت إلينا من مصنفات المعتزلة عموماً، ويمثّلُ الكشافُ قمةَ نضجِ الآراء الاعتزالية وتبلورها في القرن السادس للهجرة[4].

ويعدّ الكشافُ أيضاً موسوعةً علميّةً في التفسير كما ضمّ بين طيّاته موضوعاتٍ مختلفةً في اللّغةِ والنّحوِ والاعتزالِ والفقهِ والقراءات وغيرها.

---

(1) الكشاف: 1/100-101.

(2) انظر الكشّاف: 1/101-103، وقد ذكر الزمخشري الحروف التي تمثّل نصف ذلك الوصف، فنصف الهموسة: (ص، ك، ه، س، ح)، ونصف المجهورة: (الألف، ل، م، ر، ع، ط، ق، ب، ن،)، ونصف الشديدة: (الألف، ك، ط، ف) ونصف الرخوة: (ل، م، ر، ص، ه، ع، س، ح، ي، ن)، نصف المطبقة: (ص، ط)، ونصف المنفتحة: (الألف، ل، م، ر، ك، ه، ع، س، ح، ق، ي، ن)، ونصف المستعلية: (ق، ص، ط)، ونصف المنخفضة: (الألف، ل، م، ر، ك، ه، ي، ع، ش، ح، ن)، ونصف القلقلة: (القاف والطاء)، وفي حاشيتي الكشاف تفصيل القول: 1/100-105.

(3) انظر حاشية علي بن محمد، الكشاف: 1/100.

(4) أثر الاعتزال في توجيهات الزمخشري: 8

وتجدر الإشارة إلى أنّ الزمخشري ضمّن كشافه مذهبه الاعتزالي، لذا نجد الزمخشري قد تسلّح بكل فنون اللّغة من أجل تأويل الآيات القرآنية التي قد يتعارض في ظاهرها مع مذهبه الاعتزاليّ. وانطلاقاً من هذا فقد لاقى الكشافُ ما لاقاه صاحبه من أقوالٍ متباينةٍ من جمهور علماء العربيّة، وقبل عرض بعض تلك الأقوال، أذكر ما قاله الزمخشري في وصف كشافه:

وناهيك بالكشاف كنزاً نضـــاره ... يعلم تمييز الجياد الصيارفا

وتخفق أوراق المصـــاحف هزّة ... لهن معانٍ يزدهين المصاحفا

فما في بلاد الشّرق والغرب ناقد ... يقلبها دهراً فيخرجُ زائفاً[1]

ويقول أيضاً [2]:

ثمّ استوى الكشافُ ثم على يدي ... متفحصٍ عن سرّه كشافْ

حسن الإبانة عن حقائق نظمه ... بفصوصه وعيونه عرّاف

وأمّا دافع تأليفه فكان نزولاً عند رغبة سائليه في تفسير الآيات وإعجابهم بما يفسره وإلحاحهم عليه، يقول الزمخشري: "... حتى اجتمعوا إليّ مقترحين أن أملي عليهم الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، فاستعفيت فأبوا إلا المراجعة والاستشفاع بعظماء الدّينِ وعلماءِ العدلِ والتوحيد"[3].

وكان إملاءُ الزمخشري للكشاف في مكةَ، لذا يعزو الزمخشري قِصَر مدة تأليفه على أنّه بركةٌ من بركات البيت الحرام، يقول: "ففرغ منه في مقدار مدة خلافة أبي بكر الصديق -رضي الله عنه- وكان يقدّر تمامُه في أكثرَ من ثلاثين سنة"[4].

وكان الزمخشري معجباً بكشّافه إلى حدٍّ كبيرٍ، فيعدّ الكشّاف خلاصة علمه ودليل نضجه واكتماله، يقول الزمخشري:

إنّ التفاسير في الدّنيا بلا عددٍ ... وليس فيها لعمري مثلُ كشافي

---

(1) مخطوط ديوان الأدب: 78 عن منهج الزمخشري: 79

(2) السابق: 79

(3) الكشاف: 18/1

(4) الكشاف: 21/1

إنْ كنتَ تبغي الهدى فالزمْ قراءَته فالجهلُ كالدّاءِ والكشافُ كشّافي[1]

أما بالنسبة لأقوال العلماء، فقد قالوا في الكشاف وصاحبه أقوالاً كثيرةً أجمعوا فيها على إعجابهم بما حواه الكشافُ من علومٍ، محذرين في الوقت ذاته مما فيه من دسائس الاعتزال، جاء في مقدمة ابن خلدون: "كتاب الكشاف للزمخشري من أهل خوارزم العراق إلا أنّ مؤلّفه من أهل الاعتزالِ في العقائد، فيأتي بالحجاج على مذاهبهم الفاسدة، حيث تعرض من آي القرآن من طرق البلاغة، فصار ذلك للمحققين من أهل السنّة انحراف عنه، وتحذير للجمهور من مكامنه مع إقرارهم برسوخ قدمه فيما يتعلقُ باللسان والبلاغة، وإذا كان الناظرُ فيه واقفاً مع المذاهب السنيّة محسناً للحجاج عنها، فلا جرمَ أنّه مأمونٌ من غوائله، فلتغتنمْ مطالعته لغرابة فنونه في اللسان"[2].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في التحذير من المعتزلة وتفاسيرهم: "إنّ مثل هؤلاء اعتقدوا رأياً ثمّ حملوا ألفاظَ القرآنِ عليه، وليس لهم سلفٌ من الصحابة والتابعين لهم بإحسانٍ، ولا من أئمة المسلمين، لا في رأيهم ولا في تفسيرهم، وما من تفسيرٍ من تفاسيرهم الباطلةِ إلاّ وبطلانه يظهر من وجوه... ومن هؤلاء مَن يكون حسنَ العبارة فصيحاً ويدسُّ البدعَ في كلامه وأكثر الناس لا يعلمون، كصاحب الكشاف ونحوه، حتى أنّه يروّج على خلقٍ كثير"[3]. بل نجدُ بعضَ علماءِ السنةِ من حرّم النظرَ في الكشاف:"والناظر في الكشاف إن كان عارفاً بدسائسه فلا يحلّ له أن ينظر فيه؛ لأنه لا يأمن الغفلة فتسبق إليه تلك الدسائسُ وهو لا يشعر"[4].

ومن زاوية مقابلة يطالعنا محمد حسين الذهبي بقوله: "فالكشاف، والحق يقال، قد بلغَ في نجاحه مبلغاً عظيماً، ليس فقط لأنّه لا يمكنُ الاستغناءُ عنه في بيان الأقوال الكثيرة لقدماء المعتزلة، بل لأنّه استطاع أيضاً أنْ يكونَ معترَفاً به من الأصدقاء والخصوم على السواء ككتاب أساسي للتفسير، وأنْ يأخذَ طابعاً شعبياً يغري الكلّ

---

(1) التفسير والمفسرون: 435/1

(2) مقدمة ابن خلدون: 44، وانظر البحر المحيط: 10/1

(3) كتب ورسائل ابن تيمية في التفسير: 359/13

(4) انظر لسان الميزان: 4/6

ويتسع للجميع، وكما اعتبرنا تفسير الطبري مُمثّلاً للقمة العالية في التفسير بالمأثور فأطنبنا في وصفه وأطلنا الكلام عليه، فهنا كذلك سنعتبر الكشافَ القمة العالية للتفسير الاعتزالي، لأنّه الكتابُ الوحيدُ من تفاسير المعتزلة الذي وصل إلينا متناولاً للقرآن كلّه، وشاملاً للأفكار الاعتزالية التي تتّصل بالقرآن الكريم باعتباره أصل العقيدة، ومعتمد يتشعّب عنها من آراء وأفكار، ولهذا أراني مضطراً إلى الإطناب والإفاضة في كلامي عن هذا التفسير، ودراستي له من جميع نواحيه بمقدار ما يفتح الله"[1].

وصفوة القول في هذا الموضوع أنّ العلماءَ اهتموا بالكشاف وبصاحبه لِما فيه من مادة علميّة، فتحدثوا عن محاسنه ومساوئه وجوانبِ نبوغ صاحبه فَكَثُرَ كلامُهم فيه وانتقادُهم إياه بسبب تضمينه آراءَ الاعتزال، وتأويل صاحب الكشاف لآياتِ القرآن وفق مذهبه[2]. من ذلك في قولـه تعالى: "قل أعوذ بربّ الفلق من شرّ ما خلق"[3]، يفسّر الزمخشري هذه الآيةَ:" (من شرّ ما خلق) من شرّ خلقه، وشرّهم ما يفعلُه المكلفون من الحيوان من المعاصي والمآثم، ومضارة بعضهم بعضاً من ظلمٍ وبغيٍ وقتلٍ وضربٍ وشتمٍ وغيرِ ذلك، وما يفعله غيرُ المكلفين منه من الأكل والنهي واللدغ والعضّ كالسباع والحشرات، وما وضعه الله في الموات من أنواع الضرر كالإحراق في النار والقتل في السم"[4].

ويرد عليه أحمد بن المنير الإسكندري: "لا يسعه، ويقصد الزمخشري، على قاعدته الفاسدة التي هي جملة ما يدخل تحت الاستعاذة إلا صرف الشرّ إلى ما يعتقده خالقاً لأفعاله، أو لما هو غير فاعل له البتّة كالموت"، وأما صرف الاستعاذة إلى ما يفعله الله تعالى بعباده من أنواع المحن والبلايا وغير ذلك، فلأنّه يعتقد أنّ الله لا يخلقُ أفعالَ الحيوانات وإنّما هم يخلقونها، لأنّها شرّ، والله تعالى لا يخلقه لقبحه، كلّ

---

(1) التفسير والمفسرون: 1/ 442، 443

(2) كشف الظنون: 1483/2

(3) الفلق: 1،2

(4) الكشاف: 300/4

ذلك تفريع على قاعدة الصلاح والأصلح التي وَضُحَ فسادُها حتى حرّفَ بعضُ القدريةِ الآيةَ فقرأها- من شرٌ ما خلق[1]- بتنوين شرّ وجعل ما نافية"[2].

لذا يرى الباحثُ أنْ لا يقرأ الكشافُ إلا ويُقرأ معه أحدُ شروحاته؛ كي يقفَ القارئُ على ما فيه من آراء الاعتزال فيأمنها.

أما منهج الزمخشري في الكشاف فكان يقومُ على طريقةٍ حواريةٍ فيها السؤالُ والجواب، إنْ قلتَ، قُلتُ، فَطُبِعَ تفسيرُ الكشافِ بالنزعةِ التعليميةِ التي تقومُ على التّعليلِ والمناقشة[3].

وقد نُشر الكشافُ نشراتٍ مختلفة، فقد نشرته:

أ- مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، 1966ن

ب- دار المعرفة، بيروت- لبنان، 1968، وقد اعتمد الباحث هذه الطبعة، وهي غير محقّقة، وذلك لأنّها اشتملت على حاشية السيد الشريف علي بن محمد الحسيني الجرجاني، وكتاب الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، لناصر الدين أحمد الإسكندري، وبآخر الكتاب: تنزيل الآيات على الشواهد عن الأبيات، للعالم محب الدين أفندي، وقد وضع في أعلى صحائف هذه النسخة: القرآن الكريم برسم وضبط الدوري عن أبي عمرو البصري،

ج-دار إحياء التراث العربي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط2، 2001،

د- دار الريان للتراث، 1987.

ه- دار الكتب العلمية، 1995. ولعلّ هناك نشراتٍ أخرى لم أطلعْ عليها.

موقفه من القراءات القرآنية:

لعلّ الإجماعَ منعقدٌ على أنّ القرآنَ الكريمَ وقراءتَه المثلُ الأعلى في بناء القاعدة النّحويةِ، لأنّه كلامُ الله وبأفصحِ اللّغاتِ، ولم نكنْ نتوقعُ أنْ يلجأ بعضُ النحويين والمفسرين إلى وصفِ بعضِ القراءاتِ بالضعفِ أو اللحنِ أو الشذوذِ، أو

---

(1) وهي قراءة عمرو بن عبيد وأبي حنيفة، انظر البحر المحيط : 530/8، ومختصر ابن خالويه: 182،79، ومشكل إعراب القرآن: 239/2، والدرّ المصون :591/6، ومغني اللبيب: 698-699

(2) الانتصاف فيما تضمّنه الكشاف من الاعتزال، في حاشية الكشاف: 300/4

(3) أثر الاعتزال في توجيهات الزمخشري: 16

غيرِ ذلك من الأوصافِ المعياريةِ التي لا تليقُ، فهم عندما تصطدمُ الشواهدُ النحويةُ خصوصاً بقواعدِهم وأقيستِهم وأصولهم يردونها ويصفونها بالأوصاف السابقة، والناظر في كتب القراءات وكتب التفسير يلحظُ ذلك بوضوح، ولأتجنبَ التكرارَ لن أقدمَ الأمثلةَ بالشواهدِ هنا بل توضح الصفحات التالية ذلك.

والزمخشري كغيره من علماء اللّغة والتفسير لم ينفردْ بموقفٍ خاص تجاه القراءات القرآنية، فقد بنى على جلّها قياساً في مواضع، وردّها ورماها بالضعفِ والشذوذِ في مواضعَ أخرى، وما دفعني للوقوفِ عند هذه المسألةِ هو ما وجدتُه في أثناء قراءتي ومتابعتي للزمخشري وكشافه، من اتّهام له بأنّه يعتادُ الطعنَ في القراءات ويخطىء بعضَ القرّاء، ويضعّف بعضَ القراءاتِ ويرميها باللحن والشذوذ، أضفْ إلى ذلك ما يمكن أنْ يتشكلَ في ذهن أيّ قارىء عندما يقرأ أنّه معتزليّ، وكان يضعُ دسائسَ المعتزلةِ وآراءَهم في ثنايا تفسيره، كلّ هذا دفعني لأنْ أبحثَ عن موقفه من القراءات معتمداً على ما جاء في كشافه أولاً وما تناوله الدارسون قدماء ومحدثون، لنصلَ إلى الحقيقةِ الصائبةِ بإذن الله.

أما عن موقف بعض القدماء فقد جاء في الاقتراح: "كلّ ما ورد أنّه قرىء به جاز الاحتجاجُ به في العربيّة سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبقَ الناسُ على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربيّة إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يُحتجّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإنْ لم يجز القياسُ عليه"[1].

وقال ابنُ خالويه في شرح الفصيح: "قد أجمع الناس جميعاً أنّ اللّغةَ إذا وردت في القرآن فهي أفصحُ ممّا في غير القرآن، لا خلاف في ذلك"[2].وكان سيبويه قد سبق الشيخين بقوله: "إلا أنّ القراءةَ لا تخالَف، لأنّ القراءةَ السنّةُ"[3]

لذا لسنا بحاجة إلى تأكيد أنّ مصدرَ القراءاتِ الصحيحةِ إنّما هو الوحي، وليس للاجتهاد والرأي فيها مجالٌ[4].

---

(1) الاقتراح: 51

(2) المزهر: 213/1

(3) الكتاب: 148/1

(4) التيسير في القراءات السبع: 19

كان النحويون الأوائلُ وهم يصوغون القواعدَ والضوابطَ لبناء صرح النّحو العربي قد واجهتهم بعضُ القراءات القرآنية التي أتتْ على وجهٍ خارجٍ عن القواعد القياسيةِ التي استنبطوها من كلام العرب، فحكموا عليها بالأوصافِ المعيارية المنطلقةِ من الصّحةِ والخطأ والجودةِ والرّداءةِ.

والزمخشري واحدٌ من أولئك النحويين الذين نقدوا القراءاتِ القرآنيةَ غير أنّ اللافت للنظر أنّه ظهرَ لنا وكأنّه هو الذي فتحَ بابَ الطعنِ على القراءات، فقد تبدّى لنا ذلك بوضوح في أثناءِ تخريجِ الآياتِ من البحر المحيط وغيره، فكانَ أبو حيان يردّ توجيه بعض المفسرين الذين يوجّهونَ النّقدَ لبعضِ القراءات، كابن عطية (الغرناطي) والزمخشري وغيرهما، جاء في البحر المحيط في قراءة حمزة بجرّ الأرحامِ[1] في قوله تعالى: "واتّقُوا اللهَ الذي تَسَاءَلُونَ بِهِ والأرحامِ"[2]، قال أبو حيان: "وأما قولُ ابنِ عطية: ويَرُدّ عندي هذه القراءةَ مِن المعنى وجهان، فجسارةٌ قبيحةٌ لا تليقُ بحاله ولا بطهارة لسانه.... وجسارته هذه لا تليق إلا بالمعتزلةِ كالزمخشري فإنّه كثيراً ما يطعن في نقل القرّاء وقراءاتهم"[3].

وأقدم أنموذجاً آخر رأيت فيه أبا حيان يردُّ طعوناتِ الزمخشري للقراءات، ففي قراءة ابن عامر[4]: "قتلُ أولادَهم شُركائِهم" في قوله تعالى: "وكذلك زيّن لكثيرٍ من المشركين قتلَ أولادِهم شركاؤُهم"[5] يقول الزمخشري: "وأما قراءةُ ابنِ عامر: قتلُ أولادَهم شركائهم برفع القتلِ ونصبِ الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء والفصل بينهما بغيرِ الظرفِ فشيءٌ لو كان في مكانِ الضروراتِ وهو الشّعر لكان سمجاً مردوداً كما سُمج ورُدّ:

---

(1) قراءة حمزة وإبراهيم وقتادة والمطوعي ومجاهد والحسن والأعمش وابن مسعود ، وانظر السبعة: 226، والنشر : 247/2، والعنوان: 83، والكشف عن وجوه القراءات: 375/1، والدر المصون: 296/2، ومعاني القراء: 252/1

(2) النساء: 1

(3) البحر المحيط: 159/3

(4) انظر النشر : 236/2-264، وفيه بيان مفصّل انتصر فيه لقراءة ابن عامر والإتحاف: 217- وأيضاً فيه ردّ على من ضعّف هذه القراءة. والفخر الرازي: 206/13، والعنوان: 93

(5) الأنعام:137

.....زَجَّ القَلُوصَ أبي مَزَادَهْ[1]

فكيفَ في الكلامِ المنثورِ؟ فكيفَ به في القرآنِ المعجزِ بحسنِ نظمِه وجزالتِه..)[2]. وقبل عرضِ ردّ أبي حيان أودّ أنْ أشيرَ إلى أنَّ قراءةَ ابنِ عامر، حملَ عليها الكوفيون جوازَ الفصلِ بين المضاف والمضاف إليه، وهذا ما منعه البصريون، أي جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورةِ الشّعر وذهبوا إلى أنَّ ابنَ عامرٍ قد وَهِمَ[3]، وقد عدّ شوقي ضيف أنّ صاحبَ الإنصافِ قدْ وهم فحمّل البصريين مسؤوليةَ رفضِ هذه القراءة[4]، لسنا في صدد مناقشة د. شوقي ضيف، غير أنّنا نؤكدُ أنّ البصريين كانوا يطعنون على القُراء ويهاجمون بعضَ قراءاتِهم[5]، وأنَّ زعماءَ البصرةِ شاركوا في هذا الطعنِ ومنهم سيبويه وأستاذه الخليل وعبدالله بن أبي اسحاق وعيسى بن عمر وغيرهم من الرّواد الأوائل في المدرسة البصرية[6]، ولكي لا يتشعبَ الموضوعُ أعودُ لردّ أبي حيّان على ما قاله الزمخشري في توجيه قراءة ابن عامر مع تسليمنا بأنّ عبارةَ الزمخشري قاسيةٌ وفيها إساءةٌ يقول أبو حيان: "وأعجب لعجميّ ضعيفٍ في النّحو يردّ على عربيّ صريح محضٍ قراءةً متواترةً موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت[7]، وأعجب لسوء ظن الرجل بالقرّاءِ الأئمةِ الذين تخيّرتْهم هذه الأمةُ لنقلِ كتاب الله شرقاً وغرباً وقد اعتمدَ المسلمون على نقلهم لضبطِهم ومعرفتهم وديانتهم"[8]، وإنّي أرى أبا حيّان قد تشدّد في نقده للزمخشري، حتى إنّه نسي فضلَ

---

(1) صدره: فَزَجَجْتُها بِمِزَجَّةٍ، وهو بلا نسبة في الكتاب: 176/1، وكذلك في الإنصاف المسألة: 63، ص: 347، وفي الخزانة: 415/4، 416، 423، وتلخيص الشواهد: 82

(2) الكشاف: 54/2

(3) انظر الإنصاف: 351، الكتاب: 176/1، والخصائص: 177/2

(4) المدارس النحوية: 221

(5) دراسات في النحو والقراءات، أحمد مكي الأنصاري، مجلة مجمع اللغة العربيّة –القاهرة: 1973، ص: 122، وله كتاب (سيبويه والقراءات) فيه كثير من القراءات التي عارضها سيبويه، وانظر اللهجات العربية في التراث: 188/1 وما بعدها.

(6) دراسات في النحو والقراءات، السابق: 122

(7) انظر الكتاب: 176/1–180، الخصائص: 177/2 ، 179،180

(8) البحر المحيط: 230/4

الشيخ على تلميذه فبحره مليءً بنقولات الزمخشري، فمن يقبل قوله في الزمخشري (عجميٌّ ضعيفٌ في النحو)؟ فإذا كان الزمخشري يؤاخذ على عجميته، فإنّ كثيراً من المفسرين والعلماء أعاجم؟ أمّا إذا كان أبو حيان يقصد أنّ عُجمته تسببتْ في ضعفه في النّحو، فمردود ذلك من جهتين: أولهما ما أشرنا إليه سابقاً أن كثيراً من علماء النحو واللّغة أعاجم، وسيبويه المثلُ والقدوةُ في النّحو أعجمي، ومن جهة ثانية: فإنّنا وجدنا كثيراً من العلماء قدماء ومحدثين قد اعتمدوا على كتب الزمخشري وخصوصاً في كشافه، وكانوا يأخذون بآرائه واجتهاداته، ومنهم أبو حيان نفسه.

ولست في صدد الانتصار للزمخشري، ولا حتى اتّهام أبي حيان وإنّما لأصلَ إلى الإجابة عن أسئلة افترضتها هنا: هل انفرد الزمخشري بطعن القراءات؟ وهل كان الزمخشري أولَ من فتحَ باب الطعنِ في القراءات؟ وهل سَلِمَ طاعنو الزمخشري من المثلب نفسه، وهو الطعن في القراءات؟

ففي لفظة (أئمة) في قوله تعالى: "قاتلوا أئمة الكفر"[1]، وفي قوله تعالى: "وجعلنا منهم أئمة يهتدون بأمرنا"[2] قرأ ابنُ عامر وحمزةُ والكسائي بتخفيف الهمزتين جميعاً في لفظ (أئمة)، وسهل الثانية نافع وأبو عمرو وابن كثير[3] واختُلف عنهم في كيفية التسهيل[4]، وقراءة تحقيق الهمزتين ليست مقبولةً عند البصريين، يقول ابن جني: "فالهمزتان لا تلتقيان في كلمة واحدة إلا أن تكونا عينين نحو: سَأّل وسَأّر وجَأّر، فأما التقاؤهما على التحقيق من كلمتين فضعيف عندنا"[5]، فلفظة (أئمة) اختلف فيها القرّاء والنحويون، وتعرّض لها الزمخشري، فقال: "فإن قلتَ: كيف لفظ أئمة؟ قلت: همزة بين بين، أي بين مخرج الهمزة والياء، وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة، وإنْ لم تكن مقبولة عند البصريين، وأمّا التصريحُ بالياء فليس

---

(1) التوبة: 12

(2) السجدة: 24

(3) الحجة: لابن خالويه: 315، السبعة: 312، والكشف عن وجوه القراءات: 498/1،والفخر الرازي: 15/ 242، الإتحاف: 352،

(4) كتاب التيسير في القراءات السبع: 32، والنشر: 379/1، وإتحاف فضلاء البشر، للدمياطي: 240

(5) الخصائص: 366/2

بقراءة، ولا يجوز أنْ تكونَ قراءة، ومن صرّح بها فهو لاحنٌ محرّف"[1]، ويتعقّب أبو حيان نقد الزمخشري هذا فيقول: "وذلك دأبه في تلحين المقرئين، وكيف يكون ذلك لحناً وقد قرأ به رأسُ البصريين النحاة أبو عمرو بن العلاء، وقارىء مكةَ ابنُ كثير وقارىء مدينة الرسول نافع"[2]، وما يمكنُ أنْ نتصوّره هو أن الزمخشري قد قال: إنّها غيرُ مقبولةٍ عند البصريين، ولا يعني هذا أنّه لا يقبلها، فالزمخشري نقلَ عن غيره عدمَ قبولهم هذا، وأمّا قوله فيمن صرّح الياء، فهو قد تبع علماءَ القراءات، فأبو عمرو الداني يقول: "والقياس بين بين"[3] حتى إنّ الشاطبي جعل ذلك مذهباً للنّحويين لا للقرّاء، ولعلّ الزمخشري اختارَ مذهبَ القرّاءِ لا مذهب النحاة في هذه اللفظة[4] وقد صرّح ابنُ منظور في اللسان أنّ قراءةَ أهلِ الكوفة بهمزتين شاذٌ لا يقاس عليه[5].

وقد تشدّد أبو حيان في توجيه النقد للزمخشري وربّما يعودُ ذلك إلى اعتزال الزمخشري وجرأته على أهل السنّة، أو التزام الزمخشري بقواعد النحاة الصارمة، وبالتالي نقد أيّ قراءة تخالفها، وترجيح بعضها على بعض ولم يختصّ الزمخشري وحدَه وبذلك يقول صاحب مناهل العرفان: "حتى لو قيل لأحدهم شيءٌ من القرآن على غير النّحو الذي أنزل الله تعالى يوافق ظاهراً عنده، ولم يقرأ بذلك أحدٌ لقطعَ بصحته، كما أنّه لو سُئل عن قراءة متواترةٍ لا يعرفُ لها قياساً لأنكرها ولقطع بشذوذها"[6].

وقد تبع الشهاب الخفاجي أبا حيان في نقد الزمخشري بل وزاد عليه، يقول الشهاب الخفاجي في حاشيته رادّاً على قول الزمخشري الذي تبعه فيه البيضاوي في تضعيف قراءة ابن عامر حيث يقول: "قوله: وهو ضعيفٌ في العربية، تبع فيه

---

(1) الكشاف: 177/2

(2) البحر المحيط: 15/5

(3) التيسير في القراءات السبع: 32، وانظر دراسات في النحو والقراءات: 131

(4) إبراز المعاني: 466، وانظر شرح الشاطبية: 213

(5) لسان العرب (أمم): 157/1

(6) مناهل العرفان: 310/1

الزمخشري وهو من سقطاته وسوء أدبه على الله ويُخشى منه الكفر"[1]، وقد اتّهم الشهابُ الزمخشريَّ بأنّ القراءة القرآنية تُقرأ بالرأي: "وهو يظنّ أن القرآنَ يُقرأ بالرأي كما ذهب إليه بعض الجهلة، والعجبُ ممن أثبت تلك القواعدَ برواية واحدٍ عن جاهليٍّ من العرب، فإذا جاء إلى النَظم توقّفَ بالإثبات به"[2].

والزمخشري لم يكن فاتحَ بابِ الطّعنِ في القراءات، حتى تُوجّه إليه سهام النقد، ففي قراءة ابن عامر السابقة (قتلُ أولادَهم شركائهم) بإضافة القتل لشركائهم والفصل بينهما بالمفعول به، طعنٌ مسبوقٌ فيه الزمخشري، فقد طعن فيها الفراء[3] والطبري[4] وابن خالويه[5]، ووَجّهها المبردُ على المعنى[6]، فكان من المفروض أنْ يوجّهَ النقدُ إلى هؤلاء وغيرهم ممن طعنوا في هذه القراءة. ولقد كان البغدادي موضوعياً في قوله: "والزمخشري في طعنه على هذه القراءة مسبوقٌ أيضاً بالفرّاء، فكان ينبغي الردّ على الفرّاء، فإنّه هو الذي فتح باب القدح على قراءة ابن عامر"[7].

وتجدر الإشارة إلى أنّ بعضَ المفسرين الذين خالفوا الزمخشري في فكره ومنهجه الاعتزاليّ، قد ساروا على دربه، بل إنّنا وجدنا تفسيرَ البيضاوي عبدالله بن عمر بن محمد(أنوار التنزيل وأسرار التأويل) مختصراً من الكشاف مع نَبْذ ما في الكشّاف من اعتزال، ففي توجيه قوله تعالى: "فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء"[8]، تأثّر البيضاوي بموقف الزمخشري في نقده قراءةَ أبي عمر بإدغام الراء في اللام، يقول البيضاوي: "وإدغام الراء في اللام لحن، إذ الراء لا تدغم إلا في مثلها"[9].

---

(1) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 128/4

(2) نفسه: 128/4

(3) معاني القرآن: 357/1-358، وانظر: 252/1

(4) تفسير الطبري: 44/8

(5) الحجة في القراءات السبع: 82

(6) المقتضب: 281/3

(7) خزانة الأدب: 425/3

(8) البقرة: 284

(9) تفسير البيضاوي: 584/1

وهو تلخيص لنقد الزمخشري من غير توسّع وحدّة، يقول الزمخشري: "ومدغم الراء في اللام لاحنٌ مخطىء خطأً فاحشاً، وروايه عن أبي عمرو مخطىء مرتين، لأنّه يلْحَنُ وينسبُ إلى أعلم الناسِ بالعربيّةِ ما يؤذنُ بجهلٍ عظيمٍ، والسبب في نحو هذه الروايات قلّةُ ضبط الرواة. والسبب في قلّةِ ضبط الرواة قلّةُ الدّراية، ولا يَضبْطُ نحوَ هذا إلاّ أهلُ النّحوِ"[1].

والحديثُ حولَ طعنِ القراءاتِ طويلٌ إلا أنّنا حاولنا أنْ نشيرَ إلى موقف الزمخشري من القراءات، وخصوصاً بعد ما تبدّى لنا في الكشاف من أنّه لا يهتمّ كثيراً بذكر القارىء أو سندِ القراءة، فكثيراً ما يستخدم عبارة (وقرىء) مما أرهق الباحث في تخريج القراءات.

وما يراه الباحثُ في موضوع الطعن في القراءات بصرف النظر عن سببه سواء كان بسبب القواعد النحوية الصارمة، أو المعتقد والمذهب، فإنّ خيرَ ردّ على مقياس الطاعنين ما جاء على لسان الحافظ الداني حيث يقول: "إنّ أئمةَ القرّاءِ لا تعمل في شيء من حروف القرآنِ على الأفشى في اللغة والأقيس في العربيّة، بل على الأثبت في الأثر، والأصحّ في النّقلِ والروايةِ إذْ ثبتَ عنهم لم يردّها قياسُ عربيّةٍ، ولا فشوُ لُغةٍ؛ لأنّ القراءةَ سنةٌ متبعةٌ، يلزمُ قبولُها والمصيرُ إليها"[2].

وتجدر الإشارةُ قبلَ مغادرةِ هذا الموضوعِ إلى أنّ أبا حيان نفسه لم يسلم من الطعن في القراءات، فهناك قراءاتٌ ردّها لمخالفتها رسم المصحف[3] أو لقيامها على المذهبيّة[4]. أو ردّها من حيث السند[5]، وقد عالج يحيى عبابنة في الفصل الأول (الاستعمال) في الباب الخامس (الأصول اللغوية) ما وصفه أبو حيان بالقليلِ والقليلِ جداً، والشاذّ والضعيف، والضرورةِ والردىء والقبيح[6]، وإنْ كانتْ بعضُ تلك الأوصافِ قد نقلها أبو حيان عن غيره، إلا أنّه لم يعقّبْ على راويها، ولم يطعن فيه

---

(1) الكشاف: 407/1

(2) النشر في القراءات العشر: 10/1

(3) منهج أبي حيان:32

(4) نفسه: 35

(5) انظر منهج أبي حيّان: 37

(6) انظر منهج أبي حيان في اختيارات من القراءات القرآنية: 610-628

أو يتّهمه كما في قوله تعالى: "وقُلِ الحقُّ من ربّكم"[1] فقد قرأ أبو السّمال قعْنب: "وقَلَ الحقّ" بفتح اللام حيث وقع، قال أبو حيان: "قال أبو حاتم ذلك رديءٌ في العربية"[2] بل نجده يتلمسُ لها وجهاً في العربيّة، يقول: "وعنه أيضاً (أبي السّمال) ضمّ اللام حيثُ وقع كأنّه إتباع لحركة القاف"[3]، فكيف بعد ذلك يتهم الزمخشري كما ذكرنا آنفاً بقوله: "وذلك دأبه في تلحين المقرئين"[4]، ثمّ إننا وفي أثناء تتبعنا لقراءاتِ الكشافِ ظهرَ لنا قراءاتٌ وصفَها الزمخشري: بالضعف أو اللحن... غير أنّها لا تمثّلُ من حيثُ العدد مقارنة مع ما في الكشاف من درر ظاهرة يمكن على ضوئها إصدارُ حكمٍ عامٍ على أنّه يلحّن المقرئين، وهذه الحقيقة يؤكدُها البحرُ المحيطُ نفسُه، فهو مليءٌ بنقولات الزمخشري، وليس كلُّ ما نقلَهُ أبو حيان عن الزمخشري في هذا الموضوع أو جلّه يدعّم ما ذهب إليه أبو حيان، فالبحر يزخر بآراء الزمخشري التي استند عليها صاحبه.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الزمخشري كان ناقلاً أميناً وخصوصاً في بعض التوجيهات المستندة إلى قواعدِ النّحويين، فنراه يعرضُ للمسألةِ من كلّ جوانبها ويتلمّس لها تأويلاً يوافقُ رؤيتَه ومذهبَه النحوي، وقد ذكرنا أنّه كان ميالاً في كثيرٍ من المسائل إلى المذهب البصريّ، كما أنّه يناقشُ مذهبَ مخالفيه وللتمثيل وليس الحصر نسوقُ المثال التالي: ففي قوله تعالى: "هنّ أطهرُ لكم"[5] يقول الزمخشري: (وقرأ ابنُ مروان[6]: "هنّ أطهرَ لكم"،بالنصب، وضعّفه سيبويه[7]: وقال احتبى ابنُ مروان في لحنه، وعن أبي عمرو ابن العلاء: من قرأ (هنّ أطهرَ) بالنصب فقد تربّع

---

(1) الكهف: 29

(2) البحر المحيط: 120/6، وانظر مختصر ابن خالويه :279، المحتسب: /55/1، 283، و336/2

(3) البحر المحيط: 120/6

(4) نفسه :15/5

(5) هود: 78

(6) انظر الفخر الرازي: 34/18، ومشكل إعراب القرآن : 412/1، والدر المصون: 118/4

(7) الكتاب: 397/2

في لحنه[1]، وذلك أنّ انتصابَه على أنْ يُجْعَل حالاً قد عملَ فيها ما في هؤلاءِ من معنى الفعل، كقوله: "هذا بَعْلي شيخاً"[2]، أو ينصب هؤلاء بفعلٍ مضمر، كأنّه قال: خذوا هؤلاء، وبناتي بدل، ويعمل هذا المضمرُ في الحال، وهنّ فصل، وهذا لا يجوز؛ لأنّ الفصلَ مختصٌّ بالوقوع بين جزأي الجملة، ولا يقع بين الحال وذي الحال، وقد خُرِّج له وجه لا يكون (هنّ) فصلاً فيه، وذلك أنْ يكونَ هؤلاء مبتدأ (وبناتي هنّ) جملة في موضع خبر المبتدأ، كقولك: هذا أخي هو، ويكون (أطهرَ) حالاً"[3].

نهدف من هذا المثالِ الذي قدمناه على سبيل التمثيل لا الحصر إلى أمرين:

أولهما: أنّ الزمخشري لم يكنْ يطعنُ في القراءات -في الغالب- بناء على منهجه الاعتزالي، وإنْ لم يسلمْ من ذلك تماماً، وأقصدُ تحديدا تلك القراءةَ المحتملة للتأويل النّحوي لا التي تحتملُ التّفسيرَ على المعنى، إلاّ أنّه كما بيّنا سابقاً كعادة النّحويين عندما تصطدمُ القراءةُ مع القاعدةِ النّحويةِ يلجأون إلى الطّعنِ في القراءة، فهذا سيبويه يقول: "فزعم يونس أنّ أبا عمروٍ رآه لحناً (نصب أطهرَ)، وقال: احتبى ابنُ مروانَ في هذه في اللحن. يقول لحن، وهو رجلٌ من أهلِ المدينة (ابن مروان) كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنّه قرأ: (هؤلاء بناتي هنّ أطهرَ لَكم)" [4] ، كما أنّه – الزمخشري– ميالٌ في أحايين كثيرة إلى مدرسة البصرة كما بيّنا.

أما سببُ الطعنِ في قراءة النصبِ في (أطهرَ) هو جعلُ الضميرِ (هن) فصلاً بين الحال وصاحبها، وقد أجازَ الأخفشُ وقوعَه بين الحال وصاحبها، كجاء زيدٌ وهو ضاحكاً وجعل من ذلك قراءةَ النّصبِ في الآيةِ الكريمة[5]، وقد تبع ابنُ هشامٍ

---

(1) في مختصر ابن خالويه، قال أبو عمرو بن العلاء: (مَنْ قرأ هنّ أطهرَ بالفتح فقد تربّع في الجنة): 60، وأظنه تصحيفاً والصواب (تربّع في اللحن).

(2) هود:72.

(3) الكشاف: 283/2

(4) الكتاب: 397/2، انظر المقتضب: 105/4، وفيه: هو لحن فاحشٌ، وإنما هي قراءة ابن مروان ولم يكن له علمٌ بالعربيّة.

(5) مغني اللبيب: 641/2

الزمخشريّ في توجيه (أطهرَ) على الحال، وقال: وفيها نظر[1] وثاني ذينك الأمرين أنّ الزمخشري كان يحاول أن يتمحّل وجهاً لقراءة النّصب مع أنّ الطاعنين فيها كثيرٌ من أعلام العربيّة، فتارةً يتلمّس لنصبها على الحال عاملاً ويقيسها على آية أخرى، وتارةً يؤوّلُ إضمارَ فعل، وأخرى على ما سُمِعَ عن العرب كقولك: هذا أخي هو.

فالزمخشري لم يكن أولَ الطاعنين بالقراءات ولا هو آخرهم، غير أنّني أتصوّرُ أنّ أبا حيّان والشهاب الخفاجي ومن تبعهم، إنما وجّهوا نقدهم للزمخشري وصبّوا عليه جام غضبهم لاعتزاليته، فلم نرَ في البحر ولا في حاشية الخفاجي على أنوار التنزيل، (تفسير البيضاوي)، هجوماً مماثلاً على الطاعنين كسيبويه، والفراء والمبرد والطبري وغيرهم، وأرجّحُ أنّ طعنَهم للزمخشري قائمٌ على خلافٍ مذهبي أولاً وأخيراً.

وبعدُ، فإنّ الطعنَ في القراءاتِ لا يجوزُ عند المسلمين،(والسّلامةُ إذا صحّت القراءة ألاّ يقال: "إحداهما أجود" لأنّها جميعا عن النّبي، فيأثم من قال بذلك)[2].

3.1 الأصـــــول:

تتّفقُ معاجمُ اللّغةِ وكتبُها على أنّ المعنى اللّغويّ لكلمةِ الأصولِ هو: جمع "أصل". والأصلُ أسفلُ كلّ شيءٍ وأساسُه الذي يقوم عليه، وأصولُ العلومِ قواعدُها التي تُبنى عليها الأحكام[3] ومعنى الأصولِ في الاصطلاحِ وإنْ كان ذا صلةٍ بالمعنى اللغويّ؛ إلا أنّه ذو دلالةٍ خاصة، إذِ ارتبطَ بعلمٍ من العلوم المختلفة "فكان يؤخذ اسمُ العِلْمِ ويضافُ إليه كلمة (الأصول). وهكذا كان ظهورُ أصولِ الفقهِ وأصولِ الكلامِ وأصولِ النحو"[4]، ولهذا نجد اختلافاً في معنى مصطلح "الأصول" وَفْقَ كلّ علمٍ من العلوم، ذلك أنه مصطلحٌ من مصطلحاتِ ألفاظِ العلمِ والمعرفةِ "يدلُّ على الاستقرار

---

(1) مغني اللبيب: 641/2

(2) إعراب النحاس: 65/1.

(3) القاموس المحيط:338/3، لسان العرب: 114/1، والكليات: 713

(4) الأسلوب والأسلوبية، نحو بديل ألسني في نقد الأدب، المسدّي: 129-130

والثبات"[1]، وما أحاول تسليطَ الضوءِ عليه هنا هو علمُ أُصولِ النحوِ العربيِّ، إذ ربطَ معظمُ النحويين القدامى هذا المصطلحَ بمنهج المتكلمين في أصولِ الفقه، وبدا اختلافهم في تحديد مفهومٍ دقيقٍ لمصطلحِ أُصولِ النحو[2] فقال ابن الأنباري: "أصول النحو: أدلة النحو التي تفرّعتْ منها فروعُهُ وفصولُه، كما أنّ أصولَ الفقه أدلةُ الفقه التي تنوّعتْ عنها جملتُهُ وتفصيلُه"[3] وعرّفه السيوطي: "أصولُ النحوِ علمٌ يُبحثُ فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيثُ هي أدلتُه وكيفيةُ الاستدلالِ بها وحال المستدل"[4].

ويبدو اختلافُ علماءِ العربيّةِ في تحديد المصطلح واضحاً من خلال تحديدهم أدلّة النّحو فهي عند ابنِ جنّي أربعةٌ: السماع، والقياس، والإجماع، والاستحسان، وتجدر الإشارة إلى أنّ ابن جنّي لم يصرّح بها إنما تكلم بها ثمّ عدّت فيما بعد أصول النحو[5]، وهي عند ابن الأنباري ثلاثةٌ: "نقل وقياس واستصحاب حال"[6].

ويقول السيوطي: وقد تحصّل ممّا ذكراه أربعةٌ هي: السماع والقياس والإجماع واستصحاب حال، ودونها الاستقراء والاستحسان وعدم النظير وعدم الدليل[7]. وعلى ذلك ستقف الدراسة عند تلك الأصولِ التي رصدها الباحثُ في توجيهاتِ الزمخشري لبعض القراءاتِ القرآنيةِ، وهي: الاستعمال والسماع والقياس، ورسم المصحف الذي عدّه علماءُ القراءاتِ أصلاً لقبول القراءة، وإنْ لم يكن من الأصول اللُّغوية، ذلك أنّ القراءة الصحيحةَ ما صحّ سندُها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وساغ وجهُها في العربيّة، ووافقتْ خطَّ المصحف"[8]، ولكي تنتظم فصول الدراسة ويسهلُ تناولُ موضوعاتِها سألحقُ بهذا الفصلِ القولَ في العامل والعلل،

---

(1) معجم ألفاظ العلم والمعرفة في اللغة العربية، عادل عبد الجبار: 44

(2) ينظر نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، حسن خميس الملخ: 135-136

(3) الإغراب في جدل الإعراب، لمع الأدلّة: 80، (تحقيق سعيد الأفغاني).

(4) الاقتراح: 35

(5) انظر الخصائص: 7/2، 153/1، 216/1، 169/1، وانظر أيضاً نظرية الأصل والفرع: 59، وقد ذكر السيوطي في الاقتراح ثلاثة منها قال: قال ابن جني في الخصائص: أدلة النحو ثلاثة :السماع والإجماع والقياس: 35

(6) لمع الأدلة :81

(7) ينظر الاقتراح: 35 ، ولمع الأدلة: 81

(8) انظر في أصول النحو، سعيد الأفغاني: 28-33

لأنّهما يرتدّانِ إلى أُصول النّحوِ وأدلّته؛ كما أن أصلَ الاستعمال وإنْ لمْ يردْ ذكرُ مصطلحه صراحة عند ابنِ جني وابنِ الأنباري كأصلٍ من أُصولِ النحو غيرَ أنّه هو الأصلُ الذي قامت عليه الدراساتُ النحويةُ، وبنى النحويون عليه قواعدَهم، كما يبدو ذلك في كتاب سيبويه[1] ثم استُعْمِلَ عندَ سائرِ النحويين بعده[2].

لذلك رأى الباحثُ أنْ يبدأ به كأصلٍ من أصولِ النّحو فيما رصدَه من توجيهاتٍ وتعليلاتٍ للزمخشريّ في بعض الظواهر النّحوية واللغويّة.

1.3.1 الاستعمال:

كان العربُ الفصحاءُ مصدراً حيّاً لاستقراء اللغة، وكان النحويون وأهلُ اللغةِ يسعَوْن إليهم في البادية أو يلتقون بهم في الحاضرة، ويعتمدونهم في تصحيحِ الشواهدِ والتثبُّتِ من فصاحتها[3]، فكانوا يحاولون صياغةَ قواعدَ وضوابطَ دقيقةٍ تقاسُ عليها الجزئياتُ، فكان لا بدّ من استقراءٍ دقيق[4]، لذلك تشدّدوا في هذا الاستقراء وضبطوه بقيودٍ أهمها الزمان والمكان[5]، فعلماءُ العربيةِ في أثناء خروجهم إلى البادية أو استضافتهم أهلَها في حواضرهم كانوا يسجّلون هذه المقابلات محللين بها الظواهرَ اللغويةَ المختلفةَ، واتّخذوا منها أساساً مهماً لتقعيد القواعد: "فالاستعمال بهذا المعنى: هو وجودُ الظاهرةِ في اللسان العربيّ بغض النظر عن الكثرة والقلّة، فإذا كانت الظاهرةُ كثيرةَ الاستعمال فإنها تتّخذ أصلاً مهماً في القياس"[6].

وقد استعمل أبو القاسم محمودٌ بنُ جارالله الزمخشري علّةَ الاستعمال في توجيهِ بعضِ القراءاتِ وتخريجها حسب استعمال العرب لها، فكانَ يحتجُّ به لرفض أصلٍ أو لترجيح قراءةٍ على أخرى، وكان الزمخشري يستخدمُ مصطلحاتٍ متعددةً للتعبير

---

(1) الكتاب: 411/2

(2) انظر مثلاً: أصول النحو: 61/1، والخصائص: 125/1، 98، 97، والمفصل: 67، مغني اللبيب: 1/ 2، 550، 709/341

(3) أصول النحو العربي: محمد خير الحلواني:44

(4) انظر المدارس النحوية ، شوقي ضيف: 18

(5) انظر الاقتراح: 59، والمزهر: 211/1.

(6) منهج أبي حيان في اختياراته من القراءات القرآنية: 610

عن أقسام الاستعمال كالاستعمال الكثيرِ أو المستفيضِ أو (كثيرٍ في لسان العرب)، أو أكثرِ اللغتين، أو غيرِ عزيزٍ، وسنعرضُ لذلك فيما يلي:

ففي قولـــه تعالى: "عمَّ يَتَسَاءَلُون"[1]، قال الزمخشري: "(عمّ) أصله: عمّا أنه حرف جر دخل على ما الاستفهامية، وهو في قراءة عكرمة وعيسى بن عمر والاستعمال الكثير على الحذف والأصل قليل"[2] وذهبَ أبو حيان إلى ما ذهبَ إليهِ الزمخشري فقال: قرأ الجمهورُ (عم)وعبدالله و... (عمّا) بالألف وهو أصلُ عمَّ، والأكثرُ حذفُ الألف من ما الاستفهامية[3]، وقد عدّ ابن جني إثبات الألف في قراءة عكرمة وعيسى أضعف اللغتين[4]، كما عدّ بعض النحويين (ما) الاستفهامية مما يجبُ حذفُ ألفِها إذا دخلَ عليها أحدُ حروفِ الجرّ، نحو: عمَّ وفيمَ للتفريق بين ما الاستفهامية والخبرية في مثل (سألتُ عمّا سألتَ عنهُ)[5]، وقد ذكر ابنُ هشام في موضعٍ آخر أنَّ ألفَ (ما) الاستفهامية تحذفُ وجوباً متى دخل عليها حرف الجر[6]، كما في قولـــه تعالى: "فيمَ أنت من ذكراها"[7]، "وعمَّ يتساءلون" "وبِمَ يرجع المرسلون"[8]، في حين أنَّ العكبري قد رأى حذفَ الألف من (ما) سواء أكانت استفهاميةً أم خبرية[9].

والذي نراه هنا أنَّ ألفَ (ما) الاستفهامية قد تحذف إذا دخل عليها أحد حروف الجر، وأن هذا الحذف إنما هو لكثرة الاستعمال في لغة العرب، كما ذهب إلى ذلك الزمخشري وأبو حيان، وابن جني، وإنَّ إثباتَها ليس بمردود، ذلك أنَّ قراءةَ عكرمةَ

---

(1) النبأ: 1

(2) الكشاف: 206/4

(3) البحر المحيط: 410/8

(4) المحتسب: 347/2

(5) أوضح المسالك: 313/4

(6) شرح شذور الذهب: 318

(7) النازعات: 43

(8) النمل: 35

(9) اللباب في علل البناء والإعراب:491/2

وعيسى لا يمكنُ ردّها ووصفها باللحن، كما يوجد شاهد عليها ذكره الزمخشري، يؤيدها وهو قول حسان[1]:

على ما قامَ يَشْتُمُني لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ في رَمادِ

وقد ذكر الألوسي في تفسيره روح المعاني أنَّ إثباتَ الألفِ نادرٌ، وذكر أنّه مختصٌ بالضرورة[2].

وفي قوله تعالى: "واصْبِرْ نفسَكَ مَعَ الذينَ يَدْعُونَ ربَّهُمْ بالغَداةِ والعَشِيِّ"[3]، قال الزمخشري: قُرِىء بالغُدْوَةِ، والغَداةِ أجود[4] (وبالغُدْوَة) هي قراءة ابنُ عامر[5].

وأمّا وصفُ الزمخشري بأنَّ قراءةَ (بالغَداة) أجود من قراءة بالغُدوة؛ (فلأن الغُدْوة عَلَمٌ في أكثر الاستعمال)[6]، يعني معرفة، والمعارف لا تدخلها الألف واللام، وإنّما يعرّف بالألفِ واللامِ ما لم يكن معرفةً، فأما المعارفُ فلا تُعرّف بها[7]، ووجّه الزمخشري إدخال الألف واللام في هذه القراءة على تأويل التنكير، كما قال: والزيدُ زيدُ الخير، ونحوه قليل في كلامهم[8]، وحمل بعضُ علماء التفسير والقراءات هذه القراءةَ على ما ذكره الخليلُ وسيبويه من أن بعض العرب ينكّرُ غدوة، فيقول: جاء زيدٌ غُدوةً بالتنوين[9] فكان مُسوّغُ ترجيح قراءة (بالغداة) عند الزمخشري هو كثرةُ استعمالِ (غدوة) عَلَماً معرّفاً؛ لذلك لا يصحُّ دخولُ الألفِ واللامِ عليه.

---

(1) ديوان حسان: 324، وانظر في الكشاف:206/4، البحر المحيط: 410/8، روح المعاني: 229/22، المحتسب: 347/2

(2) روح المعاني: 229/22

(3) الكهف: 28

(4) الكشاف: 481/2

(5) انظر: كتاب السبعة في القراءات: 390، النشر: 310/2، الحجة لابن خالويه: 222، الفخر الرازي: 21/ 116، العنوان: 122

(6) الكشاف: 481/2، وانظر تفسير البيضاوي: 493/3

(7) انظر تفسير الطبري: 234/15

(8) الكشاف: 481/2، وانظر روح المعاني: 362/15

(9) انظر الكتاب: 293/3 و294 ، وروح المعاني: 362/15، وتفسير أبي السعود: 218/5، وفتح القدير: 3/ 218، والجامع لأحكام القرآن: 391/10

وفي قولـــه تعالى: "الحَمْدُ لله ربِّ العَالَمينَ"[1]، يقول الزمخشري:(وقرأ الحسنُ البصريّ: "الحمدِ للَّه" بكسر الدال لأتباعها اللام، وقرأ إبراهيمُ بنُ أبي عبلةَ بضمِّ اللام لاتباعها الدال، والذي جرأهما على ذلك، والإتباعُ إنّما يكونُ في كلمةٍ واحدةٍ، كقولهم: مُنْحَدُرُ الجبلِ ومُغيره، تُنزّل الكلمتين منزلة كلمة واحدة لكثرة استعمالهما مقترنتين، وأشفُّ القراءتين قراءةُ إبراهيمَ حيثُ جعلَ الحركةَ البنائيةَ تابعةً للإعرابية التي هي أقوى، بخلاف قراءة الحسن)[2]، ونلحظ هنا أنَّ الزمخشريَّ لم يردَّ قراءةَ الحسن تماماً، وإنّما رجّحَ قراءةَ ابنِ أبي عبلةَ عليها، وكان معيارُ قبولِ قراءة الحسن عنده كثرةَ الاستعمال، وأنَّ إتباعَ حركة الدال للام أو العكس، هو مقبولٌ في العربية لكثرة استعمالِ العربِ هاتين اللفظتين مقترنتين (الحمد لله) في الثناء والشكر لله ربِّ العالمين[3]. ونلحظ كذلك أنَّ معيارَ ترجيحِ قراءةِ ابنِ أبي عبلةَ هو اتباعُه حركةَ البناء في اللام الجارة لحركةِ الإعراب في الدال، (وأمّا أنْ تتبعَ حركةُ الإعرابِ حركةَ البناءِ ففيها غرابة)[4]

ووصفها الزمخشري وغيرَها في موضع آخر بالضعف[5]، وفي الدرس اللّغويّ المعاصر ينظر إلى إتباع الدال للام على أنّها مماثلةٌ كليةٌ مدبرةٌ في حالة اتّصال[6]، وستذكر الدراسةُ ذلك في موضعه.

وفي قولـــه تعالى: "هم خير البريّة"[7]، قال الزمخشري: "قرأ نافع البريئة بالهمزة والقرّاء على التخفيف، والنبي والبرية ممّا استمرّ الاستعمالُ على تخفيفه ورفض الأصل"[8] .

---

(1) الفاتحة:1

(2) الكشاف: 52/1،51،50، وجاء في لسان العرب: وهذا مُنْحَدَرٌ من الجبل ومُنْحَدَرٌ، أتبعوا الضمة كما قالوا: أُنبيك وأُنْبُوك، وروى بعضهم مُنْحَدَرٌ، اللسان: 58/4 (حدر)

(3) انظر شرح التصريح على التوضيح : 355/2، تفسير البيضاوي: 51/1

(4) البحر المحيط: 18/1

(5) قال الزمخشري في قراءة أبي جعفر "للملائكة اسجدوا" البقرة: 34، بضمّ التاء للأتباع ولا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتباع، إلا في لغة ضعيفة كقولهم: الحمدِ لله، انظر الكشاف: 273/1

(6) انظر منهج أبي حيان في اختياراته: 91

(7) البيّنة: 7

(8) الكشاف: 275/4

فعلّة ترك الهمزِ واللجوءِ إلى التخفيف بحذف الهمزة هو الاستعمالُ الذي عليه العرب؛ لأنّ الهمزَ مستثقلٌ في كلامهم، وعلى الأخصّ في قبائل الحجاز، كما تخلّصتْ منها معظمُ اللهجاتِ العربيةِ الحديثة[1]، يقول الغزّي: "اعلم أنّ الهمزَ لمّا كان أثقلَ الحروف نطقاً وأبعدَها مخرجاً تنوّع العربُ في تخفيفه بأنواعِ التخفيف، وكانتْ قريشٌ وأهلُ الحجازِ أكثرَهم له تخفيفاً"[2]، وقد ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنّه حينَ جاءه أعرابيٌّ وقال له: يا نبيءَ الله، فقال: لستُ بنبيء الله، ولكنّي نبيُ الله[3]، فكأنّه صلى الله عليه وسلم كره الهمزَ؛ لأنّ قريشاً لا تهمز[4].

الهمز وقضاياه هو أيضا من موضوعات هذه الرسالة؛ لذلك سنترك التحليل الصوتي المعاصر إلى موضعه.

وبالتعليل نفسه – أيْ تنزيل أكثر من كلمة منزلةَ كلمةٍ واحدة– علّلَ الزمخشري حذفَ الألفِ في بسم الله الرحمن الرحيم لكثرةِ الاستعمال، وأُثبتتْ في قوله تعالى:"باسم ربك" يقول الزمخشري: "فإنْ قلتَ: فلمَ حُذفتْ الألفُ في الخطّ وأُثبتتْ في قولــه –باسم ربك– قلت: قد اتبعوا في حذفِها حكمَ الدرج دون الابتداء الذي عليه وضعُ الخطِ لكثرة الاستعمال، وقالوا: طُولت الباء تعويضاً من طرح الألف. ويروى أنّ عمرَ بنَ عبد العزيز قال لكاتبه:"طوّل الباءَ وأظهر السنات ودوّر الميم"[5]. وأراد أنّ وضعَ الخطِّ على حكم الابتداء دون الدرج، إذ الأصلُ في كلّ كلمةٍ أنْ تكتبَ على صورة لفظها بتقديرِ الابتداءِ والوقفِ عليها، فكان يجبُ أن تكتبَ الهمزةُ ههنا لثبوتها في الابتداء كما كتبت في باسم ربك، وعبّر عنها بالألف، إذ هي هنا على صورته في الخط، فحذفُ الألفِ في بسم الله، إنّما هو لكثرة استعمال هذه

---

(1) التطور اللغوي، رمضان عبد التواب: 47

(2) إتقان ما يحسن من الأخبار، الغزي: 262/1

(3) السابق: 262/1، وانظر الدر المنثور: 178/1

(4) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: 80 –81، (ت: عبدالعال سالم مكرم)

(5) الكشاف: 24/1

الألفاظ مقترنة[1]، وزاد العكبري على ذلك بقوله: "وقيل حذفوا الألفَ لأنّهم حملوه على سِم وهي لغة في اسم"[2]، وفي اسم خمس لغات[3].

وقد استعمل الزمخشري مصطلحَ الاستعمالِ المستفيضِ للدلالة على كثرة الاستعمال أصلاً لغوياً، ففي قوله تعالى: "وَمَنْ كَفَرَ فَلا يَحْزُنْكَ كُفْرُهُ"[4]، جاء في الكشاف: "قرىء: (يَحْزُنُكَ) من حَزَنَ وأَحْزَنَ، والذي عليه الاستعمالُ المستفيضُ أحزنَهُ ويُحزنه"[5]، وفَعَلَ وأَفْعَلَ تتناوبان في الاستعمالِ اللّغويّ في بعض اللهجات، وقد تكونُ أفعل منقولةً فعل اللازمة للتعدي[6].

وذهب بعضُ أهلِ اللّغةِ والتفسيرِ إلى أنَّ يُحْزِنُكَ من أحْزنه ليس بمستفيض في كلامِ العرب[7]، وجعل الألوسي الاستفاضةَ فيه على عهدة الزمخشري[8] وذكر النسفيُّ أن يُحزِنك من أحْزنَ هي قراءة نافع[9].

واستعمل الزمخشري علّةَ الاستعمالِ في التّخفيفِ أيضاً في قوله تعالى: "قالتْ نَمْلةٌ يا أيّها النَّملُ ادْخُلوا مَسَاكِنَكُم"[10]، ذكرَ الزمخشري في كشافه: "وقرىء نَمْلة يا أيّها النَّملُ، بضم الميم والنون، وكان الأصلُ النَّمُلَ بوزن الرَّجُل، والنّمْل الذي عليه الاستعمال والتخفيف عنه كقولهم السَبْع في السُبُع"[11].

---

(1) انظر كتاب الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال في حاشية الكشاف: 24/1، والتبيان في إعراب القرآن:1/1، الشافية، الدويني: 144/1

(2) التبيان في إعراب القرآن: 3/1

(3) في اشتقاق اسم خلاف بين البصريين والكوفيين أهو من (السمو أو الوسم)، انظر الإنصاف:4، والأصول في النحو:322/3، وأسرار العربية:32/1و33، والتبيان:3/1.

(4) لقمان:23.

(5) الكشاف: 235/3، وانظر: النشر: 244/2، الإتحاف: 182، والسبعة: 219، وحاشية الشهاب: 140/7.

(6) نفسه: 366/2، و288/2، سورة إبراهيم: 3، وهود: 89.

(7) انظر تفسير البيضاوي: 350/4 وتفسير أبي السعود: 74/7.

(8) روح المعاني: 96/21

(9) تفسير النسفي:258/3، وانظر الكشف عن وجوه القراءات: 365/1، والسبعة: 219، والنشر: 244/2

(10) النمل:18

(11) الكشاف: 141/3، وانظر تفسير أبي السعود: 278/6.

وقراءة الأصل (النَّمْل) هي قراءة سليمان التَّيمي، وعنه أيضاً ضمّ النون والميم[1]، وجاء في البحرِ المحيط: (وقرأ الحسنُ وطلحةُ ...نَمْلة كسَمُرة وكذلك النَّمل كالرَّجُلة والرَّجُل لغتان)[2].

وفي استعمال جمع الكثرة بدل جمع القلّة يعلّلُ الزمخشري ذلك بكثرة الاستعمال، فيقول في توجيه قوله تعالى: "والمطلقاتُ يَتَرَبّصْنَ بأنفُسِهنَّ ثلاثةَ قُروء"[3]، يقول: "فإنْ قلت: لِمَ جاء المميِّزُ على جمع الكثرةِ دونَ القلّة التي هي الأقراء، قلت: يتسعون في ذلك فيستعملون كلَّ واحدٍ من الجمعين مكان الآخر لاشتراكهما في الجمعيّة، ألا ترى إلى قوله (بأنفُسِهن) وما هي إلا نفوسٌ كثيرةٌ، ولعلّ القروء كانتْ أكثرَ استعمالاً في جمع من الأقراءِ فأُوثرَ عليه تنزيلاً لقليل الاستعمال منزلةَ المهملِ فيكون مثلَ قولهم ثلاثة شسوع"[4] فكأن الزمخشري يرمي إلى أنَّ كثرةَ الاستعمالِ وإنْ خالفت القياسَ فهو الأصلُ الذي يُبنى عليه، أمّا ما كان مَقيساً، وهو قليلُ الاستعمالِ فينزّل منزلةَ المهملِ فيُستغنى عنه، يقول سيبويه في بابِ تكسيرِ الواحدِ للجمعِ: "...فأمّا القِرَدة فاستُغنيَ بها عن أقراد، كما قالوا: ثلاثة شسوع فاستغنوا بها عن أشساع، وقالوا: ثلاثة قروء فاستغنوا بها عن ثلاثة أقروء"[5] والبناءان (أفْعَال) و(أفْعُل) هما من أبنية جموع القلّة، والبناء (فُعُول) هو منْ جموع الكثرةِ، ومعيارُ كثرة الاستعمال هو الذي وجّه به الزمخشري النمط "قُروء" على فُعول بدلاً من أقراء (أفعال)، أو أقرؤ: أفعل مع أنهما هما البناءان المقيسان.

وجَّهَهُ أبو حيان على أنه من باب التوسع لكثرةِ استعمالِ أحدِ الجمعين، فيكون ذلك سبباً للإتيان به في موضع الآخر، ويبقى الآخرُ قريباً من المهمل في مثل شسوع ويؤثر على أشساع لقلّة استعمال أشساع[6].

---

(1) انظر الجامع لأحكام القرآن: 169/13، والبحر المحيط: 61/7، ومختصر ابن خالويه: 108، المحرر: 11 /185، والتبيان: 1006/2، والرازي: 187/24، والمحتسب: 137/2.

(2) البحر المحيط: 61/7.

(3) البقرة: 288.

(4) الكشاف: 366/1.

(5) الكتاب: 490/3، و 575/3

(6) البحر المحيط: 186/2و187، وانظر شرح المفصل: 11/5، واللباب في علل البناء والإعراب: 179/2.

وكان معيارُ كثرةِ الاستعمالِ دليلا على الأفصحِ عند الزمخشري، فإذا التقى نمطان مقيسان، فالأفصحُ عنده ما كان أكثرَ استعمالاً عند العرب من غيره، ففي توجيه قوله تعالى: "ويا قوم لا يَجْرِمَنَّكُم شقاقي أنْ يُصيبَكم ما أصابَ قَومَ نُوحٍ"[1]، قرأ ابنُ وثّاب والأعمش بضمّ الياء، من أجْرَمْتُه[2]، ونسبها الزمخشريّ إلى ابنِ كثير[3]، والقرطبيّ لابنِ مسعود[4]، فالفعل المجرد (جَرَمَ) يتعدّى إلى مفعولٍ واحد مثل كَسَب، تقول: جَرَمَ فلانٌ الذنبَ وكَسَبَ زيدٌ المالَ ويتعدى كذلك إلى مفعولين جَرَمْتُ زيداً الذنبَ، وكَسَبْتُ زيداً المالَ، وبزيادة الهمزة يتعدّى إلى مفعولين أيضاً فتقول: أجرمَ زيدٌ عمراً الذنبَ وأكْسَبْتُ زيداً المال[5]، وزاد الزمخشري على مَنْ وجّهَ هذه القراءةَ من علماء التفسير واللغة قراءةَ ضمّ الياء (يُجرِمَنّكم) بأنّ كلتا القراءتين مستويتان في المعنى إلا أنّ المشهورةَ (يَجرُمَنّكم) أفصح لفظا[6] أي أنّهما من باب فعل وأفعل بمعنى واحد، والمقصود بالأفصح من وجهة نظره: "والمقصود بالأفصح: أنّه على ألسنة الفصحاء الموثوق بعربيتهم أدورُ وهم له أكثرُ استعمالاً"[7]، وكأني بالزمخشري يميلُ هنا إلى رأي البصريين فهم لا يعرفون في هذا الفعل الضمّ[8]، واستعمل الزمخشري مصطلحَ الفصاحةِ كثيراً في غير هذا الموضع[9].

وفي إطار الاستعمال كأصلٍ من أُصول اللّغة يستعملُ الزمخشريّ مصطلحاتٍ خاصةً للتعبير عن استعمالِ العربِ: كأكثرِ اللّغتين استعمالاً أو تعبير (لا تكاد تعثر عليه). فأكثر اللّغتين إذن مسموعٌ مقيسٌ عليه، وأمّا الأقلُّ أو الذي لا يُعثَر عليه

---

(1) هود:89.

(2) المحتسب: 327/1، والبحر المحيط: 255/5، ومعاني القرآن، الزجاج: 254/2.

(3) الكشاف: 288/2.

(4) الجامع لأحكام القرآن: 45/6، وروح المعاني: 55/6.

(5) الكشاف: 288/2، والبحر المحيط: 255/5، والتبيان: 206/1، وتفسير أبي السعود: 5/3 و235/4، وروح المعاني: 55/6، 121/12.

(6) الكشاف: 288/2

(7) الكشاف: 288/2.

(8) نفسه: 288/2.

(9) انظر في الكشاف: 115/1-116، (الكهف: 4)، و284/2، (الرعد: 23)، و324/2، (إبراهيم: 3).

فمُهْملٌ من جهتين، من جهة قلّة الاستعمال وبالتالي فهو غير مسموع، ومن جهة ثانية قليلُ الاستعمالِ قليلُ السماعِ فيجبُ ردّه عن القياس.

ومن ذلك قول الزمخشري في توجيه إضافة اسم التفضيلِ إلى معرفة، والمعروف عند أهل اللغة أنّ اسمَ التفضيلِ إذا أُضيفَ إلى معرفة فلك فيه مطابقته المفضلَ في التعريف والتنكير والعدد والجنس أو لزومه الإفراد والتذكير[1]، ففي قوله تعالى: "إنّكم رَضيتُم بالقُعُودِ أوّلَ مرّة فاقْعُدوا معَ الخالفين"[2].

يقول الزمخشري: (فإن قلت(مرّة) وُضِعتْ موضعَ المراتِ للتفضيل فلِمَ ذُكّرَ اسمُ التفضيلِ المضافِ إليها وهو دالّ على واحدة من المرات؟ قلت: أكثر اللغتين: هند أكبر النساء وأكبرهن، ثمّ إنّ قولَكَ: هي كبرى امرأة، لا تكاد تعثر عليه، ولكنْ هي أكبرُ امرأة، وأولُ مرّة، وآخر مرّة)[3]، فإنّك تعثر عليها كثيراً، وعلى هذا قول النحويين في ترجيح أنّ اسم التفضيل المضاف إلى معرفة: الأفصحُ فيه لزومُ الإفرادِ والتذكير[4].

واستعمل الزمخشري مصطلحَ (غيرَ عزيزٍ) للدلالة على أنّه مستعملٌ وإنْ كان يفهمُ منه أنّه قليلُ الاستعمال في كلام العرب. ففي قوله تعالى: "أو يوبقهنّ بما كَسَبُوا ويعفُ عن كثيرٍ ويعلمَ الذين يجادلون في آياتنا ما لهم من محيص"[5]، يظهر عمقُ التفكيرِ النَحوي عند الزمخشري، ويظهر تقليبُه المسألةَ النحويةَ على أكثرَ من وجهٍ، كما وتظهرُ براعتُه في التعليل وتبنّي موقف يكاد يكون فيه منفرداً مستنداً على ما استعملتْه العربُ وإنْ كان غيرَ عزيز، فلنا أن نرجّحَ أنّ مصطلح (غير العزيز) ما هو إلاّ ما يعرفُ بالقليل عند النحويين، وهو ما جاء دون الكثير من حيثُ استعمالُه عند العرب، ولا يقاسُ على هذا القليل إلاّ إذا لم يكن سبيلٌ إلى غير ذلك[6]، وهذا ما دفع الزمخشري للقياس عليه في توجيه النصب في قراءة (يعلمَ) في الآية الكريمة.

---

(1) أوضح المسالك (1998): 265/3و 266، وهمع الهوامع: 96/3.

(2) التوبة: 83.

(3) الكشاف: 206/2.

(4) انظر همع الهوامع: 97/3، وشرح شذور الذهب: 417.

(5) الشورى: 35.

(6) الكليات: 64/3، والاقتراح: 62.

والقليل أو غيرُ العزيز- هو ما يؤتى به لدعم قاعدة[1]، وهذا ما سعى إليه الزمخشري، جاء في الكشّاف[2]:

أنْ (يعلم) قرئت بالجزم على ظاهر العطف[3]، وبالرفع على الاستئناف[4]، وبالنصب[5]، وهي القراءة موضوع حديثنا هنا، فقد تعددتْ مذاهبُ علماءِ اللغةِ في توجيه قراءة النصب، فمنهم مَنْ يرى أنّها منصوبةٌ بالواو، وهو قول الكوفيين أو مَن وافق مذهبَهم، قال الفرّاء:"هو مردود على الجزم إلاّ أنّه صُرِفَ، والجزم إذا صُرِفَ عنه معطوفُه نُصِب[6]، والصرفُ من مصطلحاتِ الكوفيين كما هو معروف[7].

ويرى فريقٌ آخر منهم أنّه نُصِب على إضمار أن[8]، وهو قول البصريين أو من وافق مذهبَهم، وذلك لأنّ الواو عندهم من الحروف غير المختصة، فهي حرفٌ مشتركٌ يدخلُ على الأسماءِ ويدخلُ على الأفعال، ولا يعملُ فيها[9]، وقد انتقدَ أبو القاسم الزمخشري مَنْ وجّهه على إضمار أن بقوله[10]: "وأما قول الزجاج: النصب على إضمار أنْ لأنّ قبلها جزاء؛ تقول: ما تصنعْ أصنعْ مثلَه وأكرمَك، وإن شئتَ وأكرمُك على: وأنا أكرمُك، وإن شئت أكرِمْك جزماً، ففيه نظر" واعتمد الزمخشري

---

(1) انظر منهج أبي حيّان في اختياراته:621

(2) الكشّاف: 472/3.

(3) قرأ بها نافع وابن عامر وأبو جعفر والأعرج وشيبة وزيد بن علي، انظر روح المعاني: 44/25، والبحر المحيط: 521/7.

(4) قرأ بها نافع وابن عامر، انظر زاد المسير: 289/7، وحجة القراءات: 643.

(5) قرأ بها أكثر السبعة، انظر روح المعاني: 44/25، والكشف: 251/2، والسبعة: 581، والإتحاف: 383

(6) معاني القرآن (الفرّاء) : يقول الرفع جائز في المنصوب على الصرف: 24/3

(7) انظر: الأشباه والنظائر: 285/1، وشرح المفصل: 27/7، والمدارس النحوية: 195، ومدرسة الكوفة، مهدي المخزومي: 306

(8) انظر معاني القرآن وإعرابه: 399/3، ومشكل إعراب القرآن: 647/2، وشرح المفصل: 270/7، والحجة في القراءات السبع: 207، وحجة القراءات: 643، والمقتضب: 25/2، والأصول في النحو: 154/1.

(9) انظر الإنصاف: 443، وشرح المفصل: 21/7، والأشباه والنظائر: 256/1-265، (نظرية العامل والحروف المختصة).

(10) الكشاف: 472/3.

في هذا على قول سيبويه في الكتاب: "واعلم أنَّ النصبَ بالفاء والواو في قوله: إن تأتني آتك وأعطيك، ضعيف، وهو نحوه من قوله[1]:

..... وألْحَقُ بالحجاز فأستَريحا

وعدَّه سيبويه من جوازِ النّصبِ بعد الفاء في ضرورة الشّعر فيما ليس فيه معنى النفي أو الطلب[2]، وجوّز الزمخشري مثلَ هذا، غير أنّه نعته بأنه: (ليس بحدّ الكلام ولا وجهه إلا أنّه في الجزاء صار أقوى قليلاً لأنّه ليس بواجب أنّه يُفعَل إلا أنْ يكونَ من الأول فعلٌ، فلما ضارعَ الذي يوجبُه كالاستفهام ونحوه أجازوا فيه هذا على ضعفه)[3] فما التوجيه الذي يراه الزمخشري؟ ولِمَ يردُّ النصبَ على إضمار أن؟ أما ردّ النّصبِ فلأن القراءةَ مستفيضةٌ عنده، وأظنّه يعني بالمستفيضة أنها قراءةٌ توافرتْ فيها شروطُ الصحةِ الثلاثة: التواتر، وموافقة الرّسم، وموافقة العربية، وبمعنًى آخر، فهي قراءةٌ صحيحةٌ غيرُ شاذة؛ ولذا فإنّ مثلَ هذه القراءةِ المستفيضة: "لا يجوزُ أن تُحملَ على وجهٍ ضعيفٍ ليس بحد الكلام ولا وجهه"[4] فما التوجيه الذي يقدمه الزمخشري؟ يقول الزمخشري: وأمّا النصبُ فللعطف على التعليل المحذوف وتقديره: (لينتقمَ منهم ويعلمَ الذين يجادلون)، ونحوه في العطف على التعليل المحذوف غير عزيز في القرآن[5] وقد تبع الزمخشري في هذا التوجيه علماء التفسير واللغة[6]، ومنهم أبو حيان، إلاّ أنّه عدّه مما يكره[7]، وقد ذكر الزمخشري آياتٍ قرآنيةً تبيّن أنّه غيرُ عزيز في القرآن في مثل قوله تعالى: "ولنجعله آيةً للناس"[8].

---

(1) الشعر للمغيرة بن حبناء، وهو من شواهد الكتاب:39/3، وفي الخزانة:600/3، وهو في الكشاف:472/3، ومغني اللبيب: 319/1 بلا نسبة، وصدره: سأترك منزلي لبني تميم، ويروى لأستريحا، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

(2) الكتاب: 39/3.

(3) الكشاف: 472/3، وانظر شرح المفصل:18/7-27

(4) السابق: 472/3، وانظر: روح المعاني: 44/25.

(5) الكشاف: 472/3.

(6) روح المعاني: 44/25، وفتح القدير: 450/4، والبحر المحيط، 521/7.

(7) البحر المحيط: 521/7.

(8) مريم: 21.

وقوله تعالى: "وخلقَ اللهُ السمواتِ والأرضَ بالحقّ ولتجزى كلّ نفسٍ بما كسبت"[1].

وللتأكيد على أن الزمخشري اعتمد الاستعمال كأصل، نمثّل لبعض ما جاء في بعض تصانيفه. يقول في تخفيف الموصول- الاسم الموصول: الذي "ولاستطالتهم إياه بصلته مع كثرة الاستعمال خفّفوه من غير وجه فقالوا "اللّذ" بحذف الياء ثم "اللّذْ" بحذف الحركة، ثم حذفوه رأساً بالحرف الملتبس به وهو لام التعريف، وقد فعلوا ذلك بمؤنثه، فقالوا: اللّتِ واللّتْ والضاربته هند، أي التي ضربته هند، (والزانية والزاني)[2] أي: التي زنت والذي زنى[3].

وأصل الاستعمال اعتمد في كثير من أبواب العربيّة[4] مع السماع والقياس والتعليل. وسيظهر ذلك جلياً في فصول الدّراسة .

2.3.1 رسم المصحف :

من المعروف والمسلم به أنّ القرانَ الكريم كان يكتبُ في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، وأنّ القراءاتِ القرآنيةَ كانت تصلُ إلينا عن طريق الصحابة رضوان الله عليهم، وعلى هذا فالقراءات المتواترة مردّها إلى الصحابة أخيراً, لأنّها قراءتهم أصلاً, ولكنّ كثيراً من قراءاتهم وإنْ كان يوافق رسمَ المصحف إلا أنّه يختلف مع المعنى الذي نستفيده من القراءات المتواترة[5], وقبل الولوج إلى ما ذكره الزمخشري حول رسم المصحف قبولاً أو رداً, فلا بدّ من ذكر المعنى اللّغوي لكلمة رسم، وهو: الأثر أو بقية الأثر[6]. وفي الاصطلاح: ما كتبت عليه الأئمة في عهد عثمان وبأمرة[7], أو هو طريقة كتابة كلمات القران في المصحف من حيث عدد الحروف ونوعها لا من حيثُ شكلُ الخطّ وجماليته[8].

---

(1) الجاثية: 22.

(2) النور: 2.

(3) انظر المفصل: 179، وشرح الأنموذج: 84.

(4) انظر الأشباه والنظائر: 1/288-291.

(5) انظر منهج أبي حيان: 59

(6) اللسان: (رسم) :154/6

(7) أبحاث في العربيّة الفصحى، غانم قدوري: 137

(8) أبحاث في العربيّة الفصحى، غانم قدوري: 137

وما دفعني أنْ أضعَ هذا العنوانَ ضمنَ هذا الفصلِ هو أهميّةُ رسم المصحف في علم القراءات، إذ إنّه أحدُ الشروط الثلاثة لقبول القراءة, ثمّ إنّ رسمَ المصحفِ ذو علاقة وطيدة في مسألة الإعراب الذي تميّزت به العربيّة عن غيرها من اللغات في وقت تدوينها, وبعض علماء العربيّة استدلوا من خلاله على وجود الإعراب في العربيّة الفصحى، وأنه –الإعراب– ليس من اختراع النحاة[1].

وأودّ أن أشير هنا إلى أن الكتابات بشكل عام أقلُّ تطوراً من اللغة المنطوقة, يقول فندريس: "إن السببَ الأساسي لأزمات الرسم ينحصر في استحالة مسايرة الرسم بحركة الكتابة[2].

ثم إن الكتابةَ تعدّ مظهراً حضارياً للأمم[3], فكلما تطورت الأمم تقدمت وسائلها الحضارية, وكذا الحال بالنسبة لأمّة العرب, فقد تعرض خطُّها – الخط العربي – لمظاهر تطوّر إلى أنْ وصلنا كما هو عليه الآن .

وقد رصدت الدراسة قراءاتٍ كثيرةً كانتْ على مساسٍ ورسمَ المصحفِ إمّا بإسقاط شيءٍ من النّص القرآني، أو زيادةٍ عليه، أو بتغيير لفظ أو بالتقديم والتأخير، أو عن طريق القلب المكاني ....، غير أنّنا سنقفُ هنا عند تلك القراءات التي وجهها الزمخشري بعبارة: اتباعاً لخطّ المصحف، ذلك أن كثيراً من الأقسام السابقة ستعرض لها الدراسة في موضعها، وممّا وجّهه الزمخشري على علّة رسم المصحف ما يلي:

في قوله تعالى: "ذلك مَا كُنَّا نَبْغِ فارْتَدّا"[4] قرأ أبو عمرو والكسائي ونافع (نَبغِ) بغير ياء، وعزاها الزمخشري لأبي عمرو وحده[5]، وقال: (قرىء:"نَبْغِ" بغير ياء في الوصل وإثباتها أحسن، وهي قراءة أبي عمرو، وأما الوقفُ فالأكثر فيه

---

(1) نفسه: 135، وانظر فقه اللغة، علي عبدالواحد وافي: 215، وفصول في فقه اللغة: 342

(2) اللغة، فندريس : 408، وانظر فقه اللغة: 278

(3) انظر التطور السيميائي لصور الكتابة العربية: 15

(4) الكهف: 64.

(5) الكشاف: 492/2، وانظر البحر المحيط: 147/6، والنشر: 316/2، والتبصرة: 584، والكشف: 83/2، العنوان: 125

طرح الياء إتباعاً لخط المصحف)[1] فالفعل (نبغي) من الناحية الوصفية المجردة التي بنيت عليها قواعد اللغة، هو فعل مضارع معتل الآخر، لم يتعرض لعوامل حذف حرف العلة من آخره، لذا وجب أن تثبت الياء فيه، وهذا ما جعل ابنَ كثير يقرأ بإثباتها في الوقف والوصل[2]، كذلك جعل الزمخشري يحسّنها، والعلّة في قبول قراءة من حذف الياء في الوقف هو إتباع خطّ المصحف، والرسم العثماني للقرآن الكريم لا يعتدُّ به من الناحية المعيارية، إذْ إن قواعد الكتابة لم تستقرّ بعد، وإن كان سنةً، فيؤخذُ به في الرسم ولا يقاسُ عليه[3]. وفي قوله تعالى: "وما أصابكم من مصيبة فبما كَسَبَتْ أيديكم"[4].

قرأ نافع وابنُ عامر "بما كسبت" بغير فاء، وقرأ الباقون "فبما كسبت"[5]، ويقول الزمخشري: (في مصاحف أهل العراق (فبما كَسَبَتْ) بإثبات الفاء على تضمين (ما) معنى الشرط، وفي مصاحف أهل المدينة: بما كسبت بغير فاء، على أن (ما) مبتدأة، وبما كسبت خبرها من غير تضمين معنى الشرط)[6]، فاختلاف الرسم في القراءتين أدّى إلى اختلاف في الإعراب، فمن قرأ بالفاء كانت (ما) شرطية، واقتران جوابها بالفاء هو في العربية أجود[7]، والمعنى على هذه القراءة: ما يصيبكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم، وأما من أسقط الفاء، فـ(ما) في معنى الذي، والمعنى: والذي أصابكم وقعَ بما كسبت أيديكم[8].

وفي قولـــه تعالى: "والمؤمنون يؤمنون بما أُنْزِلَ إليك...والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة والمؤمنون بالله...."[9] نجد أبا القاسم مدافعاً عن وقوع اللحن

---

(1) الكشاف: 492/2.

(2) انظر البحر المحيط: 147/6.

(3) انظر فصول في فقه اللغة: 178، والأنماط اللغوية النادرة (رسالة ماجستير للباحث): 112.

(4) الشورى: 30

(5) انظر حجة القراءات ابن زنجلة : 642، والبحر المحيط: 518/7، والكشف عن وجوه القراءات: 251/2، والنشر : 367/2، والسبعة: 581، وحاشية الشهاب: 422/7، والدر المصون: 82/6

(6) الكشاف: 470/3.

(7) حجة القراءات ابن زنجلة : 642.

(8) نفسه: 642.

(9) النساء: 162.

والخطأ في رسم المصحف، معتدّاً بما ذهب إليه سيبويه، فقد قرأ مالك بن دينار وعيسى الثقفي وعاصم والجحدري: (والمقيمون)[1] بواو، وفي مصحف عثمان (المقيمين) بالياء[2]، وفي الشواذ قراءة الجحدري[3]، واختلف علماءُ اللغةِ والتفسيرِ في توجيه قراءة (المقيمين) أهي بالجر أم بالنصب؟ فهي عند الكسائي في موضع الجر عطفاً على ما في قوله: "بما أُنزل إليك"، وهو بعيد لأن المعنى يصير: يؤمنون بما أُنزل إليك وبالمقيمين الصلاة(4)، ويرى ابنُ جنّي أنَّ قراءةَ الرفعِ تمنعُ من توهمه مع الياء مجروراً[5]، فكأنّ ابنَ جنّي يذهبُ إلى ما ذهب إليه سيبويه، حيثُ عقد في كتابه باباً لمثل هذا سمّاه:(هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح)[6]، وعلى هذا كان توجيهُ الزمخشري لهذه القراءة، ويقول: "(والمقيمين) نصب على المدح لبيان فضلِ الصلاةِ، وهو بابٌ واسعٌ كسّره سيبويه على أمثلةٍ وشواهدَ، ولا يُلتفتُ إلى ما زعموا من وقوعه لحناً في خط المصحف"[7].

فقد ذُكِرَ عن هشام بنِ عروةَ عن أبيه قال: سألتُ عائشةَ -رضي الله عنها- عن لحن القرآن ... وعن قوله المقيمين الصلاة ...، فقالت: يا ابنَ أُختي هذا عملُ الكتّاب أخطأوا"[8]، وقد وجّه العلماءُ قولَ عائشةَ: (بأنّه لحنٌ من الكتّاب) على عدّة وجوه، منها أنّهم أخطأوا في اختيار الأولى من الأحرف السبعة[9]، وقد ذكر سيبويه الآية، وقال: (لو كان كلّه رفعاً كان جيّداً)[10].

---

(1) المحتسب: 203/1، وانظر البحر المحيط: 395/3، والإتحاف: 196، معاني الفراء: 106/1، الفخر الرازي: 106/11

(2) انظر البحر المحيط: 395/3، والإتحاف: 196، فتح القدير: 537/1، الخزانة: 201/2، 202

(3) مختصر في شواذ القرآن: 30.

(4) انظر مشكل إعراب القرآن: 212/1، وروح المعاني: 7/6، 155/14، وانظر المحتسب: 204/1.

(5) المحتسب: 204/1.

(6) الكتاب: 62/2، 63.

(7) الكشاف: 582/1.

(8) انظر روح المعاني: 31/1، وتفسير البحر المحيط: 395/3و396.

(9) روح المعاني: 31/1.

(10) الكتاب: 63/2

وكذلك فإن معنى لحن من الكاتب، يمكن أن يكون لغة[1]، وتمادى بعضُهم في مثل هذه الروايات ورَوَوا اللحنَ (الخطأ) في مصحف الإمام مستدلين في ذلك على ما رُوي عن عثمان من أنّه نظرَ في المصحف، فقال: أرى فيه لحناً وتستقيمه العربُ بألسنتها[2]. ويرد الزمخشري على من توهّمَ اللحنَ والخطأ في رسم المصحف: (وربّما التفتَ إليه –أي اللحن– مَنْ لم ينظر في الكتاب (ويقصد كتاب سيبويه)، ولم يعرف مذاهبَ العربِ ومالهم في النّصبِ على الاختصاص من الافتنان، وغَبِي عليه أن السابقين الأولين والذين مثّلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كانوا أبعدَ همةً في الغيرة على الإسلام وذبّ المطاعن عنه من أن يتركوا في كتاب الله ثُلْمَةً ليسدُّها مَن بعدهم وخرقاً يرفعه مَن يلحق به)[3] وللعلماءِ في القراءتين توجيهاتٌ كثيرةٌ، ذكر القرطبي في نصبها ستةَ أقوالٍ أصحُها قولُ سيبويه[4] وعلى الرغم من أن الخلافات في تعليل الإعراب قد بلغت حداً كبيراً بين نحاة المدرستين–البصرة والكوفة– غير أنهما اتفقتا في الناحية الدلالية، فالبصريون وعلى رأسهم الخليل وسيبويه والأخفش[5] الأوسط، نصّوا على أنّ هذا الأسلوب قد خرج من الشكل الخبري العادي إلى أسلوب انفعالي عاطفي وهو أسلوب المدح فقام المتكلم بتغيير أسلوبه الإعرابي ليعبّر عن هذا التغيير[6]، وهذا هو رأيُ الكوفيين من حيث الدلالة فيرى الفرّاء أنّ (الصابرين) في قولـــه تعالى: "ولكنّ البرّ مَنْ آمن بالله واليوم الآخر... والموفوفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساءِ والضراءِ"[7].

إنّما نصبت لأنها من صفة (من) فكأنه ذهب بها إلى المدح والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم، فيرفعون إذا الاسم رفعاً وينصبون

---

(1) ومنه قول عمر –رضي الله عنه–: تعلموا اللحن يريد : اللغة، انظر لسان العرب: 184/13،(لحن)

(2) انظر تفسير القرطبي: 240/2

(3) الكشاف: 582/1

(4) انظر تفسير القرطبي: 13/6، وتفسير البيضاوي: 118/1، 280/2، وتفسير أبي السعود: 107/6، ومعاني القرآن للزجاج: 238/2، والبرهان في علوم القرآن: 447/2

(5) انظر الكتاب: 63/2–64، 57/2–58، ومعاني القرآن، الأخفش: 348/1–349

(6) أثر التحولات الأسلوبية في تغيير الإعراب: 14

(7) البقرة: 177

بعض المدح، فكأنّهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجدد غير متبع لأول الكلام[1]، والقول نفسه عند الفرّاء بالنسبة (للمقيمين) فهي نعتٌ (الراسخون) فطال نعته ونصب بعضه[2].

يقول الدكتور يحيى عبابنة في هذا الصدد: إنّ المفسّرين ميّالونَ للأخذ برأي الكوفيين من جهة التركيب والإعراب، وأما من الناحية الدّلالية فقد جَمَعوا بين الفريقين اللّذَيْنِ قرّرا أنّ الأسلوبَ الانفعالي (المدح أو الذم) سببٌ كافٍ لتغيير التركيب أو الإعراب، وإنّما أخذوا برأي الكوفيين إعرابياً، لأنّهم كانوا ميّالينَ إلى اتّباع المنهج الوصفي في وصفِ أماكنَ أُخرى من القرآنِ الكريم التي احتاجَ البصريون في تحليلها إلى قدرٍ من التأويل والمعيارية[3]، وستأتي الدراسةُ بالأمثلة والشواهد في موضعه من هذه الرسالة وفي قوله تعالى: "وتَظُنّون بالله الظّنونا"[4]، قرأ ابنُ كثير والكسائي وحفص عن عاصم(الظنونا) بالألف إذا وقفوا عليها، وبحذفها في الوصل، وقرأ هبيرةُ عن حفص بالألف وصلا أو وقفا، وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكر ونافعٌ وابنُ عامر بالألف في الوصل والقطع[5]، والذي عليه القياس أنْ تكونَ القراءة بغير ألف في الوصل والوقف[6] ويضيف الزمخشري: إنّها قُرئت [(الظّنونا) و(الرّسولا) و (السّبيلا)][7]، بزيادة الألف في الوقف، زادوها في الفاصلة كما زادوها في القافية[8]، والعربُ كان بعضُهم إذا وقفَ على المنصوب الذي فيه الألف واللام يجعلُ الفتحةَ ألفاً، فيقولون: ضربتُ الرجلا وفي الجرّ: مررتُ بالرجلي[9].

---

(1) معاني الفرّاء: 105/1-106

(2) نفسه: 106/1

(3) أثر التحولات الأسلوبية: 14

(4) الأحزاب: 10

(5) انظر السبعة القراءات، ابن مجاهد: 519، 520، حجة القراءات: 573، البحر المحيط: 212/7 ، والإتحاف:353، ومعاني الفراء: 350/2، وزاد المسير: 178، النشر: 347/2

(6) الكشاف :254/3، وانظر الحجة في القراءات السبع: 184

(7) الأحزاب:10، 66، 67، على التوالي.

(8) الكشاف: 254/3

(9) انظر حجة القراءات: 573

وأورد الزمخشري قولَ جرير شاهداً على تلك القراءة في قوله[1]:

أقلّي اللومَ عاذلُ والعتابا

يقول سيبويه: "فأنْ يجروا القوافي مجراها لو كانت في الكلام ولم تكن قوافي شعر، جعلوه كالكلام حيث لم يترنّموا، وتركوا المَدّةَ لعِلْمِهم أنّها في أصل البناء"[2].

وعدَّ أبو حيان أنَّ إثباتَها في الوصل معدومٌ في كلامِ العرب نظمِهم ونثرِهم لا في اضطرارٍ ولا غيرِه[3]. ويظهر أنّ زيادةَ الألف من وجهة نظر الزمخشري مخالفةٌ للقياس إلا أنّه علّلها بقوله: "قال أبو عبيد: كلّهنّ في الإمام (أي مصحف عثمان) بالألف"[4]، فاتّباعُ خطِّ المصحفِ هو المعيارُ لصحةِ القراءةِ عنده، فرؤوس الآياتِ تُشبَّه بالقوافي مِنْ حيثُ كانتْ مقاطعَ، فكما يشبّه (أكْرَمَنِ) و(أهَانَنِ) بالقوافي في حذف الياء منهن... فكذلك في تشبيه هذا في إثباتِ الألفِ بالقوافي، وإذا ثبتَ في الخطِّ، فينبغي ألاّ يحذف كما لا تحذف الهاء من (حسابيهْ وكتابيهْ) وأنْ تجريَ مجرى الموقوف عليه ولا توصل[5]، ففي قوله تعالى: "هاؤمُ اقرَءوا كتابِيَه" و"إني ظننتُ أنّي ملاقٍ حِسَابِيَه"، و"هلك عنّي سلطانيه"[6].

فالهاءات في (كتابيه) و(حسابيه) و(سلطانيه) قياسها أن تثبت في الوقف وتسقط في الوصل، ويقول الزمخشري: "وقرأ جماعة بإثبات الهاء في الوصل والوقف جميعاً لاتباع خط المصحف، وإن عدّ قراءة الوقف بالهاء هي القراءة المستحبة- عنده- لثباتها في المصحف"[7]، ويقصد ثبات الهاء. وقراءة الجمهور بإثبات الهاء

---

(1) الشاهد لجرير في ديوانه:813، وفي الكشاف: 254/3، وهو من شواهد الكتاب: 208/4،205، ومغني اللبيب: 447/1

(2) الكتاب: 208/4

(3) البحر المحيط: 212/7

(4) الكشاف: 554/3، وانظر حجة القراءات لابن زنجلة: 573

(5) انظر حجة القراءات حاشية المحقق: 573

(6) الحاقة: 19، 20،28 (على التوالي).

(7) الكشاف: 153/4

في الوصل والوقف[1]، وبالعلة نفسها -اتّباع خطّ المصحف، يرجّحُ الزمخشريّ قراءة من قرأ (وليكوناً)[2] بالتّخفيف، لأنّ النونَ كتبتْ في المصحف ألفاً على حكم الوقف، وذلك لا يكونُ إلا في الخفيفة، وقد قرىء بالتّشديد[3]، ونسبَ أبو حيان قراءة التشديد لفرقة، وقراءة الجمهور بالنون الخفيفة، ويوقف عليها بالألف[4] وهي كقول الأعشى[5] :

وإيّاك فالميتات لا تَقْرَبا ولا تَعْبد الشّيطانَ والله فاعْبدا

وقد أورد سيبويه آياتٍ قرآنيةً وشواهدَ شعريةً على جواز أن تحلَّ النونان محلَ بعضهما يقول: "اعلم أنّ كلَّ شيء دخلتْه الخفيفةُ فقد دخلتْه الثّقيلة، كما أنّ كلَّ شيء تدخله الثّقيلةُ تدخله الخفيفة"[6].

ويقول الأزهري: "من أحكام الخفيفة، ويقصد النون أنّها (تعطى في الوقف حكم التنوين فإنْ وقعتْ بعدَ فتحةٍ قُلبتْ ألفاً)"[7]

ومما لا شك فيه أنّ لرسم المصحف دوراً في التوجيه النّحوي سواءً بالزيادة أو الحذف فيه، ويظهر ذلك جليّاً من خلال توجيه الزمخشري لقوله تعالى: "والذين اتّخذوا مسجداً ضراراً"[8] فقد قرأ أهلُ المدينةِ: نافعٌ وابنُ عامر وأبو جعفر (الذين) بغير واو وكذا في مصاحف الشام، وقرأ ابنُ كثير وأبو عمرو وعاصمٌ وحمزةُ

---

(1) انظر البحر المحيط:8/ 325، والفخر الرازي:111/30،الإتحاف: 423، والعنوان:196، والنشر:142/2، وسر الصناعة: 111/2، 120/2 ، والسبعة: 189

(2) يوسف: 32

(3) الكشاف: 318/4

(4) البحر المحيط: 306/5

(5) الكتاب: 510/3، وشرح التصريح: 208/2، وجاء في ديوان الأعشى : 187

فإياك والميّتات، لا تأكُلَنّها ولا تأخذَنْ سهماً حديداً لتقصدا

وذا النُّصُبِ المنصوب لا تُنسُكَنّه ولا تعبُدِ الأوثان، واللهَ فاعبدا

(6) انظر الكتاب: 508/3

(7) شرح التصريح على التوضيح: 208/2

(8) التوبة: 107

(والذين)[1] بواو، يقول الزمخشري: (في مصاحف أهل المدينة والشام (الذين اتخذوا) بغير واو لأنها قصة على حيالها)[2] ، أي على الابتداء والخبر، إما مبتدأ وإما خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هم)[3] وأما القراءة الثانية بالواو فتوجيهها عنده على عطف قصة مسجد الضرار الذي أحدثه المنافقون على سائر قصصهم[4]، ويقدم الزمخشري تعليلات لبعض القراءات التي بنيت على خط المصحف، تؤكد ما ذهبنا إليه سابقاً، من أن خط المصحف لا يقاس عليه من الناحية المعيارية، ففي قوله تعالى: (ولأوضعوا خلالكم)[5].

جاء في الكشف : قرأ ابن الزبير ولأرقصوا، من رقصت الناقة ... إذا أسرعت وقريء: ولأوفضوا، فإن قلتَ: كيف خطّ المصحف (ولا أوضعوا) بزيادة ألف، قلتُ: كانت الفتحةُ تكتب ألفاً قبل الخطّ العربيّ، والخطُّ العربيُّ أُخترعَ قريباً من نزول القرآن، وقد بقي من ذلك الألف أثرٌ في الطباع، فكتبوا صورةَ الهمزةِ ألفاً وفتحتها ألفٌ أُخرى، ونحو: أولا أذبحنّه)[6]، والحقيقة أننا نذهب إلى ما ذهب إليه الزمخشري، فالخط العربي مرّ بمراحل تطور عديدة إلى أن وصل إلى الصورة التي هو عليها الآن، فقد ذكرنا آنفاً أنّ الخطَّ العربيَّ مظهرٌ حضاري عظيم تشارك فيه أجيالٌ عديدة حتى يصل إلى الأشكال التي ترضيها الأُمة[7] وأنه لا يمكن لثلاثة أشخاص كما يروي ابن النديم من أن يضعوا الخطَّ وهم عامر بن جدرة وأسلمُ بن سدرة ومرامر بن مرّة[8]، والزمخشري وهو صاحب ذهن وقّاد وعقليّة فذّة وممتلك لأدوات التفكير الناجح رأى أنّ كثيراً مما جاء عليه رسم المصحف مخالف لقياس

---

(1) انظر كتاب السبعة في القراءات: 318، والإتحاف: 244، والفخر الرازي: 198/16، وحجة القراءات: 323، البحر المحيط: 98/5، والنشر: 281/2

(2) الكشاف: 213/2

(3) البحر المحيط: 98/5

(4) الكشاف: 213/2

(5) التوبة: 46

(6) الكشاف: 194/2

(7) انظر تفصيل القول حول نشأة الخط العربي: التطور السيميائي لصور الكتابة العربية: 15، وما بعدها

(8) الفهرست: 7

الخطّ المصطلح عليه، فنراه في توجيه قوله تعالى:"كذّب أصحاب الأيكة"[1] جاء في كشافه: وقرىء الأيكةِ بالهمز وبتخفيفها وبالجر على الإضافة، وهو الوجه، ومن قرا بالنصب وزعم أنّ (ليكة) بوزن (ليلة) اسم بلد فتوهمٌ قاد إليه خط المصحف حيث وجدت مكتوبة في هذه السورة وسورة (ص)[2] بغير ألف، وفي المصحف أشياء كتبت على خلاف قياس الخط المصطلح عليه، وإنّما كتبت في هاتين السورتين على حكم لفظ اللافظ كما يكتب أصحاب النحو لأن(ولولي)[3] على هذه الصورة لبيان لفظ المخفف، وقد كتبت في سائر القرآن على الأصل والقصة واحدة على أن (ليكة) اسم لا يُعرف)[4] وذكر أبو حيان أن (ليكة) اسم للقرية والأيكة البلاد كمكّة وبكّة[5]

4.1 التعليل:

بات من المعروف في الدراسات النحوية أنّ النحاة على اختلاف مدارسهم قد أخذوا بمبدأ التعليل منذ نشأة النحو الأولى :"فكلّ حكم نحوي يعلل، وكل ظاهرة نحوية لا بدّ لها من علة عقلية، وكان كلّ نحوي يجرّب ملكاته الذهنية ويستنبطُ عللاً جديدةً بحسب ما استخزن عقلُه من قوةِ البرهان وعمقِ الدلالة[6]، وكذلك عُرف في الدرس النحوي أنّ الخليلَ بنَ أحمدَ الفراهيدي هو أولُ مَن بسطَ القولَ في العلل النحوية[7]، قال الزجاج: "وذكر بعض شيوخنا أنّ الخليلَ بن أحمد رحمه الله سُئل عن العلل التي يعتلّ بها في النّحو فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتَها من نفسك؟ فقال: "إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعتها، وعرفتْ مواقعَ كلامها وقام في عقولها عللُه، وإنْ لم يُنقل ذلك عنها، واعتللتُ أنا بما عندي أنّه علّةٌ لما عللته

---

(1) الشعراء: 176

(2) ص: 13

(3) في نسخة أخرى من الكشاف: كما يكتب أصحاب النحو لان، ولولى، الكشاف، دار إحياء التراث:337/3، وأظنّ المقصود: تخفيف الهمز من: لأن، والأولى.

(4) الكشاف: 126/3

(5) انظر البحر المحيط: 37/7

(6) انظر الدراسات النحوية واللغوية: 62

(7) انظر تقديم شوقي ضيف للإيضاح في علل النحو (تحقيق: سعيد الأفغاني): ب، الكوكب الدري، جمال الدين الأسنوي: 56، والمدارس النحوية: 45، 55، وفي أصول النحو، سعيد الأفغاني: 85

منه، فإنْ أكنْ أصبتُ العلةَ فهو الذي التمستُ، وإن تكنْ هناك علّةٌ له فمثلي مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده كلمة بانيها بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجلُ في الدّارِ على شيء منها قال: إنّما هذا هكذا لعلّة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا، لعلّة سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك فجائز أن يكون الحكيمُ الباني للدار فَعلَ ذلك للعلة التي ذكرها هذا الرجل الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعلُه لغير تلك العلةِ إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتملٌ أن يكون علةً لذلك. فإنْ سنح لغيري في علةٍ لما عللتُه من النحو هي أليقُ مما ذكرتُه فليأتِ بها"[1] ويظهر من كلام الخليل أنّ العربَ لم تنطق بكلامها اعتباطاً، بل راعوا في عقولهم عللاً له وإنْ لم يصرحوا بها[2]، وظهرت بعد الخليل تصانيفُ اختصتْ بالتعليل والعلل منها: الإيضاح في علل النحو، للزجاجي والخصائص لابن جنّي وأسرار اللغة للأنباري وغيرها[3]، وأبو القاسم الزمخشري لم يختلف عن سائر النحاة الذين سبقوه، بل إنّه اختصّ عنهم بخصيصة أنّه معتزليّ، والمعتزلة كما ذكرنا سابقاً ميّالون إلى إعمال العقل واللجوء إليه كثيراً في تقليب مسائلهم على أكثر من وجه، وسيظهر ذلك جلياً عندما نتناول تعدد الأوجه الإعرابية عنده في هذه الرسالة. ومن بعض ما وقفنا عليه في الكشاف في مسألة التعليل عنده ما يلي :

1- أمن اللبس:

تعدّ علةُ أمْنِ اللبس من أهمّ العللِ التي تراعيها العربُ في كلامها، فالعربية بألفاظها وتراكيبها المختلفة تهتمّ اهتماماً شديداً بإيصال المعنى المراد بوضوح وجلاء تامّين، ذلك أن الغاية من التعبير هي الإفهام واللبس مناقضٌ له[4]، يقول الزمخشري : (إنّ تغيير آخر الفعل المبنيّ للمفعول ممتنعٌ، لأنّه قد يُبنى للمفعول من الأفعال ما هو معرب وذلك هو الفعل المضارع ... وآخر المعرب حرف

---

(1) الإيضاح في علل النحو: 65، 66، والاقتراح: 121، 122

(2) انظر مراحل تطور الدرس النحوي: 100

(3) انظر الدراسات النحوية واللغوية: 63

(4) الدراسات النحوية واللغوية : 205.

إعرابه، وهو محلّ حركة الإعراب، فكيف يُغيّر؟ ولم يغيّر أوسطُه لأنّه إنْ ضُمّ ففي الأفعال المسندة إلى الفاعل ما هو مضموم الوسط، وكذا إن فُتح أو كُسر فيؤدي إلى اللبس بين المغير وغير المغير)[1].

وقد استعمل الزمخشري هذه العلةَ في مواضعَ مختلفةٍ من الكشاف، من ذلك توجيهُه لبعض القراءات التي يُقرأ فيها بالإفراد بدلاً من الجمع، ومثل ذلك في قوله تعالى: "والذين يقولون ربّنا هبْ لنا مِنْ أزواجِنا وذُرّيّاتنا قُرّةَ أعين"[2]. قرأ ابنُ كثير ونافعٌ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ في رواية عن حفص (وذُرّياتِنا) على الجمع، وقرأ أبو عمرو وعاصم في روايةِ أبي بكر وحمزةَ والكسائي (وذرّيتنا) بالإفراد[3]، وأضاف الزمخشري كذلك قراءة (قُرّات) أعين[4]، وهي في شواذ ابن خالويه قراءة أبي هريرة وأبي الدرداء وابن مسعود مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم[5]، ووجّه الزمخشري كلتا القراءتين (ذريتنا، وقرّة أعين) اكتفاء بالواحد لدلالته على الجنس ولعدم اللبس[6]، كقوله تعالى: "ثمَّ يُخْرِجكُم طِفْلاً"[7] فذكَر جنسَ الطّفل للدلالة على جنس الأطفال. وفي قوله تعالى:" فَخَلَقْنا المُضْغَةَ عِظاماً فَكَسَوْنا العِظامَ لَحماً"[8] يقول الزمخشري: "قرىء عظْماً فكسونا العَظْمَ، وعظاماً فكسونا العظامَ، وعظماً فكسونا العظمَ، وضَعَ الواحدَ مكانَ الجمعِ لزوال اللبس، لأنّ الإنسانَ ذو عظام كثيرة"[9]، وقد عزا بعضُ المفسرين القراءات لأصحابها[10]

---

(1) أعجب العجب في شرح لامية العرب: 7

(2) الفرقان: 74

(3) انظر كتاب السبعة في القراءات: 467، والبحر المحيط: 517/6، ومعاني القراء: 274/2

(4) الكشاف: 102/3

(5) مختصر في شواذ القرآن: 105

(6) الكشاف: 102/3

(7) الحج: 5، وغافر: 67

(8) المؤمنون: 14

(9) الكشاف: 27/3

(10) انظر السبعة في القراءات: 444، والبحر المحيط: 398/6، والطبري: 8/18، وحاشية الشهاب: 323/6، وروح المعاني: 14/18، ومعاني القراء: 232/2، والمحتسب: 87/2، وغرائب القرآن: 5/18، والمبسوط: 311

وفي قوله تعالى: " فهي كالحجارة أو أشدُّ قَسْوَةً"[1]، قرأ أبو حيوة: أو أشدُّ قساوة، مصدر لقسا[2]، ووجها الزمخشري بقوله: وقرىء قَسَاوَةً، وترك ضمير المُفَضّل عليه لعدم الإلباس، كقولك زيدٌ كريمٌ وعمروٌ أكرم[3]، والمقصود أكرم منه، فحذف لأمن اللبس.

ونودّ أن نعزّزَ في هذا المقام رؤية الزمخشري في التعليل واستناده في ذلك على القياس والسماع، ففي قوله تعالى: "خَتَمَ اللهُ على قلوبِهم وعلى سمْعِهم وعلى أبصارِهم غشاوةٌ"[4]، يقول: "ووحّدَ السمعَ كما وحّدَ البطنَ في قوله:

"..... كلوا في بعض بطنكم تعفوا"[5]

يفعلون ذلك إذا أمن اللبس، فإذا لم يؤمن كقولهم: فرسهم وثوبهم وأنت تريد الجمعَ رفضوه، ولك أن تقول: السمع مصدر في أصله والمصادر لا تجمع، فلمح الأصل يدل عليه[6]، وبهذا التعليل الأخير لك أنْ توجّهَ قراءةَ التوحيدِ في (السمع)[7] وقرأ ابن أبي عبلة (وعلى أسماعهم)[8].

2- حمل الشيء على الشيء: ومنه:

أ- حمل الشيء على نقيضه:

يقول الزمخشري في توجيه قوله تعالى: "وقال الملكُ إنّي أرى سبْعَ بقراتٍ سمانٍ يأكُلُهُنَّ سَبْعٌ عجافٌ"[9]، يقول: والسبب في وقوع (عجاف) جمعاً (لعجفاء)

---

(1) البقرة: 74

(2) انظر البحر المحيط: 263/1، والقرطبي: 464/1، ومعاني الزجاج: 56/1، والدر المصون: 263/1

(3) الكشاف: 290/1

(4) البقرة: 7

(5) صدر بيت عجزه (فإنّ زمانكم زمن خميص) وهو من شواهد الكتاب، مثّل به سيبويه على ما جاء على لفظ الواحد ويراد به الجمع، انظر الكتاب: 210/1، وعدّه عبدالسلام هارون من الخمسين بيتاً التي لم يعرف لها قائل، وهو من شواهد المفصل أيضاً: 21/6 وفي خزانة الأدب: 379/3

(6) الكشاف: 164/1

(7) انظر البحر المحيط: 49/1، والمحرر: 155/1-156، ومختصر ابن خالويه: 2، وحاشية الشهاب: 293/1 ، والفخر الرازي: 53/2، وزاد المسير: 28/1

(8) الكشاف: 164/1، والبحر المحيط: 1/ 49، ومختصر في شواذ القرآن: 2

(9) يوسف : 43

وأفعل وفعلاء، لا يجمعان على فعال، حمله على سمان، لأنّه نقيضه، ومن دأبهم حملُ النظيرِ على النظيرِ والنقيضِ على النقيض[1].

ب- **حمل الشيء على نظيره:**

في قولــه تعالى: "مسحاً بالسوقِ والأعناق"[2] قرأ ابنُ كثير بالسؤق[3] والزمخشري لم يعزُها، وقال: "وقرىء بالسؤق بهمز الواو لضمتها كما في أدؤر، ونظيره الغؤور في مصدر غارت الشمس، أما من قرأ بالسؤق فقد جعل الضمةَ في السين كأنّها في الواو للتلاصق كما قيل في مؤسى[4]، ونظير ساق وسوق، أسَد أُسُد"[5].

3- إجراء الوصل مجرى الوقف:

في قولــه تعالى: "عمّ يتساءلون"[6] قرأ ابنُ كثير: "عَمّهْ" بهاء السّكت[7]، ويعلّل الزمخشري هذه القراءةَ بقوله: "ولا يخلو إمّا أنْ يجريَ الوصلَ مجرى الوقف، وإما أنْ يقفَ ويبتدئ يتساءلون عن النّبأ العظيم، على أنْ يُضمرَ يتساءلون؛ لأنّ ما بعده يفسره كشيء مبهم ثم يفسر"[8].

وفي قولــه تعالى: "ألْقِيا في جَهَنّمَ"[9] قرأ الحسن (ألقِيَنْ) وهي في مختصر ابن خالوية[10] وهي عند أبي حيان شاذةٌ مخالفةٌ لنقل التواتر بالألف[11] وعلّلها

---

(1) الكشاف: 323/3

(2) ص: 33

(3) انظر السبعة في القراءات : 553، والبحر المحيط: 397/7، وحجة ابن خالويه: 304، والنشر: 338/2، والكشف: 160/2

(4) (مؤسى) من شاهد سيأتي ذكره (حبّ المؤقدين إلى مؤسى) انظر هذه الرسالة: 99

(5) الكشاف: 374/3.

(6) النبأ: 1

(7) الكشاف: 206/4، وهي من الشواذ، انظر مختصر في شواذ القرآن: 167

(8) الكشاف: 206/4

(9) ق: 24

(10) الكشاف: 8/4، مختصر ابن خالوية : 144، والدر المصون: 178/6، وإعراب ثلاثين سورة: 140

(11) البحر المحيط: 126/8

الزمخشري "ويجوز أنْ تكونَ الألفُ في ألقيا بدلاً من النون إجراء للوصل مجرى الوقف"[1]، وغير ذلك كثير علّله الزمخشري بهذه العلة[2].

4- علّة المعنى:

جاء في الكشاف في قوله تعالى: "سَواءٌ عَلَيهِم ءَأَنذَرتَهم أَمْ لَمْ تُنذِرْهُم لا يُؤْمنونَ"[3]، أنّ إعرابَ (أنذرتهم) في موضع الرفع على الفاعلية لسواء الذي بمعنى (مستوٍ)، كأنه قيل: إنّ الذين كفروا مستوٍ عليهم إنذارك وعدمُه، كما تقول إن زيداً مختصمٌ أخوه وابن عمه.

فإن قلت: الفعل أبداً خبر لا مخبر عنه فكيف صحّ الإخبار عنه في هذا الكلام ؟ قلت: هو من جنس الكلام المهجور فيه جانبُ اللفظِ إلى جانب المعنى، وقد وجدنا العربَ يميلون في مواضعَ من كلامهم مع المعاني ميلاً بيّناً من ذلك قولهم: (لا تأكل السمكَ وتشربَ اللبنَ...)[4]

وفي قولــه تعالى: "إنْ نعفُ عن طائفةٍ نعذّبُ طائفةً"[5] جاء في الكشاف: قرأ مجاهد: إن تعفُ عن طائفة على البناء للمفعول مع التأنيث والوجه التذكير، لأنّ المسند إليه الظرف كما تقول: سِيرَ بالدابةِ، ولا تقول: سيرتَ بالدابة، ولكنّه ذهب إلى المعنى، كأنّه قيل: إنْ ترحم طائفة. فأنّث لذلك....)[6] وجاء في الكشاف: على ذلك كثير[7].

---

(1) الكشاف: 8/4

(2) انظر مثلاً الإنسان: 4، والنساء: 101، والأنفال:12، والنمل:5، والعلق: 15، ويس: 30، وفي الكشاف على التوالي: 195/4، 558/1، ، 148/2، 2 /145، ، 272/4، 321/3

(3) البقرة: 6

(4) الكشاف: 151/1، 152

(5) التوبة: 66

(6) الكشاف: 200/2

(7) وانظر:يس:80، سبأ:16، العنكبوت:16، النمل:62، هود:25، الرعد:36، في الكشاف على التوالي:332/3 ، 285/3، 201/3، 155/3، ، 264/2، ، 362/2.

5- علة التشبيه (الشبه):

جاء في الكشاف في قوله تعالى "قال ابنَ أُمَّ إنّ القوم"[1]، قرأ ابنُ كثير ونافعٌ وأبو عمرو و حفص (قالَ ابنَ أُمَّ) بفتح الميم, وقرأ ابنُ عامر وحمزةُ والكسائي (قالَ ابنَ أمِّ)[2] بكسر الميم على الإضافة, وجّه الزمخشري قراءةَ فتحِ ميم (أُمَّ) "تشبيها بخمسةَ عشر"[3] أيْ جعلها كاسم واحد, وقد تبع الزمخشريُّ سيبويه في هذا التوجيه, يقول سيبويه: "وقالوا: يا ابنَ أمَّ ويا ابنَ عَمَّ, فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد"[4].

ويورد الزمخشري في مثل هذا التركيبِ أربعةَ أوجهٍ يقول: (وقالوا:"يا ابنَ أمّي" و"يا ابن عميّ" و "يا ابن أمّ" و "يا ابن عمّ " و "يا ابن أمّ" و " يا ابن عمّ")[5].

وقال أبو النجم[6]:

يا ابْنَةَ عَمّا لا تَلُومي واهْجَعي

ألــم يكن يبيّضُ لو لم يَصلَعِ

جعل الاسمينِ كاسم واحد, وبناهما على الفتح[7].

وفي قولــه تعالى "لعلّي أبلغُ الأسبابَ, أسبابَ السماواتِ فأطّلِعُ إلى إلهِ موسى"[8], قرأ عاصم في روايةَ حفص (فأطلعَ) نصباً, والباقون وأبو بكر عن عاصم (فأطلعُ) رفعاً, والزمخشري كعادته في كثير من القراءات لا يهتمّ بالقراءة من حيث القارئ والسند كما مرّ, لكنه وجّه قراءةَ النصب (فأطلعَ) على جواب الترجي تشبيها للترجي بالتمني[9], فكأنّ الزمخشري قد جعل (لعلّي أبلغ) تمنيا.

---

(1) الأعراف: 150

(2) السبعة في القراءات: 295، وحجة القراءات: 297، والبحر المحيط: 396/4، والنشر: 272/2، ومعاني القرّاء: 394/1، والفخر الرازي: 12/15، ومعاني الأخفش: 311/2.

(3) الكشاف: 119/2

(4) الكتاب: 214/2، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: 235/1

(5) المفصل: 273

(6) لأبي النجم في ديوانه:133-134، والكتاب: 214/2، وخزانة الأدب: 364/1، وشرح التصريح: 179/2

(7) المفصل: 74، وانظر، السيرافي في حاشية الكتاب: 214/2، والتبيان في إعراب القرآن : 285/1، والمقتضب: 251/4، ومشكل إعراب القرآن : 303/1، وتفسير البغوي: 202/2

(8) غافر: 37

(9) الكشاف: 428/3

يقول أبو زرعة: "ونصب (فأطلع) على جواب التمني بالفاء جعله جواباً بالفاء لكلام غير موجب, والمعنى: إنّي إذا بلغتُ اطلعتُ". وفي فتح القدير: النصب على جواب الأمر[1].

وفي قولـــه تعالى: "ثُمَّ هُوَ يوم القيامة"[2], قرأ نافعٌ وابنُ عامر والكسائي بسكون الهاء (وَهْوَ)[3]. وفسّرها الزمخشري: تشبيهاً للمنفصل بالمتصل". وقال: وبسكون الهاء في :فَهْو وَهْو ,ولَهْو أحسن لأنّ الحرفَ الواحدَ لا ينطق به[4] وهذا مذهب سيبويه, وعلّة إسكان الهاءات فيها تخفيفاً لكثرة الاستعمال[5].

وجاء في روح المعاني للألوسي ما نصّه: وقال الزمخشري: وقرئ (ثُمَّ هْوَ) بسكون الهاء وهي قراءة قالون والكسائي: كما قيل عَضْد في عَضُد تشبيهاً للمنفصل وهو الميمُ الأخيرُ من ثمّ المتصل"[6].

ويمكن تفسير سقوط بعض الحركات بفعل تأثير النبر، يقول الدكتور عبد القادر مرعي: "فقد دلّت الملاحظةُ مثلاً على أنّه إذا توالى في اللّغات السامية مقطعان قصيران, أولهما منبور, فإنّ حركةَ المقطعِ الثاني تسقطُ في الكلام, ففي العربيّة مثلاً يقال كثيراً: وَهْوَ بدلاً من: وَهُوَ, ومَعْهُ بدلاً من مَعَهُ"[7].

وفي قولـــه تعالى :"فتمنوُا الموت"[8]، قرأ الجمهور بضمّ الواو (فَتَمَنَّوُا), وقرأ ابنُ يعمر وابنُ أبي إسحاق وابنُ السميقع بكسر الواو (فَتَمَنَّوِا)[9]. ووجه الزمخشري

---

(1) فتح القدير: 492/4

(2) القصص: 61

(3) الإتحاف: 132-343، والسبعة: 151-152، والنشر: 209/2، وانظر تفسير البيضاوي: 370/4، وتفسير أبي السعود: 21/7، وحجة القراءات: 548

(4) الكشاف: 187/3

(5) الكتاب: 151/40

(6) روح المعاني: 99/20

(7) التشكيل الصوتي في اللغة العربية: 22

(8) الجمعة: 6

(9) انظر البحر المحيط: 267/8، وروح المعاني: 328/1، والإتحاف: 416، ومختصر ابن خالويه: 156، والدر المصون: 316/6

قراءةَ كسرِ الواو تشبيها (بلوِ استطعنا)[1]، أي شبّة (واو) الجمع الضمير بواو (لو) التي كُسرتْ منعاً لالتقاء الساكنين، وقرأ الحسنُ والأعمشُ بضمّ الواو في (لوُ استطعنا) كما في (تمنوُا الموتَ)[2] فعلّة المشابهة هي التي سوّغتْ كلتا القراءتين (الضم والكسر)، وقد وجه الزمخشري وَفْقَ هذه العلةِ قراءاتٍ كثيرةً[3].

6- الضرورة الشّعرية:

من المتفق عليه عند العلماءِ جميعِهم أنّه ليس في كتاب الله ضرورة، لأنّ الضرورةَ لا تكونُ إلا في شعر[4]، وكان من المنتظر ألاّ نجدَ مصطلحَ الضرورة في الكشاف أو مصطلحَ لغةٍ ضعيفة، غير أنّ الزمخشري استعملها في مقام تضعيف بعض القراءاتِ التي يشوبُها ضعفٌ من وجهة الروايةَ أو الاستعمال[5]، ومن ذلك ما ورد في قوله تعالى :"فَعُمِّيَتْ عليكم أنَلْزِمُكُمُوها وأنتم لها كارهون"[6]، قرأ أبو عمرو بإسكان الميم الأولى (أنلزمكُمُوها)[7]، وجاء في الكشاف:"وحُكيَ عن أبي عمرو إسكان الميم، وَوَجْهُهُ أنّ الحركةَ الإعرابيةَ لم تكنْ إلا خلسةً ضعيفة، فظنّها الراوي سكوناً، والإسكان الصريحُ لحنٌ عند الخليل وسيبويه وحذّاق البصريين، لأنّ الحركة الإعرابيّةَ لا يسوغُ طرحُها إلا في ضرورة الشعر[8].

يقول سيبويه: "وقد يسكّن بعضُهم في الشّعر"[9]، واستدلّ بقول امرئ القيس[10]:

---

(1) الكشاف: 103/4، وانظر تفسير أبي السعود: 68/4، وروح المعاني:96/28 ، والآية (لو استطعنا) في سورة التوبة: 42

(2) الكشاف: 191/2، وروح المعاني: 107/10

(3) انظر مثلاً (ص:3)، ويونس: 89، ولقمان:34، والرعد:43، والزمر: 67، والحاقة: 12،والشعراء:224، وفي الكشاف على التوالي: 359/3، 250/2، 239/3، 364/2، 365، 409/3، 151/8، 133/3

(4) منهج أبي حيان: 628

(5) منهج أبي حيان: 628

(6) هود: 28

(7) انظر روح المعاني: 40/12 ومعاني القرآن: 88/1، 36/2، والفخر الرازي: 222/17

(8) الكشاف: 266/2.

(9) الكتاب: 204/4

(10) في ديوانه: 523/2، وفي نسخة دار الفكر، تحقيق حجر عاصي (فاليوم أسقى): 95، وعلى ذلك لا شاهد فيه، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب: 204/4.

فاليومَ أشربْ غيرَ مُستَحقبٍ إثماً مِنَ اللهِ ولا وَاغلِ

وعدّ القرطبي تسكينَ (انلزمكموها) تخيفاً, وقال: أجاز ذلك سيبويه واستشهد بقول امرئ القيس السابق[1], وفي التبيان أنّ التسكينَ جاء فراراً من توالي الحركات[2], ويظهر لنا أنّ إسكانَ حركةِ الإعراب لا يجوز في القرآن، وإنّما في ضرورة الشعر[3].

وفي قولـــه تعالى: "هل أنتم مُطّلِعونَ فأطّلَعَ فرآه في سَواءِ الجحيم"[4], قرأ عمار ابنُ أبي عمار (مطّلعونِ) بكسر النون فيها[5] والقراءة من الشواذ[6], ويقول الزمخشري في توجيهها: "وقرئ مطلعونِ أراد مطلعون إياي, فوضع المتّصلَ موضعَ المنفصل, كقوله: هم الفاعلون الخيرَ والآمرونه, أو شبّه اسمَ الفاعل في ذلك بالمضارع لتآخٍ بينهما كأنّه قال: تطلعون، وهو ضعيف لا يقع إلا في الشعر[7].

وقال أبو حاتم: (وقد شكلها بعضُ الجهّال بالحضرة مكسورةَ النونِ وهذا خطأ)[8] وتبعه ابنُ جني وقال: (لا يكونُ إلا في لغةٍ ضعيفةٍ, وهو أنْ يجريَ اسم الفاعل مُجرى الفعل المضارع لقربه منه. فيجرى مُطْلِعُونِ مُجرى يُطْلِعُونِ, وأورد شاهداً عليها[9]:

أرَيْتَ إنْ جِئْتُ به أُمْلُودا

---

(1) الجامع لأحكام القرآن: 26/9

(2) التبيان في إعراب القرآن : 37/2

(3) انظر روح المعاني: 40/12

(4) الصافات: 55

(5) انظر البحر المحيط: 361/7، وروح المعاني: 92/23، والمحرر: 360/12، وزاد المسير: 60/7، ومعاني الفرّاء: 385/2، وفتح القدير: 396/4، والقرطبي: 82/15

(6) انظر المحتسب: 220/2

(7) الكشاف: 341/3

(8) انظر المحتسب: 220/2، والبحر المحيط: 361/7، وروح المعاني: 92/23

(9) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه: 173، وروح المعاني: 92/23 وبلا نسبة في المحتسب:193/1و220/2

مُرَجَّلاً ويَلْبَسُ البُرُودا
أقَاتِلَنَّ أحْضَرِ الشُّهُودَا

فأكَّدَ اسمَ الفاعلِ بالنون، وإنّما بابُها الفعلُ)[1]

7 – علةَ الجوار

وعلّةُ الجوارِ من العللِ التي تطّردُ على كلام العرب[2]، واستعمل الزمخشري هذه العلةَ في توجيه بعض القراءات، من ذلك في قوله تعالى: "أنّ الله بريءٌ من المشركين ورسولُه"[3]، وقرئ (ورسولِه) بالجر، وعزاها أبو حيان أنها مروية عن الحسن وهي شاذة عنده[4]، ووجها الزمخشري على الجوار[5]، أي مجاورة (من المشركين)، وروى الزمخشري أنّ إعرابياً سمع رجلاً يقرأ بها (قراءة الجر في رسوله) فقال: إن كان اللهُ بريئاً من رسوله فأنا منه بريء، فلبّبه الرجلُ إلى عمرَ فحكى الإعرابيُّ قراءته، فعندها أمرَ عمرُ بتعلّم العربية[6]، و هذا يعني، أنّ توجيه الزمخشري مبنيّ على ما في كلام العرب من سماعٍ وقياس وتعليل.

وفي قولــه تعالى:"وَواعدناكم جانبَ الطُّورِ الأيمنَ"[7]، جاء في الكشاف (وقرئ: الأيمنِ، بالجرّ على الجوار، نحو(جُحرُ ضبٍّ خربٍ)[8] والقول الأخير هذا تناوله العلماءُ بالشرح والتعليق وعدّ بعضُهم المجرورَ بالمجاورة شاذاً[9].

---

(1) المحتسب: 220/2

(2) الاقتراح: 108

(3) التوبة: 3

(4) البحر المحيط: 6/5، ولم أعثر عليها في المحتسب ولا في المختصر، وهي موجودة في الفخر الرازي: 15 /231، وحاشية الشهاب: 299/4، وفتح القدير: 334/2، والدر المصون وجاء فيه: (وهذه القراءة تبعد صحتها عن الحسن، للإبهام): 442/3

(5) الكشاف: 173/2

(6) الكشاف:174/2

(7) طه:80

(8) الكشاف: 457/2

(9) انظر شرح شذور الذهب: 330، وأسرار العربية: 296/1، والتبيان في إعراب القرآن: 209/1، ومغني اللبيب: 894/2

8 – علة الإتباع:

في قولـــه تعالى: "أنّي مُمْدِدُكُم بألفٍ مِنَ المَلائكةِ مُرْدِفين"[1],جاء في الكشاف في توجيه قراءة "مُرِدِّفين"[2] و"مرُدّفين"[3] وأصله مرتدفين .... فأدغمت تاء الافتعال في الدال, فالتقى ساكنان فحُركت الراءُ بالكسر على الأصل, أو على إتباع الدال, وبالضمّ على إتباع الميم[4]. والقراءة من الشواذ[5]، ووجّهها ابنُ جنّي التوجيه نفسَه، فلما أُدغمت التاءُ في الدّال (التقى ساكنان وهما الراء والدال حَرّكَ الراءَ لالتقاء الساكنين فتارة ضمّها إتباعاً لضمّة الميم, وأخرى كسرها إتباعاً لكسرة الدال)[6].

وهذه القراءة "تشديد الدال مردّفين قراءة بعض المكيين رواها الخليل[7].

وفي قولـــه تعالى: "وقد خلَتْ مِنْ قَبلِهُمُ المَثُلات"[8]، جاء في الكشاف: (قرئ: (المُثُلات) بضمتين لإتباع الفاء العين)[9] وهي قراءةُ عيسى بنُ عمرو وفي رواية الأعمش وأبو بكر[10], وهي من الشواذ[11] ويقول ابن جني (وروينا عن قطرب أنّ بعضَهم قرأ (المُثُلات) بضمتين, فهذا إمّا عامَل الحاضر معه فثقّل عليه، وإما لغة

---

(1) الأنفال: 9

(2) البحر: 365/4، والقرطبي:371/7، وزاد المسير :326/3، وفتح القدير :290/2،وحاشية الشهاب:256/4، والدر المصون: 399/3

(3) المراجع السابقة، والكتاب: 410/2، وفي تاج العروس:334/23 "قال الخليل: سمعتُ رجلاً بمكة يزعم أنه من القراء، وهو يقرأ....."

(4) الكشاف: 146/2

(5) مختصر في شواذ القرآن: 49

(6) المحتسب: 273/1، وانظر البحر المحيط: 465/4

(7) انظر مختصر في شواذ القرآن: 49، والمحتسب: 273/1، والبحر المحيط: 465/4

(8) الرعد: 6

(9) الكشاف: 350/2.

(10) انظر البحر المحيط: 366/5، ومختصر ابن خالويه: 66، والفخر الرازي: 12/19، وحاشية الشهاب: 5/ 221، والمحرر: 124/18، والطبري: 70/13

(11) مختصر في شواذ القرآن: 66

أخرى وهي مُثُلَة, كَبُسُرة, فيمن ضمّ السين, وإمّا فيها لغة ثالثة وهي مُثْلَة كَغُرْفَة[1], وفيها عنده توجيهات كثيرة[2].

وقد جاء في الكشاف في قوله تعالى: "من حُلِيِّهِمْ "[3] قرئ من (من حُلِيهِم) بضمّ الحاء والتشديد جمع حلْي, كثدي وثديّ, ومن حِلِيهم بالكسر للإتباع كدِلي[4], وهي قراءة الأخوين وحمزة والكسائي[5].

وقد استعمل الزمخشري عللاً أخرى مرّ توجيه القراءات فيها من ذلك علة الاتساع في توجيه قوله تعالى: "ثلاثة قروء"[6], يقول: فإن قلت: لم جاء المميز على جمع الكثرة دون القلة التي هي الأقراء؟ قلت: يتّسعون في ذلك فيستعملون كلّ واحد من الجمعين مكانَ الأخرَ لاشتراكهما في الجمعية[7].

واستعمل أبو القاسم **علةَ الاستغناء** في توجيه قراءة (يُصدُّون) من أصد المنقول بالهمزة إلى التعدية. ففي قوله تعالى: "ويَصُدُّون عن سبيل الله"[8], فالقراءة عند الزمخشري ليست فصيحةً (لأنّ الفصحاءَ استغنوا بصدده ووقفه عن تكلف التعدية بالهمزة)[9].

وستتناول الدراسةُ بعضَ هذه العللِ بشيءٍ من التفصيل في مواضعها كما ستظهر عللٌ أخرى كالتخفيف والنظير واستصحاب الحال، وإنّما ذكرنا ما سبق هنا لنستبين موقفَ الزمخشري من الأصول اللغوية، واعتماده عليها في توجيه القراءات القرآنية، وليظهرَ لنا بجلاء عمقَ تفكيره اللّغوي، ولنميط اللثام بشكل أكثر وضوحاً عن شخصيّة الزمخشري العلميّة.

---

(1) المحتسب: 354/1

(2) نفسه: 353/1-355

(3) الأعراف: 148

(4) الكشاف: 118/2

(5) البحر المحيط: 392/4، وحجة القراءات: 296، والإتحاف: 230، والتيسير: 113، والنشر: 272/2، والكشف: 477/1، ومعاني الأخفش: 310/2

(6) البقرة: 228

(7) الكشاف: 366/1

(8) إبراهيم: 3

(9) الكشاف: 366/2

5.1 السماع والقياس

1.5.1 السماع

كان السماعُ هو الأساسُ الأوّلُ الذي دُوّنتْ اللغةُ بموجبه, فقد دوّن العلماءُ ما سمعوا منها من الرواة وفصحاء الأعراب, ويُروى أنّ أبا عمرو بنِ العلاء قد أخذ اللغةَ عن أشياخ العرب وحرشة الضباب[1] أي العرب الذين أوغلوا في البداوة, وكانوا يأكلون الضبَّ، وهو حيوان صحراوي[2], وما سمعوه لم يكنْ كلَّ ما نطقتْ به العرب؛ لذا كان لابد من اللجوء إلى القياس لمعرفة ما لم يسمعوا به، أولاً، ومن جهة أخرى لاستنباط الأحكام النحوية مما سمعوا به[3]. ولذا عرّفة المتقدمون والمتأخرون: بأنّه مجموعة من الأعمال تبدأ بالتأملات وتنتهي بالكشف عن القواعد, ويقوم بين البدء والانتهاء التصنيفُ والتقسيمُ والاستقراء[4] أولا، ومن جهة أخرى لاستنباط الأحكام النحوية مما سمعوا به.

وقد لخّص السيوطي العناصرَ اللغويّةَ التي تناولها السماعُ بقوله: "وأعني به ما ثبتَ في كلام ممن يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن, وكلام نبيّه صلى الله عليه وسلّم, وكلامَ العربِ قبلَ بعثته وفي زمنه, وبعده, (عليه السلام) إلى زمن فسدتْ الألسنة بكثرة المولدين, نظما ونثرا"[5]

وكما ظهر لنا عند الزمخشري فإنّه لم يهمل أيَّ عنصرٍ من هذه العناصر, فالعنصر الأوّل وهو القرآن الكريم وقراءاته، يعدّ المثل الأعلى في بناء القاعدة النّحوية, لأنّه كلامُ الله وبأفصحِ اللّغات, ولذلك فإنّنا نجدُ الزمخشري كثيراً ما يوجّه قراءةً بقراءةٍ أو بآية, فنجده يقول: ويدلّ عليها قوله تعالى أو نظيرها قوله تعالى[6] غير أنّنا لا نسلّمُ بأنّ الزمخشري كان يعدّ كلّ القراءات فصيحة, فهو وغيره من

---

(1) رسالة الغفران: 171، وانظر إعراب النحاس: 63/1

(2) منهج أبي حيان: 636

(3) في أصول اللغة والنحو، فؤاد حنا ترزي: 79

(4) أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني: 16

(5) الاقتراح: 51

(6) انظر مثلاً الكشاف: 293/2، 148/2 ، 472/3، حيث استعمل: كقوله تعالى، وتعضده قراءة،

علماء اللغة كانوا يردّون بعضَ القراءات ويرميها بالشذوذ[1] أضف إلى ذلك أنّه في الغالب بصريّ وموقف البصريين واضحٌ من القراءات القرآنية, فكانوا يردون بعض القراءات التي لم ترضِهم ولم تنطبقْ على قواعدهم, فرفضوها ولم يعملوا بها[2]

وأما العنصر الثاني, وهو الحديث النبوي, فمسألة الاحتجاج به ما زالت إلى اليوم محطَّ بَحْثِ العلماء والدّارسين[3], فيكاد يجمع رجالاتُ المدرستين (البصرة, والكوفة) على عدم الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف, لأنّه مرويّ بالمعنى، ولأنّ معظمَ رواته من الأعاجم[4], والحقيقة أنّني وجدت الزمخشري قد أورد في كشافه أكثر من ألفٍ وثلاثمئة وسبعين حديثا نبوياً شريفاً، غير أنّ جلّها ساقه في معرض التفسير، أضف إلى ذلك أنّه كان يختمُ تفسيرَ كلّ سورة بحديثٍ شريف عن فضل تلك السورة، ويمكن لي من خلال متابعتي للكشاف أنْ أرجّحَ أنّ الزمخشري اختلف عن غيره من النّحويين في مسألة الاحتجاج بالحديث الشريف، غير أنه لم يعتمد عليه كثيرا في كشافه في تأصيل القواعد النّحوية والمسائل اللّغوية, وإنْ جاء فإنّه على قلّة في مثل قولـــه: " الكبر أنْ تسفه الحق وتغمص الناس"[5] في توجيه سفه في قوله تعالى:" ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا مَنْ سَفِهَ نفْسَه"[6].

وأما العنصر الثالث وهو مسموع كلام العرب الفصحاء فيزخر الكشاف بالأمثلة والشواهد كما هي مؤلفات الزمخشري الأخرى[7], وقد رأينا من خلال تتبعنا للزمخشري ومؤلفاته أنّه أثنى على كلام العرب ولغتهم, فهو يتعصب لها ولهم, ويوجب على النحوي وغيره ألاّ يخرجَ عما تكلم به العرب[8] ويظهر ذلك مثلا في

---

(1) انظر هذه الرسالة: (التمهيد) موقف الزمخشري من القراءات القرآنية

(2) مدرسة البصرة النحوية، عبد الحميد السيد: 331

(3) انظر مثلاً دراسة الدكتورة خديجة الحديثي الموسومة: بـــ(موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف)، وكتاب الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، محمد ضاري حمادي.

(4) الاقتراح: 55، وما بعدها، وانظر مدرسة الكوفة: 348

(5) انظر الكشاف: 312/1

(6) البقرة: 130

(7) انظر شرح شواهد الكشاف (تأليف: الأستاذ محبّ الدين أفندي)، الكشاف: 313/4-567، وانظر: الزمخشري ناقداً، دراسة في شواهد الكشاف الشعرية على الأساليب التركيبية، سماء محمود الخالدي.

(8) شرح المفصل (المتن) : 8/1، وانظر المفصل، خطبة الكتاب: 30

قولـــه في (جاء) أنّه بمعنى صار: "وقد جاء (جاء) بمعنى صار في قول العرب: ما جاءت حاجتك، ونظيره (قعد) في قول الإعرابي:
أرهفَ شَفْرَته حتَّى قعدتْ كأنّها حربة"[1].

ولتأكيد اعتزاز الزمخشري بمسموع كلام العرب وتقديمه على سواه نشير إلى أن له نظرةً خاصة بالاحتجاج بشعر حبيب بن أوس الطائي.

ففي قوله تعالى: " يكاد البرقُ يخطفُ أبصارهم كلما أضاءَ لهم مشوا فيه وإذا أظلم عليهم قاموا ... "[2].

يقول الزمخشري و(أظلم) يحتمل أن يكون غير متعدّ وهو الظاهر, وأن يكون متعديا منقولا من ظلم الليل, وتشهد له قراءة يزيد بن قطيب (أُظْلِمَ) على ما لم يسم فاعله[3], وجاء في شعر حبيب بن أوس[4]:

هما أَظْلَما حَالَيَّ ثُمَّتَ أَجْلَيا ظلاميهما عن وَجْهِ أَمْرَدَ أَشْيَبِ

والزمخـــشري مستوعبٌ تماماً لتلك القيود التي فرضها علماء اللغة من حيث تحديد المكـــان والـــزمان في الاحتجاج من مسموع العرب, وهم وإن حاولوا أن يضبطوا قواعد اللغة من جهة إلا أنهم أضاعوا كثيرا من ذلك المسموع علينا من جهة أخرى، وأظـــنّ أنّ الزمخـــشري مدرك لهذه الحقيقة, ويبدو ذلك من خلال افتراضه لسؤال: كـــيف تحتجّ بشعر شاعر انخرم فيه قيد الزمان؟ يرد الزمخشري على هذا السؤال: (وهـــو وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية, فاجعل ما يقـــوله بمنـــزلة مـــا يرويه, ألا ترى إلى قول العلماء: "الدليل عليه بيت الحماسة " فيقتـــنعون بـــذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه[5]، وجاء في كتاب الإنصاف فيما تضمّنه الكشاف من الاعتزال[6]:

---

(1) شرح المفصل: 74/7، 90/7

(2) البقرة: 20

(3) انظر الكشاف: 220/1

(4) شرح الصولي لديوان أبي تمام:245/1، والبيت من شواهد الكشاف: 220/1

(5) الكشاف: 220/1، 221.

(6) انظر حاشية الكشاف: 220/1، 221

الشعراء على أربع طبقات الجاهليون والمخضرمون الذين أدركوا الجاهلية والإسلام والمتقدمون من أهل الإسلام والمحدثون من أهل الإسلام الذين نشأوا بعد الصدر الأول من المسلمين كأبي تمام والبحتري وأبي الطيب ولا استشهاد بأشعارهم إلا بالوجه الذي ذكره -ويقصد الزمخشري- وهو أن يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه. وذهبَ بعضُ الذين ألفوا حواشي على الكشاف إلى مخالفة ما ذهب إليه الزمخشري، يقول أحدهم: "وأعترِضُ عليه بأنّ قبول الرواية مبني على الضبط والوثوق واعتبار القول، والاستشهاد به مبني على معرفة الأوضاع اللغوية والإحاطة بقوانينها).

وعلى ذلك فإنّنا نردّ ما ذهب إليه صاحب الإنصاف من أنّ الزمخشري صرّح أولا بأنّ أبا تمام من علماءِ العربية، ثم هو ثقة باقتناع العلماء في الاستدلال بالأبيات بثبوتها في الحماسة فإنّه يدلّ على وثوقهم بروايته. فكان الزمخشري قد اشترط لقبول رواية أبي تمام اجتماع العلم مع العدالة[1].

ونشير إلى انه لم يحتج فقط بشعر أبي تمام بل بشعر بعض المولدين الذين عرفوا بالفصاحة. ففي توجيه قوله تعالى: "حتّى إذا أتوا على واد النّمل"[2] يقول الزمخشري: (فإنْ قلتَ لمَ عدّ أتوا بعلى؟ قلتُ: يتوجّه على معنيين، أحدهما أنّ إتيانهم كان من فوق فأتى بحرف الاستعلاء كما قال أبو الطيّب[3]:

ولَشَدَّ مَا قَرُبَتْ عَلَيْكَ الأنْجُمُ

لمّا كان قُرباً من فوق...)[4]

فالسماع عن العرب هو الأصل في الدراسات النحوية. والملجأ الأول إليه عند النحويين. ومن ظواهره في الكشاف[5]:

---

(1) انظر حاشية الكشاف: 221/1

(2) النمل: 18

(3) البيت في ديوانه: 191/4، وصدره: فَلَشَدَّ ما جَاوَزْتَ قَدْرَكَ صَاعِداً

(4) الكشاف: 141/3

(5) ما تعرض إليه الدراسة هنا هو للتمثيل على هذا الأصل، وغير ذلك كثير يظهر في ثنايا الدراسة.

في قولـــه تعالى: "وماتتلوا الشياطين"[1], وقوله تعالى: "وما تنزلت به الشياطين"[2] قرأ الحسن وابنُ السميفع والأعمش[3] "الشياطون" في الآيتين الكريمتين، ونسبها الزمخشري للحسن وحده[4], وأبو حيان للحسن والضحاك[5], وقد تجاذبت علماءَ اللغة والتفسير آراءٌ حول قراءة (الشياطون) إذا أجري في هذه القراءة الجمع المكسر مجرى جمع السلامة, فمنهم من غلّط القراءة[6], ومنهم من عدّها من بعض الشواذ[7], ومنهم من قال (لا وجه لتصحيح هذه القراءة البتة)[8], ونجد أبا حيان يتأوّل لها وجها -يكاد يكون بعدا- إذ عدّها من بناء المبالغة (شيّاط) وجمعه شيّاطون فخففا الياء. وقد روي عنهما -الحسن و الضحاك - بالتشديد وقال بعضهم: إنه جمع شيّاط مصدر شاط كخاط خيّاط، كأنّهما ردّا الوصف إلى المصدر بمعناه ثم جمعا[9]

أما توجيه الزمخشري الذي استند فيه إلى المسموع من كلام العرب وبالتالي قبول القراءة وعدم ردها, يقول: "قرأ الحسن (الشياطون) ووجهُهُ أنّه رأى آخره كآخر يبرين وفلسطين, فتخيّر أن يجري الإعرابَ على النون، وبين أن يجريه على ما قبله, فيقول: الشياطين والشياطون, كما تخيّرت العربُ أنْ يقولوا هذه يبرون ويبرين وفلسطون وفلسطين, وحقّه أنْ تشتقّه من الشيطوطة، وهي الهلاك كما قيل له الباطل[10], فالزمخشري هنا يعتمد الجمعين – التكسير والسلامة, قياساً على ما سمع

---

(1)البقرة: 102

(2) الشعراء: 210

(3) روح المعاني: 133/19، والمحرر: 414/1، 155/11، ومختصر ابن خالويه: 8، وشرح الشاطبية: 154، والإتحاف: 144، والدر المصون: 319/1

(4) الكشاف: 301/1، 131/3

(5) البحر المحيط: 326/1، 46/7

(6) انظر التبيان في إعراب القرآن:55/1،إعراب القرآن للنحاس:503/2، ومعاني القرآن للفرّاء:76/2، 285

(7) روح المعاني : 337/1، وانظر البحر المحيط: 326/1، والطبري: 72/19، والمحتسب: 133/2، ومختصر ابن خالويه: 108

(8) الكشف : 150/2-152

(9) البحر المحيط: 46/7

(10) الكشاف: 131/3

عن العرب, يقول: "وعن بعض العرب بستانُ فلانٍ حولَه بساتون"[1] وهذا المسموع تتّفق كتبُ اللغة على أنّه من روايات الأصمعي[2], والأصمعي معروف في تشدده في أخذ اللغة وروايتها, هذه من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ الزمخشري كغيرة يتساءل: كيف يمكن ردّ قراءة قرأ بها الحسن وغيره؟ فلا يمكن أن يقال: غلطوا؛ لأنّهم من العلم ونقل القرآن بمكان، ويورد الزمخشري (وعن الفرّاء: غلط الشيخ – يقصد الحسن –في قراءة الشياطون ظنّ أنها النون التي على هجائين, فقال النضر بن شميل: إن جاز أن يحتجّ بقول العجّاج ورؤبة، فهلا جاز أن يحتجّ بقول الحسن وصاحبه, يريد محمد بن السميفع مع أنّا نعلم أنهما لم يقرأا به إلا وقد سمعا فيه)[3]. فمعيار السماع بادٍ في رؤية الزمخشري والمتمثّل في قبول القراءة وعدم ردّها والذي أراه في اضطراب العلماء في هذه القراءة أنها خرجت عن المسموع الكثير المطرد من وجهة نظرهم، ذلك أنّ استقراءهم للغة كان ناقصا، وهم في تقعيدهم حاولوا أن يضبطوا القواعدَ على الكثير المستعمل والمسموع عند العرب. ثمّ إنّنا لا ننكر أن بدايات النحو العربي كانت بداية نحوٍ تعليميٍّ يسعى إلى الاطراد، وينفر من الخروج عن القواعد التي ضبطها النحاة.

كما يتبين اعتزاز الزمخشري بالمسموع من كلام العرب في توجيه بعض القراءات التي يطعن فيها غيره ويرميها بالشذوذ من ذلك، قوله في توجيهه النصب في (عصبةً) في قوله تعالى: "إذْ قالوا لَيوسفُ وأخوه أحبُّ إلى أبينا منا ونحن عصبةٌ"[4] وروى النزال بنُ سبرة عن علي رضي الله عنه: ونحن عصبةً بالنصب[5] يقول ابن خالويه: سمعتُ ابنَ مجاهد يقول: ما قرأ أحدٌ بالنصب وإنّما رُوي عن علي

---

(1) نفسه: 301/1، 131/3

(2) الكشاف: 301/1، وانظر البحر المحيط: 326/1

(3) الكشاف: 131/3، والبحر المحيط: 46/7، وفي معاني الفرّاء: (ومما أوهموا فيه "وما تنزلت...") :76/2، وقال في موضع آخر (وجاء عن الحسن: "الشياطون" وكأنه من غلط الشيخ ظنّ أنّه بمنزلة المسلمين والمسلمون): 285/2 .

(4) يوسف: 8

(5) الكشاف: 305/2 والبحر المحيط: 283/5، ومختصر شواذ ابن خالويه: 62

رضي الله عنه تفسير العصبة, ونحن عصبة العصبة من عشرة إلى أربعين[1] فهي عند ابن خالوية ليست قراءة، وإنّما هي تفسير، وهي عند أبي حيان قراءة، وهي على حذف الخبر لكثرة الاستعمال قياساً على قول الفرزدق:

يا لَهْفَ حُكمُكَ مسمطاً[2]

وهي قراءة كذلك عند الزمخشري, ويستدلّ لها بما سمع عن العرب. يقول الزمخشري: "وعن ابن الأنباري: هذا كما تقول العرب: إنّما العامري عمّتَهُ, أي يتعهّد عمته"[3] والذي أراه في اختلاف أبي حيّان عن الزمخشري أنّ العامل في نصب عصبة عند أبي حيان هو الخبر المحذوف, كما تقول حكمك مسمطاً والأصل: لك حكمك مسمطاً. واستعمل هذا كثيرا حتى حُذف استخفافا لعلم السامع[4] وأما لزمخشري فمن خلال روايته لقول ابن الأنبارى فالعامل عنده الفعل المحذوف (نجتمع)[5].

وأحياناً نجد الزمخشري يحدد مسموعه بذكر اسم الجماعة اللّغوية التي يقيس القراءة على لغتهم، من ذلك قوله تعالى:"..قال يا بُشْرَايَ هذا غلامٌ"[6].

وقرأ أبو الطفيل والحسن وابنُ أبي إسحاق والجحدري (يا بشريّ)[7] وعزاها الزمخشري للحسن وغيره فقط دون أن يذكر أسماء القرّاء كعادته في عدم اهتمامه بإسناد القراءة, يقول الزمخشري في توجيه هذه القراءة:

"وفي قراءة الحسن وغيرة: يا بُشري, بالياء مكان الألف جعلت الياء بمنزلة الكسرة قبل ياء الإضافة وهي لغةٌ للعرب مشهورة، سمعتُ أهلَ السروات يقولون في

---

(1) مختصر في شواذ القرآن: 62

(2) لم أعثر عليه في أشعار الفرزدق، وهو قول له ذكره المبرد في الكامل:292/1 والبحر المحيط: 283/5.

(3) الكشاف: 305/2

(4) البحر المحيط: 283/5، وروح المعاني: 190/12

(5) انظر الكشاف: 305/2، والتبيان إعراب القرآن: 50/2، وروح المعاني: 189/12، 190

(6) يوسف: 19

(7) البحر المحيط:290/5، ومشكل إعراب القرآن:382/1، وانظر إعجاز القرآن:228/2، والطبري: 12/ 100، ومعاني القرآء: 39/2، والقرطبي: 153/9، إعراب القراءات السبع وعللها: 306/1-307، والدر المصون: 165/4

دعائهم: يا سيديّ و مولىّ "[1] ويقول أبو حيان: هي لغة لهذيل ولناس غيرهم[2] وهي عنده على قلب الألف ياء وإدغامها في ياء الإضافة, فأبو حيّان لم يتجاوز ما قاله الزمخشري، ذلك أنّ ياء الإضافة يجب كسر ما قبلها, فلما لم يكن ذلك في الألف قلبت ياء وأدغمت في ياء الإضافة[3].

ومثلها (هدايّ) في (فَمَنْ اتَّبَعَ هُدايَ) [4]

ونسب الزمخشري لهذيل حذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة وظهر ذلك في توجيهه لقوله تعالى: "يوم يأتِ لا تَكَلَّمُ"[5] يقول الزمخشري: (قرئ "يومَ يأتِ" بغير ياء) وحذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة كثير بلغة هذيل, ونحو ذلك قولهم لا أدرِ حكاه الخليل وسيبويه[6], أنشد الطبري[7]:

كَفَّاكَ كَفٌّ لا تُليقُ درهماً جُوداً و أُخْرى تُعْطِ بالسَّيْفِ الدَّما

والأصل تعطي فحذف الياء وأبقى الكسرة دلالة على حذفها, وعلّل أبو حيان حذفها بالوقف تشبيها بالفواصل وفي الوصل تخفيفاً[8].

وعدّ بعض علماء اللّغة العربية القدماء مثلَ هذا التقصير للحركات الطويلة هو كثرة استعمال[9], وقد جاء في اللّغة أنماطٌ كثيرةٌ قُصرت فيها الحركاتُ الطويلةُ من آيات قرآنية وشواهد شعرية وسنذكر ذلك في موضعه[10].

فالزمخشري كان يقدم ما سمع من كلام العرب في القياس, وسيظهر ذلك أيضاً في حديثنا عن القياس الذي ارتبط بالسماع عنده.

---

(1) الكشاف: 308/2

(2) البحر المحيط: 290/5

(3) انظر مشكل إعراب القرآن:382/1

(4) طه: 123

(5) هود: 105

(6) الكشاف: 293/2

(7) بلا نسبة في الأشباه والنظائر: 56/1، 60/2، والإنصاف: 329، وفي البحر المحيط: من إنشاد الطبري: 5 /262، وسرّ الصناعة: 79/2

(8) البحر المحيط: 261/5

(9) الأصول في النحو: 343/3، وانظر الإنصاف: 328، 329.

(10) انظر الأنماط اللغوية النادرة ، رسالة ماجستير للباحث: 111- 114 (2003م)

2.5.1 القياس:

القياس في اللّغة التقدير, ويقال: قست الفعل بالفعل إذا قدّرته وسويته, وهو عبارة عن ردّ الشي إلى نظيره[1], وهو المقدار والمثال[2], وأما في الاصطلاح فقد اضطرب العلماء قديماً وحديثا في تعريف القياس[3], فمنهم من عرّفة بأنّه حملُ غيرِ المنقول على المنقول إذا كان في معناه, فالفقه بعضه في النصوص الواردة في الكتاب والسنّة، وبعضه بالاستنباط والقياس[4] وهو قانون مستنبطٌ من تتبّع لغة العرب، وهذا القانون المستنبط من تراكيب العرب إعراباً وبناء يسمى قياسا نحوياً[5].

وعرفة مجمع اللغة العربية في القاهرة بأنّه حمل كلمة على نظيرها في حكم[6], فهو عملية فكرية يقوم بها الإنسان الذي ينتمي إلى جماعة لغوية, ويجري بمقتضاها على الاستعمال المطّرد في منظومة هذه الجماعة[7], والقياس وسيلةٌ من وسائل تنمية اللغة, والطريقة التنفيذية للقياس كما يقول الدكتور إبراهيم أنيس: هي "الاشتقاق حين يكون الغرض من القياس تنمية الألفاظ"[8], وتجب الإشارة هنا إلى أنّ عبدالله بن أبي إسحاق هو أول من توسع في مفهوم القياس, وذلك في فجر الدراسات النحوية العربيّة[9], ومما سبق يظهر لنا أنّ العقلَ وسيلةُ القياس وأداتُه للوصول إلى المقيس, وأنّ هناك ربطاً وثيقاً بين القياس اللغوي والقياس الفقهي, كما أوضح ذلك السيوطي في مقدمة اقتراحه[10].

---

(1) التعريفات: 181، والكليات: 713

(2) لسان العرب: 234/12.

(3) انظر عوامل تنمية اللغة ، توفيق محمد شاهين: 65، وانظر طرق تنمية الألفاظ في اللغة: 15

(4) الاقتراح: 89

(5) كشاف اصطلاحات الفنون: (قياس): 1347/2

(6) انظر مجلة المجمع اللغوي القاهرة : ص: 94و138، سنة(1957)

(7) القياس في النّحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي: منى الياس: 9، وانظر طرق تنمية ألفاظ اللغة: 37

(8) طرق تنمية الألفاظ في اللغة المحاضرة التاسعة (إبراهيم أنيس) : 41

(9) انظر بغية الوعاة : 42/2

(10) انظر الاقتراح: 89

والزمخشري من أعلام مدرسه القياس مع سيبويه والفراء وأبي علي الفارسي وابن جني وغيرهم, وكلهم كانوا من المعتزلة[1] والاعتزال منهجٌ يستند إلى "تحكيم العقل مع المحافظة على الدين. وهو منهج في البحث والاستدلال العقلي, وقد كان للمعتزلة اثرٌ كبير في القياس في اللغة"[2] فقد ربطوا بناء القواعد اللّغوية والنحوية على السماع والقياس والإجماع، كما بنى الفقهاءُ استنباطَ أحكامهم على السماع والقياس والإجماع[3]. والقياس أقسام فهي عند أبي البركات الأنباري: قياس علة وقياس الشبه وقياس الطرد[4]. وعند السيوطي: أركان القياس أصل وهو المقيس علية, وفرع وهو المقيس, وحكم, وعلة جامعة[5].

ولأجل تأكيد صلة الزمخشري بالقياس نذكر من عباراته: "ولا مزيد على ما يتعاون على ثبوته القياس والرواية "[6]. وكذلك جاء قوله في الفائق في غريب الحديث والأثر: (وبرهانهم القياس والصحيح واستعمال الفصحاء)[7] وذكر في مفصلة أن (ما تقبله الكوفيون من قوله: الثلاثة الأثواب والخمسة الدراهم فبمعزل عن القياس، واستعمال الفصحاء)[8]

وكثيراً ما يرتبط السماع والقياس معاً, وأما فصلهما هنا فكان بغرض بيان موقف الزمخشري منهما ولتتبع منهجه في كلٍّ منهما, ويظهر هذا الربطُ في الجزء الخاص بالسماع كما مرّ, ومن القضايا التي أوردها الزمخشري في ثنايا كشافة مستنداً إلى علة القياس التي غالباً ما يستدل عليها بالشواهد الشعرية من ذلك:

---

(1) في أصول النحو، سعيد الأفغاني: 82

(2) نفسه: 82

(3) السابق: 83

(4) لمع الأدلة لأبي البركات الأنباري: 110

(5) الاقتراح: 91

(6) انظر الفائق: 346/1.

(7) انظر الفائق: 148/1.

(8) المفصل: 119

في قولـــه تعالى: "ربّنا واجعلنا مسلمين لك .... وأرِنا مناسكنا"[1] وقرئ وأرْنا بسكون الراء قياساً على فَخْذ في فَخِذ[2]، وهي قراءة ابن كثير، وتروى عن أبي عمرو من السبعة أيضاً[3]، وبعد أن عدّ هذه القراءة مقيسة؛ فإسكانها من باب التخفيف، إلا أنّ الزمخشري عقّب وقال:" وقد استرذلتْ لأنّ الكسرة منقولة من الهمزة الساقطة دليل عليها فإسقاطها إجحاف[4]، وكان الأصل في هذا النمط عند الزمخشري أرْئِنا فلما حذفت الهمزة ألقيت حركتها وهي الكسرة على صوت الراء للدلالة على سقوط الهمزة، فحذفُ هذه الكسرة يؤدي إلى إجحاف في بنية الكلمة و وتعليل الزمخشري هذا يبدو منطقياً، غير أنّنا لا نسلم بذلك تماماً لسببين[5]:

أولها: أن هذه القراءة متواترة فإنكارها ليس بشيء.

وثانيها: يقول أبو حيان " قد سُمع الإسكان في هذه الحروف نصاً عن العرب.

قال الشاعر:

أرْنا أداوَةَ عَبدِاللهِ نَملؤها مَنْ ماءِ زَمْزَمَ إنّ القومَ قد ظَمِئُوا[6]

ولكي نوضح منهجَ الزمخشري في القياس على مسموع كلام العرب نختار بعض توجيهاته في بناء (فعل و أفعل)، ففي قوله تعالى: "فَيَسْحَتَكمُ بعذاب"[7] يقول الزمخشري (فَيَسْحَتَكمُ)، والسحتُ لغةُ أهلِ الحجاز، والإسحات لغة نجدٍ وبني تميم[8]. فيريد الزمخشري أن يقول: إنّ سَحتَ و أسْحت بمعنى، وعزا كلٌ نمط لقبيلة فصيحة من قبائل العرب، ويقيس على شاهد شعري للفرزدق:[9]

---

(1) البقرة: 128

(2) الكشاف: 311/1

(3) البحر المحيط: 390/1، وانظر العنوان في القراءات السبع، لأبي طاهر الأندلسي: 71، والنشر: 222/2، والسبعة: 170، ومعاني الأخفش: 148/1، والكشف: 241/1

(4) الكشاف: 311/1، 312

(5) منهج أبي حيان: 637، 595

(6) في البحر المحيط: 391/1

(7) طـــه:61

(8) الكشاف: 542/2

(9) انظر ديوان الفرزدق: 117/2، والبيت بتمامه فيه:

وعَضُّ زمانٍ يا ابنَ مروانَ لَمْ يَدَعْ من المالِ إلاّ مُسْحَتاً أو مُجَرَّفُ

إلا مسحتا ومجلّف

في بيت لا تزال العرب تصطك في تسوية إعرابه[1].

وفي قوله تعالى:"إنّما فَتَنّاهُ"[2] وقرِيء فتنّاه بالتشديد للمبالغة وأفتناه من قوله:[3]

لَئِنْ فَتَنَتْنِي لَهْيَ بالأمْسِ أفْتَنَتْ[4]

وفي قوله تعالى: "ولا يَصُدُّنَّكَ"[5] يقول الزمخشري[6]: (وقرئ: يُصِدّنّك من أصدّه بمعنى صدّه وهي في لغة كلب, وقال[7]:

أُناسٌ أصَدَّ النّاسَ بالسّيْفِ عَنْهُمُ صُدُودَ السّواقي عن أُنوفِ الحوائمِ

وغير ذلك كثير ممّا قاسَه الزمخشري على ما روتْه العربُ في أشعارها[8].

والزمخشري اتُّهِم كثيراً بطعن القراءات وردّها وخصوصاً عند أبي حيان الأندلسيّ في تفسير البحر المحيط. وقد بدا لنا بعضُ ذلك في أثناء تتبعنا لكشاف الزمخشري لكنّنا وجدناه أحياناً يقبل قراءات اتّهمها غيرُه باللحن، ومعيار القبول عنده القياس على ما جاء في كلام العرب، ففي قوله تعالى: "فإمّا تَرَيِنّ مِنَ البَشَرِ"[9]. قرأ أبو عمرو (تَرَيْنَّ)[10], وضعّف هذه القراءةَ ابنُ جني, لأنّ الياء مفتوح ما قبلها والكسرة فيها لالتقاء الساكنين, فليستْ محتسبةً أصلاً، وقراءة الجماعة بالياء[11], ويبدو أنّ الأصل (البنية العميقة) لهذه الكلمة (تَرَيْنَ) فالتقى ساكنان, الياء الساكنة

---

(1) انظر الكشاف: 542/2.

(2) ص: 24

(3) الكشاف: 371/3

(4) البيت في الكشاف:371/3، وهو لأعشى همدان في اللسان:125/11، وبلا نسبة في التهذيب: 289/14

(5) القصص: 87

(6) الكشاف: 194/3

(7) البيت في الكشاف194/3، وهو لذي الرمّة في ديوانه: 771، وفيه أصتوا بدل أصدّ و(المخارم) بدل (الحوائم)، تاج العروس: 266/8، ولسان العرب: 208/8

(8) انظر مثلاً: إبراهيم: 35، آل عمران:31، المرسلات: 66 ، وفي الكشاف على التوالي:379/2، 424/1، 203/4

(9) مريم : 26

(10) انظر البحر المحيط: 185/6

(11) المحتسب: 42/2

والنون الأولى من نوني التوكيد, من وجهة نظرة, لذا كسرت الياء منعاً لالتقاء الساكنين، وعليه لم يعدّ الكسرة أصلاً في بنية الكلمة السطحية, وعدّها ابنُ خالويه هي وقراءة (لترونّ) لحناً عن عند جمهور النحويين[1], أما الزمخشري فقد عدّ هذه القراءةَ صحيحةً مقيسةً على قولِ العرب, يقول: "وهذا من لُغة من يقول: لبأت الحج وحلأت السويق, وذلك لتآخٍ بين الهمزة وحروف اللين في الإبدال[2].

وأحسَبُ الزمخشري قد وافق الكوفيين في توجيه مثل هذه الأنماط إذْ إنهم حكوا الهمزة في نحو هذا[3]، وأنشدوا:

كَمُشْتَرِيءْ بالحَمْدِ أَحْمِرَةً بُتْرا[4]

والأصلُ كمشترٍ (كمشتري).

وفي ضوء علم اللغة المعاصر يمكننا أنْ نُحللَ هذه القراءةَ كما يلي: فالفعل "ترين (tarayinna)" يحتوي على هذا الوضع الصوتي المستثقل، وهو وضع مقبول في المعيار الفصيح في مثل هذا السياق، ومن المتوقع أن تسعى اللغة إلى التخلص منه، ومن هذا قراءة أبي عمرو السابقة (ترئن tara>inna) فقد تخلص من شبه الحركة(y) مع بقاء حركتها، فالتقت الفتحة السابقة عليها مع هذه الكسرة، وهو وضع صوتي غير مقبول، مما أدّى إلى التعويض عن المحذوف بالهمز للفصل بين الحركتين[5]، وأما ما ذهب إليه ابن جني من تحليل هذه القراءة وتضعيفها، ومن أن هذا الوضع ليس مستثقلاً بسبب أن شبه الحركة مسبوقة بفتحة، فهو أمرٌ لا يفسّر الظاهرة، وإن كان يفسّر أن ورود هذا النمط قليلٌ في لسان العرب[6]: ويمكن تمثيل ذلك صوتياً كما يلي:

---

(1) مختصر ابن خالويه: 84

(2) الكشاف: 507/2

(3) المحتسب: 42/2

(4) في المحتسب:42/2، وشرح شواهد الشافية: 402، 409

(5) دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربيّة: 182

(6) نفسه: 182

Tara>inna < tara*inna < tarayinna

الأصل حذف شبه الحركة التعويض بالهمزة

ومثل ذلك أيضاً في قوله تعالى: "وبالآخرةِ هم يوقنون"[1], قرأ أبو حيوة النمري (يؤقنون) [2] بالهمزة, وعدّها أبو حيان مختصّة بالضرورة[3].

وهي قراءة شاذة عند ابن خالوية[4], وأما الزمخشري فقد جعل هذه القراءة مقيسة على أنماطٍ مماثله يقول: (قرأ أبو حيّة النمري: يؤقنون بالهمزة, جعل الضمةَ في جار الواو كأنّها فيه، فقلبها قلبَ واوِ وجوه و وقتت)[5].

وقاس الزمخشري مثل هذه الأنماط على قول الشاعر[6]:

لحبّ المؤقدان إليّ مؤسى وجعدةُ إذْ أضاءَهما الوقودُ

وموقف الزمخشري غالباً ما يتفق مع النحويين، وخصوصاً البصريين منهم في مسألة عدم جواز القياس على القليل، ففي قوله تعالى: "وما أهديكم إلاّ سبيل الرشاد"[7] .يقول الزمخشري: (الرشاد: هو: أرشد كجبار من أجبر، وليس بذلك, لأنّ فعالا من أفعل لم يجيء إلا في عدّة أحرف, نحو: دراك وسآر وقصار وجبار، ولا يصحّ القياس على القليل[8]. وهذا شأن البصريين الذين ضبطوا القياس على الكثير المسموع[9].

---

(1) البقرة: 4

(2) مختصر ابن خالويه:42، وإعراب ثلاثين سورة:85، وفيهما القراءة لأبي حيّة، والأشباه والنظائر: 324/1

(3) البحر المحيط: 42/1

(4) مختصر ابن خالويه: 2

(5) الكشاف : 137/1، و138/1

(6) في ديوان جرير:288، وفيه: لحبّ الواقدانِ إليّ موسى، وعلى ذلك لا شاهد فيه، وفي البحر لأبي حية النميري: 397/7، 169/8، ونسبه ابن جني لجرير في الخصائص : 523/1، و369/2 و371

(7) غافر: 29

(8) الكشاف: 425/3

(9) انظر تفصيل القول في موقف البصريين من السماع والقياس، مدرسة البصرة النحوية: 164 وما بعدها.

ثم إنّ الزمخشري يقدم كما مرّ الاستعمال الكثير على القياس الحسن، جاء في الكشاف في توجيه قراءة حمزة في قوله تعالى: (وما أنتم بِمُصْرخيّ)[1] بكسر الياء، يقول الزمخشري: وهي قراءة ضعيفة واستشهدوا لها ببيت مجهول

قال لها: هَـــلْ لَكِ يَاتا فِيّ
قالَتْ له: ما أنتَ بالمرضيّ[2]

وكأنه قدر ياء الإضافة ساكنة وقبلها ياء ساكنة فحركها بالكسرة لما عليه أصل التقاء الساكنين، ولكنّه غير صحيح لأنّ ياء الإضافة لا تكون إلا مفتوحةً حيثُ قبلها ألف في نحو عصاي فما بالها وقبلها ياء، فإنْ قلتَ: جرت الياء الأولى مجرى الحرف الصحيح لأجل الإدغام فكأنّها ياء وقعت ساكنة بعد حرف صحيح ساكن فحركت بالكسر على الأصل، فقلتَ: هذا قياس حسن. ولكنّ الاستعمال المستفيض الذي هو بمنزلة الخبر المتواتر تتضاءل إليه القياساتُ[3]، ومما يعزّز موقفَ هذا هو عدم القياس على اللغة المزدولة كما يصفُها الزمخشري، ومن ذلك في قوله تعالى: "ثم اضطرهُ"[4] قرأ ابنُ محيص (فأطّره) بإدغام الضاد في الفاء، كما قالوا: اطّجع وهي لغة مزدولة، لأنّ الضادَ من الحروف الخمسة التي يدغم فيها ما يجاورها، ولاتدغم فيما يجاورها وهي: ضم شفر[5] وهي من الشواذ[6].

كما جاء في ثنايا مؤلفاته الأخرى ما يوضّحُ رؤيتَه بوضوح في القياس والاستعمال لم يبرزها بوضوح في الكشاف[7].

3.5.1 العامـــل :

ليس ثمةَ فرقٌ بين الزمخشري وعلماءِ اللّغة والنّحو في الاعتماد على العامل في توجيه القراءات القرآنية والأنماط اللغوية المختلَف فيها، ونظرية العامل كانت

---

(1) إبراهيم: 14

(2) الرجز للأغلب العجلي في ديوانه: 169، وانظر: خزانة الأدب: 4/430-437، والمحتسب: 2/49.

(3) الكشاف: 2/374، 375

(4) البقرة: 126

(5) الكشاف: 1/311، وانظر النهر الماد من البحر المحيط: 1/284

(6) مختصر ابن خالويه: 9

(7) انظر الدراسات النحوية واللغوية: 195وما بعدها.

وما زالتْ إلى اليوم محطَّ اهتمام الباحثين والدّارسين، وكذلك محطَّ اختلافٍ بينَهم ورثَةُ المحدثون عن أجدادهم من أهل العلم، غير أنّ الزمخشري كواحدٍ من علماءِ اللّغة والتّفسير انماز عن الجمهور بكونه معتزليّ، والمعتزلةُ لهم رؤاهم الخاصة في كثيرٍ من المسائل الدينية والفقهية بشكلٍ ينعكس في بعض الأحايين على المسائل اللّغوية والنّحوية، وسأقدم مثالاً على ذلك مما جاء في كشافه، ومن ثمَّ ستنأى الدراسةُ بنفسها عن تناول العوامل التي تهتمّ بالتّفسير أكثرَ من اهتمامها بالتوجيهات النحوية، وستقف الدّراسة عند ما ذكره الزمخشري في توجيه القراءات بناءً على نظرية العامل النّحوي الصّرف[1].

فممّا وجّهه الزمخشري وَفْقَ مذهبه الاعتزالي ما جاء في قوله تعالى: "إنّ الذين لا يؤمنون بالآخرةِ زيّنا لهم أعمالَهُم فهم يَعْمَهُون"[2]، يقول الزمخشري: فإن قلتَ: كيف أسند تزيين أعمالهم إلى ذاته وقد أسنده إلى الشيطان في قولــه تعالى: "وزيّن لهم الشيطان أعمالهم"[3] ، قلتُ: (بين الإسنادين فرق، وذلك أنَّ إسنادَه إلى الشيطان حقيقةٌ، وإسنادَه إلى الله عزّ وجل مجازٌ)[4]، وعلّق أحمد بن المنير على هذا بقوله: "وهذا الجواب مبنيٌّ على القاعدة الفاسدة في إيجاب رعاية الصلاح والأصلح"[5]، وغير ذلك في مثل هذه التوجيهات[6]. ذكرتُ في البداية أنَّ الزمخشري لا يختلف عن سائر النّحويين الذين سبقوه في نظرتهم إلى نظرية العامل النحوي، فهو يقول بها ويرجّح ويرفض على أساسها، جاء في المفصل: "والاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً بحركةٍ أو بحرفٍ أو محلاً"[7] والإعراب عنده هو

---

(1) للاطلاع على مزيد من القول والتفصيل على أثر الاعتزال والعامل في دراسات الزمخشري انظر الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري: 136- 211.

(2) النمل: 4

(3) النمل: 24

(4) الكشاف: 136/4

(5) انظر (الانتصاف من الكشاف) في الكشاف: 136/4

(6) انظر مثلاً : الكشاف: 226/1، 155/1، 156

(7) المفصل: 44

(اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل)[1] . فكيف نظر الزمخشري للعامل؟ وكيف نظر لمعموله؟ وبعبارة أخرى ما رؤية الزمخشري؟ وما مذهبه النّحوي في هذا المجال؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات نسوق بعضاً ممّا جاء في كشاف الزمخشري، ففي قولـــه عزّ وجل: "ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم"[2] يقول: "ويومَ يأتيهم" منصوب بخبر ليس، ويستدلّ به من يستجيز تقديمَ خبرِ ليس عليها، وذلك أنّه إذا جاز تقديمُ معمول خبرها عليها كان ذلك دليلاً على جواز تقديم خبرها، إذ المعمول تابع للعامل فلا يقعُ إلا حيثُ يقعُ العامل)[3]، ومسألة تقديم خبر ليس عليها مسألة خلافية بين المدرستين[4]، إذ منع الكوفيون تقديمَ خبرها عليها وبالتالي لا يقدم معمولها عليها، أما البصريون فقد أجازوا تقديمَ خبرها مستدلين بالآية الكريمة السابقة، فـــ (يومَ يأتيهم) هو متعلق بـــ (مصروفاً)، وهو خبر ليس أي (يومَ يأتيهم) معمول (مصروفاً)[5]، واستدلال البصريين منطقيّ كعادتهم، فلجواز تقديم الخبر جاز تقديم المعمول على العامل، يقولون:"ألا ترى أنه لم يجز أن تقول: (زيداً أكرمتُ) إلا بعد أن جاز "أكرمتُ زيداً"[6]، فتبدو في هذه المسألة نزعة شيخنا البصرية.

وفي قولـــه تعالى: " هدىً ورحمةً للمحسنين"[7] قرأ حمزة (هدىً ورحمةٌ) بالرفع، وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر والكسائي: (هدىً ورحمةً) بالنصب[8].

---

(1) شرح الأنموذج:17

(2) هود: 8

(3) الكشاف: 260/2

(4) الإنصاف: المسألة: 19، 138، وما بعدها

(5) انظر في هذه المسألة : مغني اللبيب: 700/2، وأوضح المسالك : 221/1، وشرح ابن عقيل: 157/1، 158 والخصائص: 171/2، 172، 435/2، واللباب في علل البناء والإعراب: 169/1

(6) الإنصاف: 140

(7) لقمان: 3

(8) السبعة في القراءات: 512، والبحر المحيط: 183/7، والإتحاف: 349، وغرائب القرآن: 46/21، والطبري: 38/21، والسبعة: 512، والحجة لابن خالويه: 284، والنشر: 346/2، ومعاني الفراء:11/1-12، 326/2، 16/3

يقول الزمخشري (هدىً ورحمةً) بالنَّصب على الحال من الآيات والعامل فيها ما في تلك من معنى الإشارة[1]، ويذهب العكبري إلى ما ذهب إليه الزمخشري من أنّ العاملَ: معنى الإشارة[2]، فكان المعنى (أشيرُ راحماً للمحسنين). ومثل هذا التوجيه ما جاء في قوله تعالى: "وتلك بيوتهم خاويةً"[3] يقول الزمخشري: قرأ عيسى بنُ عمرو (خاويةٌ) بالرفع[4]، وقرأ الجمهور (خاويةً) بالنصب[5]، ووجهها الزمخشري على أنّها حالٌ عملَ فيها ما دلّ عليه تلك[6] والحال في مثل هذه الموضع يجب أن تتأخر عن عاملها وجوباً، لأنّ عاملَها لفظٌ مُضمَّنٌ معنى الفعل دون حروفه[7].

ومما وجهه الزمخشري على العامل الذي بمعنى الفعل قوله تعالى: "أُغْشِيتْ وجوههم قِطَعاً من الليل مظلماً"[8] ، جاء في الكشاف: فإنْ قلت: إذا جعلت مظلماً حال من الليل، فما العامل؟ قلت: لا يخلو إما أن يكون (أُغشيت) من قبل أنّ (من الليل) صفة لقوله(قطعا) فكان إفضاؤه إلى الموصوف كإفضائه إلى الصفة، وإما أن يكون معنى الفعل في من الليل)[9] وعدّ أبو حيان الوجة الأخيرَ أولى، أي قطعاً مستقرةً من الليل أو كائنة من الليل في حال إظلامه[10].

وفي قوله تعالى: "والذين معه أشداءُ على الكفار رحماءُ بَيْنَهم تراهم..." [11]، قرأ الحسن: أشداءَ رحماءَ بنصبهما[12]، ووجّه الزمخشري نصبهما على المدح أو على

---

(1) الكشاف: 229/3

(2) انظر التبيان في إعراب القرآن: 187/2

(3) النمل: 52

(4) الكشاف: 153/3

(5) البحر المحيط: 86/7، ومعاني الزجاج: 125/4، ومختصر ابن خالويه: 110، والفخر الرازي: 203/24

(6) الكشاف: 153/3

(7) انظر أوضح المسالك: 288/2

(8) يوسف: 27

(9) الكشاف: 234/2

(10) البحر المحيط: 150/5

(11) الفتح: 29

(12) انظر البحر المحيط: 102/8، وانظر الإتحاف: 396، وفتح القدير: 55/5

الحال والعامل فيهما المقدر في معه[1]، ويصير المعنى: والذين معه في حال شدتهم على الكفار وتراحمهم بينهم تراهم ركعاً سجداً[2].

والعامل من بواعث التفكير اللغوي عند علماء اللغة، فنراهم يعملون الفكرَ ويجهدونه أحياناً، ويميلون إلى تأويله أحياناً أخرى، والزمخشري ليس بعيداً عن ذلك فرأيناه يتأولـــه، ورأيناه يقلّب المسألةَ الواحدةَ على أكثر من وجه، مفترضاً آراءَ ووجهاتِ نظر، يردّها ومن ثمّ يقدّم مقترحاتِه وصولاً إلى ما يبغي، ومما جاء في الكشاف على ذلك:

في قولـــه تعالى: "إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصائبون والنصارى ....فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون"[3].

قرأ عثمان وأُبي بنُ كعبٍ وعائشةُ وسعيدُ بنُ جبير (والصابيين) بالنصب، وقرأ السبعة والجمهور بالرفع (الصابئون)[4]. وللعلماء في قراءة الرفع مذاهبُ وتأويلاتٌ[5]، فمنهم من رأى أنّ (أن) في الآية السابقة بمعنى نعم، وما بعدها في موضع رفع، أو أن تكون (الصابئون) في موضع نصب على لغة بلحارث الذين كانوا يُجْرون المثنى بالألف والجمعَ بالواو في كل المواضع، ومنهم مَن رأى أنّها على العطف من موضع اسم إنّ، أو أن تكون معطوفة على الضمير في هادوا، والذي عليه سيبويه وجمهور البصريين، هو على التقديم والتأخير كأنّه ابتداء (والصابئون) بعدما مضى الخبر[6]، ويستشهد لها سيبويه بقول الشاعر[7]:

---

(1) الكشاف: 550/3، وانظر إعراب النحاس: 169/3، وروح المعاني: 123/26.

(2) انظر تفسير القرطبي: 293/16، والتبيان في إعراب القرآن: 239/2

(3) المائدة : 69

(4) انظر المحتسب: 217/1، وتفسير البحر المحيط: 531/3، معاني الفراء: 310/1-311، ومشكل إعراب القرآن:232/1 ومعاني الزجاج: 192/2، وروح المعاني: 203/6، وإعراب النحاس: 510/1، والفخر الرازي: 51/12، وحاشية الشهاب: 267/3

(5) انظر التبيان في إعراب القرآن: 222/1، ومشكل إعراب القرآن: 232/1، وروح المعاني:202/6،201، وتفسير أبي السعود: 62/3، والبحر المحيط:531/3، وشرح التصريح:227/1، 228، والدر المصون:572/2

(6) الكتاب: 154/2، وأسرار العربية: 147، وشرح المفصل: 69/8، 70.

(7) لبشر بن أبي خازم في ديوانه:165 وفيه (ما حيينا) مكان (ما بقينا)، وهو من شواهد الكتاب: 155/2، وشرح التصريح: 228/1، وشرح المفصل: 69/8.

وإلاّ فاعلَمُوا أنّا وأنْتُم بُغَاةٌ ما بقينا في شقاق

ويعقب سيبويه على الشاعر بقوله: " كأنّه قال: بغاة ما بقينا وأنتم"[1].

ويقول ابن جني: وإنما الرفع –ويعني رفعَ (الصابئون) – يحتاج إلى أن يقال: "إنّه مقدّم في اللفظ مؤخر في المعنى... حتى كأنّه قال: لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون كذلك)[2].

أمّا الكسائي والفرّاء إماما مدرسةِ الكوفة فقد عدّا الرفع في (والصابئون) من باب العطف على الموضع، أيّ عطفوها على موضع اسم إنّ، وأصلهِ الرفع بالابتداء، ولم يشترطا في مثل هذا النمط استكمال الخبر، محتَجّينِ بشاهد سيبويه السابق، وتوجيهه عندهما أنّ الشاعر قد عطف (أنتم) وهو ضميرٍ مرفوع على ضميرِ المتكلم في (أنّا) قبل استكمال الخبر[3].

ويورد الشيخ خالد الأزهري شاهدا آخر استشهدا به:

فَمَنْ يَكُ أمْسَى بالمدينة رَحْلُهُ فإنّي وقيّارٌ بها لَغَرِيبُ[4]

فعطف (قيّار) بالرفع على محل ياء المتكلم قبل استكمال الخبر، وهو (لغريب)[5].

وأمّا قول الزمخشري في توجيه قراءة الرفع من (الصائبون)، فنراه يأخذ بقول سيبويه وجمهور البصريين في هذه المسالة. يقول: والصائبون رفع على الابتداء وخبره محذوف، والنيّة به التأخير عما في حيّز إنّ من اسمها وخبرها، كأنّه قيل: إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا، والصابئون كذلك[6]، واستشهد الزمخشري بشاهد سيبويه السابق وعلّق عليه أي "فاعلموا أنّا بغاةٌ وأنتم كذلك"[7]، ثم يبدأ الزمخشري باستعراض بعض الآراء السابقة ومناقشتها وخصوصاً رأي الكسائي

---

(1) الكتاب: 155/2.

(2) المحتسب: 217/1.

(3) شرح التصريح على التوضيح: 228/1

(4) الشاهد لضابيء البُرجُميّ في خزانة الأدب: 326/9، وشرح التصريح : 228/1، والإنصاف: 85، وفي الكتاب:75/1، وفيه (قياراً) بدل (قيارٌ) وعلى ذلك لا شاهد فيه .

(5) شرح التصريح: 228/1

(6) الكشاف: 631/1

(7) الكشاف: 632/1

والفرّاء على طريقته في المناقشة من خلال افتراض السؤال وتقديم الجواب، وتفنيده لتلك الآراء مستندا فيه على نظرية العامل، ويقول : (فإن قلت: هلا زعمت ارتفاعه للعطف على محلّ إنّ واسمِها، قلت: لا يصحّ ذلك قبل الفراغ من الخبر، لا تقول: إن زيداً وعمراً منطلقان، فإن قلتَ: لم يصحّ والنيّة به التأخير، فكأنّك قلتَ: إن زيداً منطلقٌ وعمرو، لأنّي إذا رفعته، رفعته عطفاً على محلّ إنّ واسمها والعامل في محلها وهو الابتداء، فيجب أن يكون هو العامل في الخبر لأنّ الابتداء ينتظم الجزأين في عمله كما تنتظمها إنّ في عملها، فلو رفعتَ (الصابئون) المنوي به التأخير بالابتداء، وقد رفعتَ الخبرَ بانْ لأعْمَلْتَ فيها رافعين مختلفين، فإنْ قلتَ: فقوله (والصابئون) معطوفٌ لابدّ له من معطوف عليه، فما هو؟ قلت: هو مع خبره المحذوف جملةٌ معطوفةٌ على جملة قوله: إنّ الذين آمنوا...ألخ، ولا محلّ للتي عطفتَ عليها، فإنْ قلتَ: ما التقديمُ والتأخيرُ إلاّ لفائدة، فما فائدةُ هذا التقديم؟ قلتُ: فائدتُه التنبيهُ على أنّ الصابئين يُتاب عليهم إن صحّ الإيمان، والعملُ الصالح[1]، فما الظّنّ بغيرهم).

ومن المعروف أن الصابئين هم الذين ارتدّوا عن الدين؛ فلذلك هم أشدّ ضلالاً من غيرهم، وعلى ذلك يتصوّر الباحث أن يكونَ رفعُ الصابئين في الآية الكريمة هو من باب القطع لجذب الانتباه، ومسألة العطف على الموضع قبل استكمال الخبر هي إحدى مسائل الخلاف بين المدرستين[2].

وفي قوله تعالى: "ما يكونُ من نجوى ثلاثةٍ إلا هو رابعُهم ولا خَمْسَةٍ إلا هو سادسهم.." [3]

قرأ الجمهور (ثلاثةٍ، وخمسةٍ) بالجر، الأولى للإضافة والثانية للعطف عليها، وقرأ ابنُ أبي عبلةَ (ثلاثةٌ وخمسةً) بالنصب فيها[4].

---

(1) الكشاف: 632/1

(2) الإنصاف: 158، والتبيين: 341، وأسرار العربية: 147

(3) المجادلة: 7

(4) البحر المحيط: 235/8، وانظر القرطبي: 279/17، ومعاني الفرّاء: 140/3، والفخر الرازي: 265/29

ووجهها الزمخشري على الحال، وقال: قرأ ابنُ أبي عبلة (ثلاثةً) و(خمسةً) بالنصب على الحال بإضمار يتناجون، لأنّ (نجوى) يدلّ عليه أو على تأويل نجوى بمتناجين)[1]، وجاء في الكشاف مثلُ هذه التوجيهاتِ، بناء على نظريةَ العامل[2].

(1) الكشاف: 73/4، وانظر مشكل إعراب القرآن: 723/2، والبحر المحيط: 235/8

(2) الفاتحة: 7، البقرة: 217، التوبة: 38، التوبة: 61، يونس: 27، يونس: 28، طه: 98، الجاثية:4،5، وفي الكشاف على التوالي:71/1، 357/1، 189/1، 199/2، 234/2، 235/2، 552/2، 508/3،509

الفصل الثاني

المستوى الصّوتي

بات معروفاً في الدرس اللّغويّ المعاصر، أنّ الأصواتَ المتجاورةَ يؤثرُ بعضَها في بعض، وغالباً ما يكون هذا التأثيرُ ناتجاً عن قوانينِ التّطورِ اللّغوي، كالسّهولة والتّيسير، الذي يَسْعى إليه الناطقُ في أثناء نطقه، ذلك أنّ المتحدثَ يميلُ إلى تحقيقِ أكبر أثرٍ مُمكن بأقلّ جهد[1].

ونتيجة لذلك فقد عرفتْ اللّغةُ العربيّةُ بمستوياتها المختلفةِ مجموعةً من الظواهرِ الصوتيةِ، وسنقصر الحديثَ في هذا الفصل على بعض تلك الظواهرِ التي رصدتْها الدراسةُ في كشاف الزمخشري – موضوع الدراسة – التي كانت نتيجةً لتوجيه القراءات القرآنية، ومن هذه الظواهر:

1.2: قضايا التماثل الصوتي، وفيه:

1-الإبدال

2-اللهجات•

3-الإدغام

4-الإتباع

ثانياً: الهمز، وفيه:

1-همز غير المهموز

2-حذف الهمزة

3-حذف الهمزة بتعويض

4-حذف الهمزة بدون تعويض

ثالثاً: قضايا متفرقة:

1-التشديد والتخفيف

2-التقاء الساكنين

3-الحركات، وفيها:

---

(1) الصوتيات، مالبرج: 82

• هي ليست من قضايا التماثل الصوتي، ووضعها الباحث في هذا الموضع لصلتها بالموضوع.

4-تقصير الحركة

5-تسكين المتحرك

6-تحريك الساكن.

1.1.2 الإبدال:

حدّد علماءُ اللغةِ القدماءُ مصطلحَ الإبدالِ بأنّه إقامةُ حرفٍ مقام حرف غيره[1]، واستخدموا مصطلحاتٍ متعددةً للدلالة على هذا المعنى كالإبدال والتعويض والتعاقب والمعاقبة[2]، وقد تبعهم المحدثون في تحديد المصطلح، وتوسّعوا في دراسة التغيرات الصوتية، وقسموها إلى قسمين:

أ- التغيرات التاريخيّة: وهي مجموعة من التغيرات التي تطرأ على صوتٍ ما، نتيجة التحوّل في النظام الصوتي للّغة، إذ قد تؤدي هذه التغيرات إلى إنتاج صوت جديد، بغض النظر عن السياق الذي استعمل فيه[3]، وهو مقسوم إلى قسمين: مطلق، ومقيّد[4]

ب- التغير التركيبي: ويقصد به: "تلك التغيّرات التي تصيب الأصوات من جهة الصلات التي تربط هذه الأصوات بعضَها ببعض في كلمة واحدة، فهي لذلك مشروطة بتجمّعٍ صوتيٍّ معيّن، وليست عامة في الصوت في كلّ ظروفه وسياقاته اللغوية"[5]، وأهمُّ قوانينه قانونان: المماثلةُ والمخالفةُ.

إنّ عمليةَ التغيّرِ الصوتيّ (الإبدال) لا تحدثُ اعتباطاً وإنّما بسبب تجاور الأصواتِ وتأثيرها وتأثّرها ببعضها ميلاً إلى السهولة والتيسير في النطق غالباً[6].

---

(1) شرح شافية ابن الحاجب (المتن): 197/3

(2) انظر التطور اللغوي التاريخي: 111

(3) اللغة المؤابية في نقش ميشع: 38

(4) المدخل إلى علم الأصوات، صلاح الدين حسنين: 73، وانظر اللغة المؤابية : 38

(5) التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه: 22

(6) انظر دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، وقد ذكر أن الإبدال قد يكون بين الأصوات المتقاربة صفة أو مخرجاً أو تلك المتباعدة: 217 وما بعدها، وانظر: الإبدال في ضوء اللغات السامية دراسة مقارنة، ربحي كمال،: 95، 99.

لقد تعرضت اللّغةُ العربيّةُ إلى ظروفٍ خاصة بها، جعلتْ عمليةَ التطور الصوتيّ فيها محدودةً، فلم تبلغْ التغيراتُ فيها المدى المطلق، والمقصود هنا هو نزول القرآن الكريم، والذي شكّل نظامَه الصوتيُّ النظامُ المعياريّ للغة العربيّة، مما حدّ من نزعة الأصوات إلى التغيّر[1]، فقد فطن القرّاءُ منذ القدم لهذا، وخشوا أن يصيبَ النطقَ القرآني شيءٌ من التغيير الصوتي، فعنوا بوصف كلّ صوت عربي وصفاً دقيقاً[2]، وهذا ما أكده تتبعنا للقراءات القرآنية في كشاف الزمخشري فإننا وقفنا على أمثلةٍ قليلةٍ تمثّلُ ظاهرةَ الإبدال في القراءات التي سجّلتها الدّراسةُ، والتي غالباً ما تكون في مضمار الإبدال التركيبي، ومن ذلك:

بين السين والصاد:

ليس ثمة فرقٌ كبير بين السين والصّاد من الناحية الصوتيّة، فهما من الأصوات الأسنانية اللثوية المهموسة التي لا تتذبذبُ معها الأوتارُ الصوتيةُ، والسين هي مرقّق الصاد[3]، والفرق الوحيد بينهما هو أنّ الصادَ صوتٌ من أصوات النطق الثانوي[4]، أي أنّه صوتٌ مفخّم، وأمّا السّينُ فصوتٌ مرقّق[5].

وقبل عرضِ ما جاء من قراءات قرآنية تناوبتْ فيها السينُ والصّاد نودّ أن نشيرَ إلى أنّ إيثار الصاد على السين كان مشروطاً بالبيئة الصوتية، يقول ابن جني: "إذا كان بعد السين غينٌ أو خاء أو قاف أو طاء جاز قلبُها صاداً"[6].

وممّا جاء في الكشاف من قراءات تعاقب فيها الصوتان، في قوله: "اهدنا الصراطَ المستقيمَ"[7]، قرىء: (الصراط) يقول الزمخشري: "والصراط من قلب

---

(1) التغير التاريخي للأصوات: 13

(2) الأصوات اللغوية، إبراهيم، 179، 180

(3) انظر الرعاية لتجويد القراءة: 211، وانظر المدخل إلى علم اللغة: 47، وبحوث ومقالات: 234

(4) التغير التاريخي: 121

(5) الكتاب: 4/ 433- 434، وانظر علم اللغة العام، الأصوات العربية: 120

(6) سر الصناعة : 191/1، وعدّ أبو حيان هذا الإبدال لغة لبني العنبر، انظر البحر المحيط: 122/8

(7) الفاتحة: 6

السين صاداً لأجل الطاء كقوله: (بمصيطر)[1] في (بمسيطر)، وقد تشمّ الصاد صوت الزاي، وقرىء بهن جميعاً، وفُصحاهن إخلاصُ الصّاد، وهي لغةُ قُريش، وهي الثابتة في الإمام"[2].

فالذي سوّغ إبدال السين صاداً في هذه القراءة هو مجاورة الطاء، وهو ما يمكن أن نسميه في الدّرس الصوتيّ المعاصر: المماثلة المدبرة الجزئية في حالة الانفصال:

السراط ← الصراط

ويمكن توضيح ذلك صوتياً:

sirāṭ < ṣirāṭ

سراط صراط

فالسين صوت مرقق قد جاور الطاء وهو صوتٌ مفخّم، فأثّر الطاء في السين، فتحولت السينُ إلى نظيرها المفخّم وهو الصاد.

ويمكن لنا أن نتصور أن الذي سوّغ هذا الإبدال في هذه القراءة – أيضاً– هو صوت الراء، إذ يميل هذا الصوتُ إلى تفخيم بعض الأصوات المجاورة له[3].

وفي قولـــه تعالى: "وحافظوا على الصلوات والصلاة والوسطى"[4]، قرأ عبدالله وعلي (الوسطى) بالسين، وقرأ نافع (الوصطى) بالصاد[5].

وهذه القراءة من قبيل المماثلة الجزئية المدبرة في حالة اتّصال.

ومن هذا النوع–أيضاً– في قوله تعالى: "سخّر لكم... وأسبغ عليكم نِعَمَهُ"[6].

يقول الزمخشري: (وقرىء بالسين والصاد[7]، وهكذا كلّ سين اجتمع معها

---

(1) الغاشية: 22، قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم بالصاد، وقرأ الحلواني عن ابن عامر وغيره بالسين، انظر البحر المحيط: 464/8، والمحتسب: 2/ 356، إعراب القراءات السبع وعللها: 470/2، والسبعة: 185، 186 ، والمحرر :427/15، والدر المصون: 514/6.

(2) الكشاف: 68/1

(3) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: 28

(4) البقرة: 238

(5) الكشاف: 376/1، وانظر: البحر: 242/2، والقرطبي: 209/3، وغاية الاختصار: 433

(6) لقمان: 20

(7) البحر: 190/7، وسر صناعة الإعراب:191/1 ، الدر المصون: 390/5، وحاشية الشهاب:7/ 139

الغين والخاء، والقاف، نقول في سلخ: صلخ، وفي سَقْر: صَقْر، وفي سَالِغ: صالغ)[1]، وهذا ما أكدّه علماءُ اللّغة مِن أنّ السين تبدل صاداً إذا جاء بعدها أحدُ الأصوات المستعلية والمطبقة، وهي: القاف والخاء والطاء والغين[2].

يقول ابن عصفور: "... فكرهوا الخروج من تسفّل إلى تصعّد، فأبدلوا من السين صاداً ليتّجانسَ الحرفان"[3]، فعندما تُجَاوِرُ هذه الأصواتُ صوتَ السين، فإنّ اللسانَ يصعدُ عند نطقه بالسين إلى الأعلى ليقتربَ من مخرجها، فتقلب السينُ إلى نظيرها المفخّم وهو الصاد، وهو ما يعرف في الدرس الصوتي المعاصر بالمماثلة الجزئية المدبرة في حالة الانفصال،

ʾasbaġa	<	ʾaṣbaġa
أسبغ		أصبغ

وفي قوله تعالى: "والنخل باسقات"[4] ، جاء في الكشاف: "وفي قراءة الرسول "باصقات" بإبدال السين لأجل القاف"[5]، فيظهر من توجيه الزمخشري أنّ صوتَ السين انقلب صاداً لمجاورته القاف المستعلية، ويرى ابنُ جنّي أنّ السينَ في هذا النمط هو الأصل، وإنّما أُبدلت السينُ صاداً لمجاورتها القاف المستعلية، كما قالوا: "صَقْر" في "سَقْر"[6]، وقد وجّهها أبو حيان وفق المعيار اللهجي وعزاها إلى قبيلة بني العنبر[7].

واللافت للنظر أنّ علماءَ العربيّة قد عدّوا صوتَ السين هو الأصل في مثل الأنماط السابقة وغيرها[8]، بحكم البيئة الصوتية، وهذا صحيح، لكن ما نودّ أنْ نشيرَ إليه، هو أنّ صوتَ السينِ خارج هذه البيئة الصوتية، وهي مجاورته للعين أو الخاء

---

(1) الكشاف: 234/3

(2) انظر شرح المفصل: 51/10، والممتع في التصريف: 273، والبحر المحيط: 190/7،

(3) الممتع في التصريف: 273

(4) ق: 10

(5) الكشاف: 5/4، وانظر حاشية الشهاب: 68/8، والمحتسب: 282/2، وروح المعاني: 176/26

(6) المحتسب: 283/2

(7) البحر المحيط: 122/8

(8) انظر: سبأ:11، الكهف: 97، الطور: 37، الأحزاب: 19، وفي الكشاف على التوالي: 282/3، 499/4، 4 /26، 255/3، وانظر مثل هذا الإبدال والمعاقبة: 64، 65

أو القاف أو الطاء، فإنّه من غير المتوقع أن تُبدل السين صاداً، بل نتوقع أن تُبدلَ الصادُ سيناً، لأنّ الصادَ صوتٌ مفخم والسين صوتٌ مرقق.

السين والزاي:

تعاقب السين والزاي مسوّغ في العربيّة، فصوتُ السين هو النظير المهموس لصوت الزاي، ولا يختلف عنه إلا في صفة الجهر[1]، وللتخلص من صفة الجهر التي تحتاج إلى جهدٍ عضلي أكثرَ ممّا يحتاجه نطق السين، لجأت اللّغة بفعل التطوّر الصوتي إلى الهمس، وهو قانون غير ملزم[2]، آخذين بعين الاعتبار أنّه قد يحدث العكس فتتحول السين زاياً، كالقراءات التي رصدتها الدراسةُ في كشاف الزمخشري، ففي قولـــه تعالى: "اهدنا الصراط المستقيم"[3] قال الزمخشري: (وقد تشمّ الصاد صوت الزاي، وقرىء بهن جميعاً)[4]، ويقصد الزمخشري بقُرِىء بهن جميعاً: (السين والصاد والزاي) أي: الصراط السراط والزراط، وقد ذكرنا أنّ القدماءَ عدّوا السين هو الأصل في هذا النمط، وخالفهم من المحدثين إبراهيم أنيس: (أمّا ما روي عن الصراط والسراط، فيظهر أنّ الأصلَ هو النطق بالصاد بدليل ورودها في القرآن الكريم بالصاد، ثمّ تطوّرت حتى شاع فيها نطق آخر بالسين)[5].

والحقيقة أنّنا لا نستطيعُ أنْ نجزمَ بأصلية أحدهما؛ لأنّ العربية روتْ لنا أمثلة تعاقب فيها الصوتان، ولم يجزم كثيرٌ من العلماء القولَ في أيّ الصوتين أصل[6].

ثمّ إنّ ما يرويه ابنُ جنّي عن الأصمعي في اختلاف رجلين في نطق الصَّقْر يؤكد عدم الجزم في أصلية أحدهما على الآخر، يقول ابن جني: (رُوِّيتُ عن الأصمعي قال: اختلف رجلان في (الصَّقْر) فقال أحدهما: (الصَّقْر) بالصاد وقال الآخر(السَّقْر)

---

(1) النظام اللغوي للهجة الصفاوية: 100

(2) انظر التغيّر التاريخي: 67

(3) الفاتحة: 6

(4) الكشاف: 68/1.

(5) في اللهجات العربيّة: 128.

(6) انظر سر صناعة الإعراب: 189/1، وشرح المفصل: 51/10، والممتع في التصريف: 273.

بالسين، فتراضيا بأول وارد عليهما، فحكيا له ما هما فيه، فقال: لا أقول كما قلتما، إنما هو الزُّقْر)[1].

والذي دعانا لِسَوق هذا الكلام هو افتراض الزمخشري وغيره من علماء العربية أنّ صوتَ السين هو الأصل، وأنّه قد أُبدل صاداً خالصة أو بإشمامها زاياً، أو زاياً خالصةً[2].

وترى الدراسةُ أنّ ما ذهب إليه القدماءُ من أنّ السين أصلٌ في هذه القراءة، وأنّها أبدلت زاياً له ما يسوّغه في الدّرس الصوتيّ المعاصر، ذلك أنّ السين جاورت الطاء، والطاء صوت مفخّم أثّر في صوت السين المرقق، فتحوّل السين إلى نظيره المفخم وهو الصاد.

وأما (الزراط) بالإشمام، أي مزج الصاد بالزاي[3]، فهو تحوّل مبرر أيضاً من الناحية الصوتية، فالسين والزاي يتّفقان في المخرج، والاختلاف بينهما هو أن صوت السين مهموس والزاي صوت مجهور[4]، "ولولا الهمس الذي في السين لكانت زاياً"[5]. ولما جاورت السينُ صوتين مجهورين الراء والطاء انقلبت إلى نظيرها المجهور وهو الزاي، وبتأثير الإطباق الذي في الطاء، تحوّلت الزاي إلى صوتٍ مطبق، فتشكّل في هذا النمط صوتُ زاي مطبق، أطلق عليه القدماءُ إشمام الصاد زاياً[6].

وفي قولـــه تعالى: "ويجعل الرجس على الذين لا يعقلون"[7]، جاء في الكشاف: (وقرىء[8]: "الرّجز")[9]، فتحوّل السين إلى زاي في هذه القراءة يعود إلى

---

(1) الخصائص: 371/1، 498/2

(2) انظر البحر المحيط: 25/1 وحجة أبي عليّ: 27/1، وسرّ الصناعة: 179/1.

(3) إتحاف فضلاء البشر: 123، وانظر السبعة: 105

(4) والأصوات اللغوية، أنيس: 277، والقراءات القرآنية: 402، وانظر اللهجة الصفاوية: 109

(5) الرعاية لتجويد القراءة: 211

(6) دور اللهجة في توجيه القراءات: 117

(7) يونس: 100

(8) وهي قراءة الأعمش، وانظر البحر المحيط: 193/5، وحاشية الشهاب: 64/5

(9) الكشاف: 255/2

تأثرها بالراء المجهورة قبلها، فقلبت إلى نظيرها المجهور وهو الزاي[1]، ويمكن تمثيل ذلك صوتياً:

(ˀ)arriğza	<	(ˀ)arriğsa
الرجز		الرجس

وهي مماثلة مقبلة جزئية في حالة انفصال.

وجاء في لسان العرب: "الرجس ههنا بمعنى الرجز، وهو العذاب، قُلبت الزاي سيناً كما قيل: الأسد والأزد، ولعلّهما لغتان"[2]، وقال ابن جني:"وإذا ورد في بعض حروف الكلمة لفظان مستعملان، فالوجه وصحيح القضاء أنْ نحكمَ بأنهما كليهما أصلان منفردان، ليس واحدٌ منهما أولى بالأصلية من صاحبه"[3]، فربّما يكون كلٌ من (رجس) و(رجز) شاع في بيئة معينة تختلف عن الأخرى، فيكون كلٌ منهما أصلاً في بيئته، والذي يشجّعنا على ذلك، أنّ الزمخشري ذكر في قولـــه تعالى: "ويُذْهِبَ عَنْكُم رِجْزَ الشَّيطان"[4]، أنه قرىء[5]:"رجس الشيطان"[6]، فالذي حدث في هذه القراءة هو عكس القراءة الأولى، وربّما يكون إبدالُ الزاي سيناً أكثرَ مقبوليةً في اللّغة من حدوث العكس، فالزاي صوت مجهور[7]، فقد يسعى الناطقون أحياناً إلى التقليل من الجهد العضلي المبذول في نطق الزاي المجهور، وهذا يعني أنّ التخلّصَ من الجَهْر الموجودِ في صوتِ الزاي سيحوله إلى السين.

أمّا تحوّل السين إلى زاي فغالباً ما يكون تحوّلاً تركيبياً (سياقياً) في أول الأمر، ولكنّه يتّخذ السمتَ التاريخي (الاتفاقي)، لأنّ اللّغة تتبنّى صورتين صوتيتين

---

(1) التطور اللغوي مظاهره وقوانينه وعلله: 27،28

(2) لسان العرب: 106/6، وانظر تهذيب اللغة: 58/10، 610/10

(3) سر صناعة الإعراب: 1/ 190

(4) الأنفال: 11

(5) وهي قراءة أبي العالية، وذكرها السمين قراءة لابن عبلة، وقال ابن جني: فقراءة الجماعة (رجز الشيطان) معناه كمعنى رجس الشيطان، انظر المحتسب: 275/1، والمحرر: 234/6، وروح المعاني: 176/9، والدر المصون: 402/3.

(6) الكشاف: 147/2

(7) انظر الكتاب: 433/4، وعلم اللغة العام، الأصوات العربية: 120

لكلمة واحدة، إحداهما بالسين والأخرى بالزاي[1]، وهذا ما رجّحه ابنُ جنّي في قولـــه السابق بأنّ كلا الصورتين شاعت في بيئة خاصة بها، كما أننا نشير إلى أنّ رسمَ المصحف يؤكّدُ ذلك ففي سورة الأنفال رُسمتْ (الرجس) بالسين وفي سورة يونس بالزاي (الرجز).

وممّا يمكن عدهّ من قبيل ذلك من أنّ كلّ نمطٍ شاع في لهجة معينة، ويمكن عدّه أصلاً في بيئته، ما ذكره الزمخشري في قوله تعالى:"وأهشّ بها على غنمي"[2]، يقول: "وقرأ عكرمة (أهسّ) بالسين"[3]، فمن الناحية الصوتية لا يمكننا أنْ نتصورَ حدوثَ تعاقب بين الصوتين، فصوت السين لثوي احتكاكي مهموس[4]، فهو صوت سهل النطق، ولا يتوقّع تغير صفاته بسبب تدخل قانون السهولة والتيسير ولا سيما إلى صوت الشين الذي يوصف بأنه صوت مهموس[5]، ويوصف بالسهولة أيضاً[6]، لذلك لا يمكن أن نتصور تبادلاً بين الصوتين وفقاً لقانون السهولة، وإنّما يمكننا أنْ نتصورَ مسوغين لهذا التناوب:

أولهما: وجود تداخل في النطق بين السين والشين، وسببه وجود صوت ثالث قريب من السين والشين معاً، وهو الصوت الذي ذكره برجستراسر: "وأما السين والشين، فكانتا في الأصل ثلاثة أحرف: سيناً وشيناً وثالثاً لا نعرف نطقه الأصلي، وربما كان سيناً جنبية، ومخرجها من حافة اللسان أو شجرية ... وعلامتها(s) فصارت شيناً"[7]، وهذا ما ترجّحه الدراسة.

ثانيهما: أنّ كلا النمطين أصلٌ في ذاته، وله دلالته الخاصة به، ولا يمكن عدّه من الإبدال، فقد جاء في لسان العرب (والهسّ: زجر الغنم)[8]، (والهشّ: إذا خبط الشجر

---

(1) التغير التاريخي: 129

(2) طه: 18

(3) الكشاف: 533/2، وانظر المحتسب: 2/ 50، فتح القدير: 362/3، والدر المصون: 14/5

(4) الكتاب: 433/4، 434، وانظر علم اللغة العام: 120

(5) الكتاب: 433/4، وانظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس: 77

(6) انظر التغيّر التاريخي للأصوات في العربية : 222

(7) التطور النحوي للغة العربيّة، برجستراسر: 34، وانظر التغير التاريخي: 222

(8) لسان العرب: 65/15 (هسس)

وألقاه إلى غنمه)[1]، وأمّا ابن جنّي فلم يفصل بين النمطين في الدلالة، فقال:"أما(أهِشُّ) فيحتمل أن يكون: أميل بها على غنمي، إما لسوقها وإما لتكسير الكلأ لها بها، وأما (أهسُّ) فمعناها: أسوق"[2].

بقي أن نشيرَ هنا إلى أنَّ اللّغةَ العربيّةَ سجّلت أنماطاً لا بأس فيها من قبيل هذا التحوّل[3] .

الزاي والتاء:

رصدتْ الدّراسةُ قراءةً واحدةً كان فيها التّحولُ من الزاي إلى التاء وذلك في قوله تعالى: "إنّا خلقْناهُم منْ طينٍ لازبٍ"[4].

يقول الزمخشري: (وقرىء: لازم ولاتب[5] والمعنى واحد)[6] .

ذكرتْ الدراسةُ فيما سبق وصف صوت الزاي، فهو صوت لثوي احتكاكي مجهور، وأمّا التاءُ فصوتٌ لثويّ أسنانيّ انفجاريّ مهموس[7]، فيظهر لنا أنّ الفرقَ في المخرج ضئيل؛ لذا فإنّ إمكانيةَ حدوث التغيّر بين الصوتين ممكنة، غير أنّ ما يقلّل حجم هذا التغيّر هو أنّ الصوتين سهلان، ففي هذا النمط ربّما سعى المتكلم إلى التّخلُّص من صفة الجهر في الزاي التي تتطلب جهداً زائداً فأبدلها تاء، وقد عزا الفرّاء هذا الإبدال إلى قبيلة قيس[8]، قال: "وقيس تقول طين لازب، واللازب واللاتب واحد"[9]. يقول الطبري: "وربما أبدلوا الزاي التي في اللازب تاء فيقولون: طين لاتب، وذكر أن ذلك في قيس"[10]،

---

(1) لسان العرب: 65/15 (هشش)

(2) المحتسب: 50/4-51

(3) انظر التغير التاريخي: 222-228

(4) الصافات: 11

(5) انظر فتح القدير: 338/4، الدر المصون: 497/5، ومعاني الزجاج: 384/2

(6) الكشاف: 337/3

(7) الكتاب: 433/4، وانظر علم اللغة العام، الأصوات العربية: 120

(8) معاني الفرّاء: 384/2، وانظر لسان العرب: 167/13، 193/13، وتهذيب اللغة: 215/13، 220/13 والقرطبي: 69/15،

(9) معاني الفرّاء: 384/2، ولسان العرب: 167/13

(10) تفسير الطبري: 472/23، وانظر فتح القدير: 388/4، وروح المعاني: 75/23

وجاء عليه قول الشاعر[1]:

صداعٌ وتوصيمُ العظامِ وفَتْرَةٌ وغمٌّ مع الإشراقِ، في الجوفِ، لاتب

أي لازب واللازب: الثابت.

الباء والميم:

في الآية السابقة: "إنّا خلقناهم من طين لازب"[2]، جاء في الكشاف: "وقرىء: لازم[3]، ولاتب والمعنى واحد"[4].

فالباء والميم صوتان من الأصوات التي يكون مخرجهما من منطقة الشفتين أو من الأصوات التي تشترك في إنتاجها الشفتان أو إحداهما: كالباء والميم والفاء والواو وهذه الأصوات ليست من الأصوات صعبة النطق، غير أنّ تقارب مخرجها أدّى إلى نوع من التداخل بينها[5]، فهي أصواتٌ سهلةُ النطق، لذا لا يمكن أن نتصور أن تعاقبهما بتأثير قانون السهولة والتيسير، وإنّما يمكن أن نعيد هذا التعاقب إلى قرب المخرج أو السياق الصوتي أو إلى أخطاء السمع أحياناً[6].

الباء والدال:

وردتْ قراءةٌ في الكشاف بالباء والدّال مع الحفاظ على الدلالة نفسها في قوله تعالى: "فكان قاب قوسين أو أدنى"[7]، جاء في الكشاف[8]: (وقرأ زيد بن عليّ: (قاد)، وهو المقدار)[9]، وصوت الدّال لثويّ أسنانيّ انفجاريّ[10]، وأمّا صوت الباء

---

(1) من إنشاد أبي الجراح في اللسان: 167/13، وديوان الأدب: 275/3، وتاج العروس: 198/4، والعين: 4/ 440.

(2) الصافات: 11.

(3) انظر روح المعاني: 75/23، وفتح القدير: 388/4

(4) الكشاف: 337/3، وانظر معاني القراء: 384/2، وتاج العروس: 198/4، 205/4

(5) التغير التاريخي: 199

(6) نفسه: 120، وانظر التطور اللغوي: 110

(7) النجم: 6

(8) الكشاف: 28/3

(9) قراءة زيد بن علي في الكشاف: 28/3، والقرطبي: 90/17، وروح المعاني: 48/27، وقراءة ابن مسعود وأبي رزين في زاد المسير: 66/8

(10) النظام اللغوي: 84

فكما ذكرنا سابقاً، فهو صوتٌ شفوي ضعيف[1]، والصوتان مجهوران[2]. وفي هذا النمط لا نتوقع أنْ يُبدلَ صوتُ الباء الضعيف إلى صوتٍ أقوى منه وهو صوت الدّال، وما يمكن قولـــه في مثل هذا؛ إما أنّ لهجةً معينةً كانت تؤثرُ صوتَ الدال على الباء، أو يمكن عدّهما من الأصوات المتداخلة التي تكون قابلة لأخطاء في السمع فيها. واحتمالٌ ثالث أن يكون كلٌّ منهما أصل والمعنى فيهما واحد، جاء في اللسان:"قاد قوس أي قدر قوس.. وقاب قوسين أي قدر قوسين"[3].

الثاء والفاء:

يحتاج الناطق بصوت الثاء إلى جهدٍ عضلي كبير، إذْ إن مخرجه من بين الأسنان[4]، لذا عمد الناطق للتّخلّص من صفة بين الأسنان فيه إلى تقديم مخرجه إلى الأمام قليلاً، فكان أقرب الأصوات إليه صوت الفاء، لأنّ الفاءَ هو الصوت الوحيد الشفوي الأسناني، وقد عدّ كثيرٌ من العلماء أنّ صوت الثاء في عملية التحوّل الصوتي هو الأصل[5]، فيكون السبب في هذا الإبدال هو قانون السهولة والتيسير[6]، ونشير إلى أنّ رمضان عبدالتواب كان قد أشار إلى أن تطور الثاء إلى الفاء قد يعود إلى الخطأ السمعي[7].

وقد ظهر مثل هذا التعاقب في بعض القراءات القرآنية في الكشاف، ففي قولـــه تعالى: "ممّا تُنْبِتُ الأرضُ من بقلها وقثائها وفومها"[8]، يقول الزمخشري: (وفومها: الحنطة، وقيل الثّوم، ويدلّ عليه قراءة[9] ابن مسعود: وثومها)[10].

---

(1) الأصوات اللغوية (محمد الخولي): 37، 96

(2) الكتاب: 434/4

(3) لسان العرب: 213/12(قوب)

(4) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس: 47

(5) الأصوات اللغوية (السابق): 47، وانظر دراسة الصوت اللغوي: 119، 142

(6) انظر دروس في علم أصوات العربيّة: 45 ومن أسرار اللغة، أنيس: 79، وفصول في فقه العربية: 47

(7) انظر لحن العامة والتطور اللغوي: 36

(8) البقرة: 61

(9) انظر البحر المحيط: 233/2، ومعاني القراء: 1/ 41، والمحتسب:88/1، والرازي: 107/3.

(10) الكشاف: 285/1

ويظهر من قول الزمخشري احتمالان: أولهما: يمكن أن يكون كلٌ من النمطين (الثوم والفوم) له دلالة تختلف عن الآخر، وثانيهما: أنّ الفوم لهجة في الثوم[1]، فمن الممكن أنْ يكون الأصلُ بالثاء (ثوم) ولصعوبة نطق الثاء -كما ذكرنا- فإنّ اللغة نَحَتْ باتجاه تقديم مخرج الثاء إلى الأمام لتتحوّل إلى فاء، ميلاً إلى السهولة والاقتصاد في الجهد، والذي يدعونا إلى ترجيح هذا الرأي ورود مثل هذا الإبدال كثيراً في كتب الإبدال والمعاجم[2]، كما وردت قراءة أخرى في الكشاف تعزّز هذا. في قوله تعالى: "فإذا هم من الأجداث إلى ربهم ينسلون"[3]، يقول الزمخشري: (والأجداث القبور، وقرىء[4] بالفاء)[5].

والسبب الذي يجعلنا نميل إلى أنّ صوتَ الثاء هو الأصل وأنّه تطوّر إلى الفاء بفعل قانون السهولة والتيسير، ما جاء في الممتع لابن عصفور وفيه: "والأصل الثاء لقولهم في الجمع أجداث ولم يقولوا أجداف"[6]، ويقول ابن جنّي: "وقالوا: أجدثتُ له جدثاً، ولم يقولوا أجدفتُ، فهذا يريك أنّ الفاء بدل من الثاء، ألا ترى الثاء أذهب في التصريف من الفاء"[7]. وقد عدّ أبو حيان (جدث) بالثاء لهجة للحجاز، (جدف) بالفاء لهجة تميم[8]. وقد وجّه الزمخشري قراءة (جدث) في (حَدَب) في قوله تعالى:"وهم من كلّ حَدَبٍ يَنْسلون"[9]، وَفْقَ المعيار اللهجي السابق، يقول: وقرأ ابن عباس[10]: (من كلّ جدث)، وهو القبر، الثاء حجازية والفاء تميميّة"[11].

---

(1) انظر لسان العرب: 243/11 (فوم)

(2) انظر لسان العرب: 90/1 (أرف)، الإبدال والمعاقبة ابن السكيت: 89، 125، والأمالي: 34/2

(3) يس: 51

(4) انظر القرطبي: 40/15، والدر المصون: 488/5، وروح المعاني: 32/23

(5) الكشاف: 325/3

(6) الممتع في التصريف: 275، وانظر اللهجات العربية في التراث: 417/2

(7) المحتسب: 66/2

(8) البحر المحيط: 339

(9) الأنبياء: 96

(10) انظر المحتسب: 66/2، مختصر ابن خالوية: 93، وروح المعاني: 92/17، والدر المصون: 112/5

(11) الكشاف: 584/2، وفي نسخة دار المعرفة (الباء) تميمية، وأظنه خطأ مطبعي والصواب ما أثبتناه، وانظر دار إحياء التراث: 136/3

وما زالت ظاهرةُ إبدالِ الثاء فاء شائعةً في بعض اللهجات العربية، فهم يقولون: "مَفَلاً" و"افْنَيْنِ وفَلافة" في: "مثلاً" و"اثنين وثلاثة"[1]، وقد سمعتُ مثلَ هذا في لهجة بعض الأردنيين.

الصاد والطاء:

تلتقي الصادُ والطاءُ في صفتين وهما الهمس والتفخيم[2]، كما أنّ الصوتين متقاربان في المخرج، فالصاد لثوي، وأما الطاء فلثوي أسناني، ويختلفان في صفتي الشدّة والرّخاوة، فالصاد صوت رخو (احتكاكي) والطاء صوت شديد (انفجاري)[3]، وبناءً على هذا الوصف لكلا الصوتين، فإنّ احتمالية التعاقب بينهما ضئيلة، فالصوتان مفخمان، ولا يوجد مسوّغ كاف للتغيير من صوت مفخم إلى صوت آخر مفخم[4].

وقد رصدتْ الدراسة قراءة يمكن عدّها من باب الإبدال بين هذين الصوتين في قولـــه تعالى: "وما تَعْبدونَ من دُون الله حَصَبُ جهنم"[5]، يقول الزمخشري: (وقرىء[6]: "حَطَب" و"حَضَب" بالضاد متحركاً وساكناً)[7].

أشرتُ سابقاً إلى أنّ التناوبَ بين الصّوتين واردٌ في اللّغة وإنْ كان محدوداً غير أنّني وفي أثناء متابعتي لهذه الأنماط: (حصب، وحطب، وحضب) وجدت بعضَ العلماء يفرّقون في دلالة كلّ نمطٍ عن صاحبه، فجاء في زاد المسير أنّ الحصب: كلّ ما يُرمى في النار، وأمّا الحطب: فهو ما توقد به، ما تهيج به النار وتذكى[8].

---

(1) انظر ظواهر نادرة : 31، 36.

(2) انظر النظام اللغوي: 118،109، والتغير التاريخي: 117

(3) سر صناعة الإعراب: 189/1، 195/1

(4) انظر التغيّر التاريخي: 118

(5) الأنبياء: 98

(6) انظر الإتحاف: 312، والرازي: 224/22، ومختصر ابن خالويه: 93، ومعاني الفرّاء: 212/2، والمحتسب: 66/2

(7) الكشاف: 584/2

(8) زاد المسير: 390/5، 391

وفي مقابل ذلك فقد عدّ بعضُ العلماءِ أنّ معنى (حصب وحطب) واحد[1]، ومنهم من عدّ الحصبَ لغةً في الحطب، جاء في اللسان: الحَصَبُ في لغة أهل اليمن: الحطب[2]، والحطب لغة قريش[3]، ومن العلماء من عدّ حَصَب غيرَ عربيّة، وعدّها ابنُ منظور من النوادر[4].

والذي يمكن أنْ نرجّحَه في هذا أنه من الممكن أن يكونَ كلٌّ من النمطين قد شاع في بيئة استعماليّة معينة، وإنّ البحثَ في أصلية أيٍّ منهما يمكن ردّه إلى كثرة الاستعمال، فيكون الحطبُ هو الأصل، ومالت بعضُ اللهجات إلى صفة الرخاوة التي في صوت الصاد.

أمّا بالنسبة للطاء والضاد في (حطب وحضب)، فالضاد الحديثة هي صوت لثوي أسناني مفخم انفجاري مجهور (مطبق)[5]. وعلى هذا فإنّ نظيرَها هو صوتُ الطاء القديمة[6]، في حين وصفَها سيبويه بأنّها لا نظير لها من الأصوات العربية بسبب انفرادها في صفة المخرج، وربّما كانت الضادُ الحاليةُ هي الطاء القديمة التي وصفها سيبوية[7]، لذا يرى بعض الباحثين أن الضاد التي وصفها سيبويه قد فقدت من النظام الصوتي في العربية، وحلّت محلّها الطاء المجهورة، ثمّ بفعل قوانين التّطوّر اللّغوي حلّت طاءٌ مهموسةٌ محلّ الطاء المجهورة[8]، وهذه الطاء من الحروف غير المستحسنة عند سيبويه، ولا كثيرة في لغة من تُرتضي عربيته[9].

والذي نبغي الوصول إليه من هذا العرض الموجَز، أنْ نرجّحَ أنّ العربيّة قد احتفظت ببعض الأمثلة التي اختلط فيها نطق الضاد بالطاء، لأنّ العربَ الذين

---

(1) انظر تهذيب اللغة:260/4،ولسان العرب:137/4(حصب) و147/4 (حضب)، ومعاني القرّاء: 212/2 والقرطبي:344/11، والصنعاني:30/3، وفتح القدير:53/1، وتفسير الثوري:205/1، وروح المعاني: 96/17

(2) اللسان:137/4

(3) انظر التبيان في تفسير القرآن: 289/1

(4) انظر الإتقان، البزي:399/1، والتبيان في تفسير القرآن: 298/1، لسان العرب:136/4

(5) علم اللغة العام، الأصوات العربية: 104، 105، وانظر النظام اللغوي: 114

(6) علم اللغة العام، الأصوات العربية: 104

(7) انظر النظام اللغوي للهجة الصفاوية: 114

(8) انظر التغير التاريخي: 234

(9) الكتاب: 432/4

تحولت لديهم الضاد إلى ظاء، حافظوا على الصفة القديمة للظاء، وهي الجهر، بعد أنْ فقدتْ الضادُ وجودُها نهائياً عندهم[1]، وعلى ذلك تكون (حصب، وحطب، وحضب) لهجات استُعملت في بيئات مختلفة، وكلّها بمعنى واحد.

اللام والراء:

صوتُ الراء في العربيّة صوتٌ مكرّر، وهو صوت لثوي مجهور[2]، وأما صوت اللام فهو صوت أسناني لثوي جانبي مجهور[3]، وهما من الأصوات المائعة، ويبدو من هذا الوصف أنّ الصوتين يشتركان في صفتي اللثويّة والجهر، لذا فإنّه من المحتمل أن يتعاقبا، ممّا يؤدي أنْ ينقلب أحدهما إلى الآخر، وقد جاء من ذلك في الكشاف: في قولـــه تعالى: "فكان كلُّ فِرْقٍ كالطّودِ"[4]، وقرىء: (كلٌ فِلْق[5]، والمعنى واحد)[6]، وجاء في لسان العرب: "يقال: هو أبْيَنُ من فلَق الصّبح وفَرَق الصبح"[7]، فالتعاقب بين الصوتين كما ذكرت وارد[8]، غير أنّنا نودُّ الإشارة إلى إمكانية إرجاع مثل هذا التعاقب إلى المشابهة الصوتية[9]، لأنّ كلا الصوتين من الأصوات المتوسطة[10]، فمن غير المرجّح أنْ يكونَ تعاقبُهما بفعل قانون السهولة والتيسير. وفي قولـــه تعالى: "فإذا بَرَق البصر"[11]، جاء في الكشاف: (وقرأ أبو السّمال: "بَلَق")[12]، واللافت في هذه القراءة أنّ الزمخشري وغيرَه قد عدّوا كلا

---

(1) التغير التاريخي: 235

(2) علم اللغة العام، الأصوات العربية: 129، وانظر الأصوات اللغوية (الخولي): 95

(3) علم اللغة العام: 129

(4) الشعراء: 63

(5) قراءة أبي الجوزاء وعاصم الجحدري، انظر مختصر ابن خالويه: 107، الرازي: 139/14، ومجالس العلماء للزجاجي: 248، وفتح القدير: 102/4، والدر المصون: 276/5

(6) الكشاف: 115/3

(7) اللسان: 220/11 (فلق)

(8) انظر الإتقان، البزي: 239/2، والبحر المحيط: 20/7

(9) التغير التاريخي: 247

(10) الأصوات اللغوية (أنيس): 67

(11) القيامة: 7

(12) الكشاف: 191/4

النمطين ذا دلالة مختلفة، فبَرق: تحيّر فزعاً، وفتح عينيه من الفزع، وبَلق من بلق الباب إذا فتحه[1]، ويظهر من كلتا الدلالتين أنّهما تعودان إلى معنًى واحدٍ وهو الفتح[2]، مما يرجّح أنْ يكون أحدهما مقلوباً عن الآخر، وهذا ما أكدّه بعضُ العلمابقولهم: ويمكن أن تكونَ اللامُ بدل الراء فهما يتعاقبان، في بعض الكلم نحو نَثَر ونَثَل ووَجَر ووجَل[3]، وسجّلت معاجمُ اللّغة كلماتٍ كثيرةً ترِدُ بالراء مرّة وباللام مرّة أخرى[4].

الكاف والقاف:

وصف سيبويه صوتَ القاف بأنّه صوتٌ حنكي مجهور[5]، في حين تصفه الدراساتُ الصوتيةُ الحديثةُ بأنّه صوتٌ لهويّ مهموس[6]، وربّما يعود هذا الخلافُ إلى أنّ للقاف ألوفونين، أحدهما مجهور وهو ما وصفه القدماء، وأما الألفون الثاني فهو المهموس الذي استقرّ عليه النظامُ الصوتي للمستوى الفصيح للعربية[7]، وأما صوتُ الكافِ فهو صوتٌ حنكي مهموس[8]، وهما من الأصوات الشديدة[9]، فالصوتان قريبا المخرج، ويشتركان في بعض الصفات، وخصوصاً ألفون القاف الحديثة، حتى القاف القديمة المجهورة تكاد تكون النظيرَ المجهورَ لصوت الكاف[10]، هذا التقارب أوجد كثيراً من الأنماط اللّغوية التي تستخدمُ صورتين إحداهما بالكاف

---

(1) انظر لسان العرب: 66/2، 67 (برق)، و144/2 (بلق)، والكشاف: 191/4، وتفسير البيضاوي: 42/5، وتفسير أبي السعود: 65/9

(2) انظر مختصر ابن خالويه: 165

(3) البحر المحيط: 385/8 و386، وروح المعاني: 139/29، ومجالس العلماء للزجاجي: 247، والدر المصون: 6/ 427

(4) انظر لسان العرب: 2/ (بلسم)، و2/ (بلم)، و2/ (تلع)، و3/ (جرسم)، و3/ (جرم، و5/ (خزل))

(5) الكتاب: 433/4، 434

(6) علم اللغة العام: 109

(7) دراسات في فقه اللغة: 208، وانظر النظام اللغوي: 135

(8) الكتاب: 433/4

(9) نفسه: 433/4، 434

(10) التغير التاريخي: 88

والأخرى بالقاف ومن هذه الأنماط: في قوله تعالى: "وإذا السَّماءُ كُشِطَتْ"[1]، جاء في الكشاف:"وقرا ابنُ مسعود[2]: قُشِطت، واعتقاب الكافِ والقافِ كثيرٌ، يقال: لَبَكْتُ الثريدَ ولبقْتُهُ، والكافور والقافور"[3].

وفي قولـــه تعالى: "وأمّا اليتيمَ فلا تَقْهر"[4]، يقول الزمخشري: (وفي قراءة ابن مسعود: فلا تَكْهر)[5]، وجاء في لسان العرب: كَهَرَهُ وقَهَرَه بمعنًى، ومنه قراءة عبدالله بن مسعود السابقة، ويقول ابن منظور: وزعم يعقوب أنّ كافَهُ بدلٌ من قاف تقهر[6].

وعزا الفرّاء هذه اللهجةَ إلى بني أسد[7].

فربّما تكون قبيلةُ بني أسد قد قدّمتْ مخرجَ القافِ قليلاً فكانت الكاف. وما زلنا نسمع اليوم في لهجاتنا المعاصرة شيئاً من ذلك، فأهل الأرياف في فلسطين نسمعهم يقولون: (كتلة) في (قتلة) و(أكول) في (أقول)[8].

ويبدو أنّ صوتَ القاف صعبٌ في نطقه، فقد شهد تطوّراتٍ مختلفةً، فزيادة على تطوّره إلى صوت الكاف، فقد تطوّر في بعض اللهجات إلى صوت الغين كما في لهجة أبناء السودان[9]، ولهجة بعض أبناء جنوب الأردن في قرى الحمايدة[10].

---

(1) التكوير: 11

(2) انظر معاني القراء: 241/3، ومختصر ابن خالويه: 169، 175، إعراب القراءات السبع وعللها:489/2، روح المعاني: 71/30

(3) الكشاف: 223/4

(4) الضحى: 9

(5) انظر الفخر الرازي: 220/31، والطبري: 149/30، والمحرر: 492/15، ومعاني الفراء: 274/3

(6) اللسان: 125/13، وانظر كتاب الإبدال: 114، وكتاب الإبدال والمعاقبة: 78-79

(7) معاني الفراء: 274/3، وانظر كتاب الإبدال: 114

(8) انظر منهج أبي حيان في اختياراته: 47

(9) انظر لحن العامة والتطور اللغوي: 54، وفي صوتيات العربية: 106

(10) التغير التاريخي: 69، والأنماط اللغوية:44

الجيم والياء:

مخرجُ صوتِ الجيم المركبة (g) هو مخرج الياء نفسه، فهما يخرجان من الغار أو من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى وهما صوتان مجهوران[1]، والفرق بينهما أن الجيم تجمع بين الشدّة والرخاوة (الانفجار والاحتكاك)[2].

وبناءً على هذا الوصف فإنّ اللغةَ سجّلت تبادلاً بين الصوتين، وهذا متوقع بالنظر إلى صعوبة الجيم الناجمة عن سمة التركيب فيه[3].

ومما جاء في الكشاف:

في قولـــه تعالى: "ولا تَقْرَبا هذه الشّجَرَةَ"[4].

يقول الزمخشري: "وقرىء[5]: الشّجرة بكسر الشين، والشِّيرة بكسر الشين والياء، وعن أبي عمرو أنّه كرهَها، وقال: يقرأ بها برابرةُ مكّةَ وسودانها"[6].

وقد عدّ الزمخشري قلبَ الجيم ياء في الشجرة في هذه القراءة لهجةً، ولم يعزها، ويظهر ذلك في توجيهه لقولـــه تعالى: "إنّ شَجَرَةَ الزّقُوم"[7]، يقول الزمخشري: (وقرىء[8]: إنّ شِجَرَةَ الزّقوم، بكسر الشين، وفيها ثلاث لغات: بفتح الشين وكسرها، وشيرة بالياء)[9].

وقد وصف أبو حيان هذه القراءة بأنّها قراءة صحيحة وأنّها لغة، يقول: "قال الرياشي سمعتُ أبا زيدٍ يقول: كنّا عند المفضّل وعنده أعراب، فقلتُ: إنّهم يقولون شيرة، فقالوا: نعم، فقلت له: قل لهم يصغرونها، فقالوا: شُيَيْرة"[10]، فالقراءة لها وجه

---

(1) الكتاب: 433/4، 434/4

(2) فقه اللغات السامية:48، وانظر فصول في فقه العربية: 132، والنظام اللغوي: 66، ومنهج أبي حيان:470

(3) التغير التاريخي: 85

(4) البقرة: 35

(5) البحر: 158/1، والمحتسب: 73/1، والقرطبي: 304/1

(6) الكشاف: 273/1

(7) الدخان: 43

(8) انظر البحر المحيط: 158/1، 39/8، وحاشية الشهاب: 12/8، والرازي: 252/27

(9) الكشاف: 506/3

(10) البحر المحيط: 158/1

في العربية ولا ينبغي أنْ تكره، لأنّها لغةٌ تروى عن أعراب أفحاح يصغرونها على (شُيَيْرة)، وأنشد الأصمعي:

تَحْسَبُهُ بَيْنَ الأَنام شِيرَةْ[1]

وينسب إبدال الجيم ياء إلى بني حنظلة وبني سعد وبني تميم[2].

وروى أبو زيد أنّ بعضَ بني تميم قال: (شِيرة) للشجرة، وعلى ذلك أنشدت أم الهيثم[3]:

إذا لَمْ يَكُنْ فيكُنَّ ظلٌّ ولا جَنىً فأبْعَدَكُنَّ اللهُ من شِيراتِ

تريد: شجرات.

ولهذه اللهجة امتداداتٌ كثيرة في شرق الجزيرة العربيّة وفي الكويت وسيف البحرين، فما زلنا نسمعهم يقولون: رِيَّال وديايَة، في رجّال ودجاجة[4].

ونشير إلى أنّ عكس هذه الظاهرة وهو قلب الياء جيماً هو ما يعرف بالعجعجة وتنسب إلى قبيلة قضاعة، كقول الراجز[5]:

خالي عُويفٌ وأبو عَلِجّ

المطعمان الشحم بالعَشِجّ

وبالغداةِ فِلَقَ الـــــبَرْنِجّ

ويريد: أبو عليّ، وبالعشيّ، والبرنيّ.

---

(1) بلا نسبة في اللسان: 24/8 (شجر) وفيه الأكام بدل الأنام، والمحتسب: 74/1، وسر الصناعة: 288/2

(2) فصول في فقه العربية: 133

(3) بلا نسبة في شرح الأشموني: 859/3، والمقاصد النحوية: 589/4

(4) فصول في فقه العربية: 133، 134، وانظر منهج أبي حيان: 470

(5) الكتاب: 182/4، وشرح شافية ابن الحاجب: 287/2، وفيها (اللحم) بدل الشحم، وسر الصناعة: 161/1، وفيه (عمّي) بدل خالي، والمفصل: 491،490، وفيه (كُتَل) بدل فلق، وشرح التصريح: 367/2، وشرح المفصل: 74/9

الهمزة والهاء:

يشتركُ صوتا الهمزة والهاء في المخرج، فكلاهما يخرجُ من أقصى الحلق[1]، والفرق بينهما في صفة الانفجار، فالهمزة صوتٌ انفجاري (شديد)، وأمّا الهاء فصوتٌ احتكاكي مهموس[2].

إذن فإنّ إمكانيةَ التّبادلِ بينَ الصوتينِ أمرٌ وارد، وقد سجّلت العربيّةُ أنماطاً كثيرة تناوبَ فيها الصوتان، والراجح أنّ سببَ هذا التناوبِ هو قانون السهولة والتيسير، إذ إنّ الهمزةَ أصعبُ في النطق من الهاء، وممّا رصدته الدراسةُ في الكشّاف: - في قوله تعالى: "ألاّ يَسْجدوا لله"[3] فيقول الزمخشري: (وفي حرف عبدالله وهي قراءة[4] الأعمش: هلا وهلا بقلب الهمزتين هاء، وعن عبدالله هَلا تَسجدون بمعنى ألا تسجدون على الخطاب)[5] ، والمقصود بقراءة الأعمش (هَلَا وهلَا) أنّ (ألاّ) قرئت بالتشديد والتخفيف[6]، ومن ثمّ، فقد تمّ إبدالُ الهمزةِ في كلتا القراءتين وفق قانون السهولة والتيسير السابق ذكرُه. وقد عزا الزمخشري إبدالَ الهمزة هاء إلى قبيلة طيّء[7]، وأورد عليها شاهداً، وهو قول جميل بثينة[8]:

وأتى صواحبُها فقُلْنَ: هَذا الذي مَنَح المَودّةَ غيرَنا وجَفَانا

ويريد أذا الذي.....

وروى اللحياني أمثلة على ذلك في مثل (هرحت الدابة) و(هردتُ الشيء) و(هيّاك)[9] ويريد (أرَحتُ وأردتُ وإيّاك).

---

(1) الكتاب: 433/4

(2) النظام اللغوي: 154

(3) النمل: 25

(4) انظر البحر: 68/7، وحاشية الشهاب: 43/7، ومعاني الفراء: 290/2، وشرح التسهيل: 228/3

(5) الكشاف: 145/3

(6) أشار الزمخشري إلى أن (ألاّ) قرئت بالتشديد والتخفيف، انظر هذا البحث: 396.

(7) المفصل: 486، وانظر الممتع في التصريف: 264

(8) في الديوان: 196، وهو في سر الصناعة: 110/2، وشرح شافية ابن الحاجب: 224/3، وشرح المفصل: 43،42/10

(9) المفصل: 486، وانظر سر الصناعة: 110/2، والممتع في التصريف: 264، وانظر الأنماط اللغوية النادرة، دراسة في نوادر اللحياني: 34-37.

ومسألة أخرى نودُّ أنْ نشيرَ إليها هنا، وهي قراءة عبدالله (هَلا تَسْجدون) بمعنى ألا تسجدون، فهي وإنْ خالفتْ رسمَ المصحف، إلاّ أنّ لها وجهاً في العربيّة، فتكون (ألا) مخففة للتنبيه[1] أو الحضّ وتكون (أنْ) المدغمة في (ألاّ) المشدّدة ساقطة منها، وبناءً على ذلك يكون الفعلُ بعد (هلا) أو (ألاّ) المخففتين مرفوعاً وهو يسجدون، وفي قولــه تعالى: "إيّاكَ نَعْبُدُ وإيّاكَ نَسْتَعِيْنُ"[2]، يقول الزمخشري[3]: وقريء[4]: وهيّاك، بقلب الهمزة هاء، ويورد عليها شاهداً لطفيل الغنوي[5]:

فهياك والأمرَ الذي إنْ توسعتْ مَوَارِدُه ضَاقَتْ عليكَ مَصَادرُه

وأراد فإيّاك.

وربّما يكون ما ذهب إليه إبراهيم أنيس صحيحاً، إذْ تُبْدِلُ بعضُ اللهجاتِ المتحضرة الهمزةَ هاءً لكي تتخلص من صفة الشّدة والانفجارية اللتين تميل لهما القبائل البدوية[6]، ويعزز هذا أنّنا ما زلنا نسمع[7] اليوم أهلَ ريفِ اللاذقية يقولون في (أنتَ): (هَنْتَ).

الواو والياء:

الواو صوت لين، ومخرجه ومخرج الياء يتّسع لهواء الصوت أشدّ من اتّساع غيرها[8]، ومخرج الواو من الشفتين، وأما صوت الياء فمن وسط الحنك الأعلى[9]،

---

(1) الكشاف: 145/3

(2) الفاتحة: 5

(3) الكشاف: 63/1

(4) انظر القرطبي: 146/1، وشرح المفصل: 42/10

(5) ديوان طفيل الغنوي: 102، وبلا نسبة في الإنصاف: 175، وفيه: (المصادر) بدل (مصادره)، وسر صناعة الإعراب: 107/2، وشرح شافية ابن الحاجب: 223/3، وشرح المفصل: 118/8، 42/10، والمحتسب: 40/1، والممتع في التصريف: 264

(6) في اللهجات العربيّة: 100

(7) في صوتيات العربيّة، محيي الدين رمضان: 85

(8) الكتاب: 435/4

(9) الكتاب: 433/4، 435

وبسبب هذه الخاصية فإنهما يعدّان صوتين يُسمّيان نصف حركة (علّة) (semi-vowel)[1].

وقد عدّ القدماءُ تناوبَ هذين الصوتين من باب الإبدال، وفي الدراسات اللّغوية المعاصرة هو نفورٌ من بعض الحركات المزدوجة إلى غيرها، أو من باب التّماثل الصوتي، كما سيظهر:

يقول الله تعالى: "إذْ أنْتم بالعُدْوَةِ الدنيا وهم بالعُدْوَةِ القصوى"[2]، جاء في الكشاف[3]:"والعُدْوَة: شطّ الوادي، بالكسر والضم والفتح، وقرىء بهنّ[4]، وبالعدْيَة على قلب الواو ياء، لأنّ بينها وبين الكسرة حاجزاً غيرَ حصين كما في الصبية"، ويظهر من قول الزمخشري أنّ الياءَ في قراءة (العِدْية) مبدلة من الواو في قراءة (العِدْوة)، وسوّغ أبو حيان هذا الإبدال لأجل كسرة العين[5]، فالحاجز بين الواو والكسرةِ ضعيفٌ وهو السكون، يقول ابن جنّي: "واعلَم أنّهم أبدلوا الياءَ من الواو إذا وقعتِ الكسرةُ قبلَ الواو وإنْ تراخت عنها بحرفٍ ساكن، لأنّ الساكنَ لضعفه ليس حاجزاً حصيناً، فلم يُعتَدّ فاصلاً، فصارت الكسرة كأنّها قد باشرتِ الواو"[6].

أما في الدّرس الصوتي المعاصر فإنّ ما يمكننا أنْ نتصورَه هو أنّ اللّغةَ فرّت في هذا النمط الاستعمالي من الحركة المزدوجة الصاعدة الواوية (wa) إلى حركة مزدوجة صاعدة يائية، لأنّ الياءَ أخفُّ من الواو

"al<idwati"> "al<idyati">

العِدْوَة العِدْية

وفي قوله تعالى: "الذين آمَنوا وعَملوا الصّالحاتِ طُوبَى لَهُم وحُسْنَ مآب"[7].

---

(1) علم اللغة العام، الأصوات اللغوية: 133، وانظر النظام اللغوي: 158، 162

(2) الأنفال: 42

(3) الكشاف: 159/2

(4) انظر معاني الأخفش: 323/2، والكشف: 491/1، والسبعة: 306، والنشر: 376/2

(5) البحر المحيط: 500/4

(6) سر صناعة الإعراب: 266/2، 267، وانظر البحر المحيط: 500/4

(7) الرعد: 29

يقول الزمخشري[1]: "وقرأ مكْوزةُ الأعرابي[2]: "طِيْبَى لهم، فَكَسَرَ الطَّاءَ لتسلمَ الياءُ"، فنحن أمام قراءتين الأولى (طوبى) بالواو، وأصلها بالياء، قلبت الياء واواً لضمّة ما قبلها: كمُوقن ومُوسر[3]، وقال ابنُ يعيش: "إنّ (فُعْلى) إذا كان اسماً وهو معتل العين بالياء، فإنّهم يقلبون الياء واواً لانضمام ما قبلها نحو (طوبى) و(كوسى) فهذه وإنْ كان أصلُها الصفةَ، إلاّ أنّها جاريةٌ مجرى الأسماء، لأنّها لا تكون وصفاً بغير ألف ولام، فأُجريت مجرى الأسماء التي لا تكون صفات، فطوبى أصلها (طُيْبى) لأنها من الطِّيْبَة"[4].

والقراءة الثانية (طِيْبى) قُرئت بالياء على الأصل، إلاّ أن الطاء كُسرت فيها لتسلم الياء.

والدّرس الصوتيّ المعاصرُ لا يُسَلِّمْ بهذا تماماً، وإنّما يفسّره كما يلي: فالقراءة الأولى التي وافقت رسمَ المصحفِ (طُوبى)، الأصل فيها (طُيْبى): ṭuybā إذْ تشكّل في بنيتها الحركة المزدوجة الهابطة(uy)، فتخلصت اللغةُ منها عن طريق إسقاط شبه الحركة (y) فتصير الكلمة (ṭubā)، ثمّ يعوّض عن المحذوف عن طريق مدّ الضمة: (ṭūbā)[5]، والمخطط الصوتي التالي يوضح ذلك:

ṭuybā	ṭubā	ṭūbā
(الأصل أو البنية العميقة وفيه الحركة المزدوجة الهابطة)	إسقاط شبه الحركة (y)	التعويض من خلال إطالة الحركة القصيرة
(طُيْبى)	(طُ•بى)	(طوبى)

أما القراءة الثانية (طِيبى) فالأصل فيها أيضاً (طُيْبى) حيث تأثرت ضمّةُ الطاء بالياء بعدها تأثراً مدبراً، فانقلبتْ إلى حركةٍ من جنسها وهي الكسرة، فصارت الكلمة:

---

(1) الكشاف: 359/2

(2) قراءة مكوزة الأعرابي في الكشاف: 359/2، وتفسير أبي السعود: 20/5، وفي البحر قراءة عن بكرة الأعرابي: 390/5

(3) الكشاف: 359/2، وانظر تفسير القرطبي: 316/9

(4) شرح المفصل: 98/10

(5) انظر أثر الحركة المزدوجة: 207

(ṭiybā)، ثمّ أسقطت شبه الحركة (y) لتكون (ṭibā)، فعوّضت اللغةُ عن المحذوف عن طريق إطالة الكسرة الحادثة[1]، بفعل عملية المماثلة لتكون (ṭībā)

ṭībā < ṭibā < ṭiybā < ṭuybā

طِيبى طِبى طِيبِى طُيْبِى

طيبى حذف شبه الحركة(y) البنية السطحية عملية المماثلة الأصل أو البنية العميقة

بعد التعويض وتشكل الحركة الهابطة(iy)

بإطالة الكسرة القصيرة

وتجدر الإشارة إلى أنّ كلا النمطين قد شاع في بيئة استعمالية معينة وهذا ما تُرجّحه القصةُ المعروفة عن الكسائي عندما أقرأ أحدَ الأعراب قوله تعالى: "طوبى لهم وحسن مآب" فقال الأعرابي: طيبى، فأعاد الكسائي طوبى، فقال الإعرابي: طيبى[2].

الواو والتاء:

لا توجد أيُّ صلةٍ بين صوتِ الواو والتاء لا من حيثُ الصفةُ ولا من حيثُ المخرجُ، فصوتُ الواو كما ذكرنا يصفه المعاصرون بأنّه نصف صحيح (شبه علّة) شفوي مجهور[3]، وأما التاء فصوت لثويّ أسنانيّ مهموس[4].

وقد رصدت الدراسةُ قراءةً في الكشاف أُبدلت فيها التاء من الواو، في قوله تعالى: "أرْسَلْنا رُسلَنا تَتْرى"[5]. يقول الزمخشري: (تترى: فعلى الألف للتأنيث لأنّ الرسل جماعة، وقرىء: "تَتْرًى")[6] بالتنوين، والتاء بدل من الواو، كما في تولج وتيقور، أي متواترين واحداً بعد واحدٍ من الوتر، وهو الفرد"[7]، وتسويغ هذا الإبدال عند علماء العربيّة القدماء أنّ الواو والتاء من حروف (سألتمونيها) التي قد تبدل في صيغة الافتعال وغيرها، فإذا كانت الواوُ مفتوحةً أو مكسورة أولا أبدلت تاءً، وهذا

---

(1) نفسه: 207

(2) الخصائص: 120/1، 379/1.

(3) النظام اللغوي: 158

(4) الكتاب: 423/4، وانظر التشكيل الصوتي، العاني: 72، 74، وفي صوتيات العربيّة: 140

(5) المؤمنون: 44

(6) الفخر الرازي: 101/23، والتبصرة: 604، ومعاني القراء: 36/2، والسبعة:446

(7) الكشاف: 32/3، 33، وانظر شرح المفصل (المتن): 38/10

إبدالٌ ليس بمطرد[1]، فمن ذلك قولهم: تراث من ورث... وتيقور، وزعم الخليل أنها من الوَقار[2] كأنّه حيثُ قال العجّاج[3]:

فإنْ يَكُن أمْسى البلى تَيَقُوري

ويقول سيبويه: وذلك قولهم تولج. وزعم الخليل أنها فَوْعَل، فأبدلوا التاء مكان الواو[4]، والزمخشري قاس (تترى) على ما ذكره الخليل وسيبويه، وأما اختيارهم للتاء بدل الواو فلأنهم: "رأوا مصيرهم إلى تغييرها لتغيّر أحوال ما قبلها، قلبوها إلى تاء لأنّها حرف جلد قوي لا يتغيّر بتغيّر أحوال ما قبله"[5].

وأحياناً يكون الهمزة[6] .

وأما الدّرسُ الصوتيّ المعاصرُ فلا يرى هذا من باب الإبدال لعدم وجود قرابة صوتية بين الصوتين لا من حيثُ المخرج ولا من حيث الصفة، ولهذا يمكن أنْ يكونَ تعليلُ القدماء من باب القياس الخاطىء[7]، وما الأمر إلا جنوح اللغة عن بعض الحركات المزدوجة لما فيها من ضعف، فيبدلونها بصوت أجلد منها أحياناً يكون الهمزة وأحياناً يكون التاء، وهذا ما يفسر وجود سابقة التاء في بعض الأنماط واللغوية[8].

watran	*atran	tatran
الأصل وترْى	حذف شبه الحركة	اجتلاب التاء قياساً خاطئاً وفيه الحركة المزدوجة الصاعدة (wa).

---

(1) الكتاب: 332/4

(2) نفسه: 332/4

(3) للعجاج في ديوانه: 340/1، والرّجزُ من شواهد الكتاب: 332/4، وشرح المفصل:38/10، والمنصف: 208، وفي اللسان: 257/15 (وقر).

(4) الكتاب: 333/4، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: 570/2

(5) شرح المفصل: 37/10، وانظر الكتاب: 334/4

(6) دراسات في فقه اللغة: 135

(7) انظر التطور اللغوي مظاهره وعلله: 74، والتطور النحوي، (برجشتراسر): 52، وانظر فقه اللغات السامية: 110

(8) انظر حول سابقة التاء: كتاب دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربيّة: 43-63، لمزيدٍ من التفصيل.

والحقيقةُ أنّه يمكننا تفسير عملية القياس الخاطىء، فقد نظر القدماء إلى صيغة الافتعال، فالنمط (تترى) مرّ بالخطوات التالية:

وتر > اوتتر > اتتر > اتّتر

watar >iwtatara >i*tatara >ittara

صيغة افتعل حذف شبه الحركة اجتلاب التاء

ثمّ يشتق فعلٌ جديدٌ من (اتتر) قياساً خاطئاً على الافتعال التي تكون فاؤها تاء، وهو (تتر) ومنه تشتق الاشتقاقات الجديدة.

2.1.2 اللغات واللهجات :

أودّ أنْ أشيرَ لأمرٍ منهجيّ قبلَ الولوج في معالجة القراءات القرآنية التي وصفت بأنّها لهجةٌ أو لغةٌ، فالباحثُ ارتأى وضْعَ هذا العنوانِ في هذا الموضع لما له من شديد صلةٍ في باب الإبدال السابق، وأشير أيضاً إلى أنّني أدرجتُ تحتَ هذا العنوان بعضَ المسائلِ التي تخصُّ أبواباً أُخرى، إلاّ أنّني ارتأيتُ أيضاً أن أضعَ معظمَ ما وصفه الزمخشري بأنّه لغةٌ تحتَ عنوانٍ واحد.

عرّف القدماءُ اللغة بأنّها: أصواتٌ يعبّرُ بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم[1]، وقيل: الكلام المصطلح عليه بين كلّ قبيلةٍ[2]، ويبدو أنّ علماء اللغة القدماء لم يميّزوا بين اللغة واللهجة، أما في الدراسات اللغوية الحديثة فيفصل العلماء بين اللغة واللهجة فصلاً تاماً، فهم يجعلون اللغة أوسع وأعمّ[3]، فهي بيئة لغوية واسعة تشتمل مجموعة من اللهجات تشترك في مجموعة من الظواهر اللّغوية، فالعلاقة بينهما علاقة العام بالخاص[4]، فاللهجة إذن: مجموعة من الصفات اللّغوية التي تنتمي إلى بيئةٍ معينةٍ، ويشترك في هذه الصفات جميعُ أفراد هذه البيئة[5].

---

(1) الخصائص: 87/1، وانظر الاقتراح: 38، والكليات:796.

(2) الكليات: 796

(3) انظر منهج أبي حيان: 414

(4) في اللهجات العربية: 17، وانظر منهج أبي حيان: 413 وما بعدها

(5) في اللهجات العربية: 17.

أما بخصوص اللّغة التي نزل بها القرآن فأغلبُ الروايات أنّه نزل باللّغة الأدبيّة المشتركة (النموذجية) التي تمثلها لهجة قريش[1]، ثم أبيح للعرب أن يقرؤه بلغاتهم التي جرت عادتهم باستعمالها[2].

والزمخشريّ واحداً من علماء اللغة استعملَ مصطلحَ اللّغة للدلالة على اللهجة في كشافه، وفيما يلي تفصيل بعض الظواهر اللهجية التي وجدنا الزمخشري يستعملها لتوجيه القراءات القرآنية:

ظاهرة الإنطاء (الاستنطاء)[3]:

في قولــه تعالى:"إنّا أعطيناك الكوثر"[4]، جاء في الكشاف[5]: (وفي قراءة رسول الله[6]:

"إنّا أنْطَيناك"، بالنون، وفي حديثه صلى الله عليه وسلم[7]:"وأنْطوا الثَّبَجة")[8].

فقد وقفَ كثيرٌ من الدارسين أمامَ هذه القراءة (أنطيناك)، لأسباب منها:

أولاً: أنّ القراءةَ خالفتْ رسمَ المصحف.

ثانياً: أنّ القرّاءَ الذين قرأوا بها هم ممّن عرفوا بالقراءات الشواذ.

ثالثاً: لا صلةَ صوتيةً بين صوتي العين والنون، حتى يبدلَ أحدهما من الآخر، لأنّ علماء اللغة المعاصرين[9] و بعض القدماء[10] رفضوا إبدال الأصوات المتباعدة

---

(1) انظر تفصيل القول في هذه المسالة: الإتقان في علوم القرآن: 135/1، وانظر في اللهجات العربيّة: 47، وفصول في فقه العربيّة: 78-80، ولغة القرآن الكريم، عبدالجليل عبدالرحيم: 108، ومنهج أبي حيان:416، ودراسات في فقه اللغة: 112.

(2) الإتقان في علوم القرآن: 136/1

(3) الحقيقة أن الزمخشري لم يصف هذه الظاهرة باللغة ولم يعزها إلى قبيلة في الكشاف، ولكنّي آثرت وضعها هنا، لأنه وصفها في الفائق بأنها لغة حميرية، انظر الفائق: 442/3

(4) الكوثر: 1

(5) الكشاف: 290/4

(6) البحر: 519/8، مختصر ابن خالويه:181، المحرر: 582/15، روح المعاني: 313/30، فتح القدير: 5/ 502

(7) منال الطالب: 64

(8) الثّبجة:الوسط في الصدقة لا من خيار المال ولا من رذالته انظر لسان العرب:7/3 وفي الكشاف: النّيحة

(9) انظر فصول في فقه اللغة العربية: 121-122، ومنهج أبي حيان: 494

(10) سر صناعة الإعراب: 166/1

في المخرج أو الصفة، في حين عدّها كثيرون من الإبدال، وعزاها بعضهم إلى بعض اللهجات العربيّة، فالزمخشري عزاها إلى بني سعد وحمير[1]، وابن الأثير إلى اليمن[2]، والسيوطي إلى سعد بن بكر والأزد وقيس والأنصار[3].

واللافت في هذه القراءة أنّ روايتَها عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم– وهو أفصح العرب، لذا فإنّ أمر الوقوف أمامها يتطلب جهداً زائداً، ولنا أن نظن أن الرسول كان يتكلم في هذه السورة فنطق بما يقوله قومه، بدليل أنّه كان يستعمل هذه اللغة (الإنْطَاء) في غير قراءة القرآن[4]، كحديث أنطوا النيحة، وجاء في الفائق للزمخشري: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعطية السعدي: ما أغناك الله فلا تسأل الناس شيئاً، فإنّ اليدَ العليا هي المُنطِية، وإنّ اليد السفلى هي المُنْطاة، وإنّ مال الله مسؤولٌ ومنطي"[5]، ويعلق الزمخشري بقوله: (وهذه لغة بني سعد يقولون: أنطني وأعطني، ومنه قوله – صلى الله عليه وسلم– لرجل: أنطه كذا)[6]، فيمكن أنْ نتصور أنّ الرسول – صلى الله عليه وسلم– قد أخذها من بني سعدٍ أيامَ كان رضيعاً عند السيّدة حليمة السعدية، وهي من بني سعد بن بكر.

عدّ القدماء الاستنطاء ظاهرة لهجية تعني: إبدال العين الساكنة نوناً عند مجاورتها للطاء[7]، وقلنا: إنّ علماءَ اللّغةِ المعاصرين يرفضونَ هذا الإبدالَ، وأخذوا يتأوّلون لها وجوهاً، فيرى أنيس أنّ تفسيرَ هذه الظاهرة بأنّه كان ينطق بالعين نطقاً أنفمياً فتسمع العين ممتزجة بالنون، وأنّ الرواةَ سمعوا هذه الصفة ممثلةً في الفعل أعطى، فأُشكلت عليهم[8] وهو وصفٌ نظريٌّ افتراضيٌّ.

---

(1) الفائق: 442/3

(2) النهاية في غريب الحديث والأثر: 76/5

(3) المزهر: 222/1، وجعلها السيوطي من مستبشع اللغات.

(4) انظر منهج أبي حيان: 494

(5) الفائق: 442/3

(6) نفسه: 442/3

(7) انظر اللهجات العربية في التراث: 98/1

(8) في اللهجات العربية: 142

وذهب آخرون إلى الربط بين أصل (أنطى) في العربيّة وما يقابلها في العبرية والسريانية، ثمَّ نحتَتْ تلك القبائلُ التي رُوي عنها الاستنطاء ما في هاتين اللغتين واللغة العربية[1].

ويفسّر إبراهيم السامرائي هذه الظاهرة تفسيراً عربياً خالصاً، فيقول: "وملاك الأمر في هذه (النون) أنها لم تكن مقابلة للعين في: (أعطى)، وإنّما جاءت من أنّ الفعل كان: (آتى)، بمعنى (أعطى) ثم ضُعّفَ الفعلُ فصار (أتّى) بتشديد التاء، ومعلومٌ أنّ فك الإدغام في العربيّة وفي غيرها من اللغات السامية يقتضي إبدال النون بأحد الحرفين المتجانسين، كما نقول في العربيّة: (جَنْدَل) وهي من (جَدَّل) بتشديد الدال. وهذا كثيرٌ معروف"[2].

ومن الناحيةِ الصوتيةِ يسهلُ تحليل قول السامرائي السابق فالفعل (آتى) الذي جعله أصلاً لـــ(أعطى) أصله(أأتى) بهمزتين فقلبت الهمزة الثانية عيناً، وهو قلبٌ مسوّغٌ لقرب مخرج الهمزة من مخرج العين وإن كان إبدال العين من الهمزة قليلاً (ولا يفعل ذلك إلاّ بنو تميم)[3]، ثمّ تحوّلت التاءُ إلى طاء، وهذا مسوّغ إلاّ أنّه يحتاج إلى تفسير أيضاً، ويمكن تمثيل ذلك:

ʾaʾtā	<	ʾaʿtā	<	ʾaʿṭā
أأتى		أعتى		أعطى
الأصل		إبدال الهمزة عيناً		إبدال التاء طاء (تضخيم التاء)

ومما يضعفُ هذا التفسيرَ أنّ الأمر ليس مقصوراً على بيئةٍ استعماليةٍ معينةٍ حتى نقولَ إنّ الرواةَ قد توهموا كما أنّ هذه العمليةَ موجودةٌ في النطقِ العربي الحديث في كثيرٍ من اللهجاتِ الحديثة.

فحفحة هُذيل و(تعاقب العين والحاء):

الحاء والعين مخرجهما من وسط الحلق، والفرق الوحيد بينهما في صفة الجهر والهمس، فالعين صوتٌ مجهور والحاء صوتٌ مهموس[4]، "ولولا بحة في الحاء

(1) فصول في فقه العربية: 122، وانظر فقه اللغات السامية: 44، وانظر منهج أبي حيان: 495

(2) فقه اللغة المقارن: 258، وقد عرض عبدالتواب هذا الرأي في كتابه فصول في فقه العربية: 122، 123

(3) الممتع في التصريف: 276

(4) الكتاب: 433/4، وانظر المفصل: 520، 521، الرعاية لتجويد القراءة: 164

لكانت عيناً"[1]، وبسبب اتّحاد مخرجهما حدثتْ عمليةُ التعاقبِ بينهما، ومّما جاء في الكشاف:

في قولــه تعالى: "لَيَسْجُنُنَّهُ حتّى حين"[2]، يقول الزمخشري: (وفي قراءة ابن مسعود "عتّى حين" وهي لغةٌ لهُذَيْل)[3]، وقد سميت هذه الظاهرةُ في لهجة هُذيل بالفحفحة، وإن كان ليس للظاهرة بحدّ ذاتها علاقة مع هذا الاسم[4]، وعدّها السيوطي من اللغات المستبشعة المذمومة[5]، وربما استند السيوطي في وصفه هذا على القصة التي رواها الزمخشري (أن عمر رضي الله عنه سمع رجلاً يقرأ "عتّى حين" فقال: من أقرأك؟ قال: ابن مسعود، فكتب إليه: إنّ الله أنزل هذا القرآن، فجعله عربياً، وأنزله بلغة قريش، فأقرىء الناس بلغة قريش ولا تقرئهم بلغة هُذيل والسلام)[6]، والدراسات اللغوية المعاصرة ترى في لهجة هُذيل ظاهرةً يمكن تفسيرها.

فالصوتان من أصوات الحلق، وصوت العين مجهور، وأما صوت الحاء فهو نظير العين المهموس، والإبدال هنا لمناسبة تشديد التاء بعدها:

ḥattā < ʿattā

حتّى عتّى (في لهجة هذيل)

ويقدّم تشيم رابين تصوّراً يجعلنا نميل إليه، ومؤدّى هذا التّصور إنّ كثيراً من شقيقات اللغة العربيّة يكون فيها صوت العين في (حتّى) ففي العربيّة الجنوبية:(عد: (ʿd) وعدي: (ʿdy)، وفي العبرية: عَد، (ʿad)...)[7]، ويتابع رابين: "والعربيّة الغربية، ولو لسببٍ جغرافيّ فقط، ينبغي أنْ تكون قد استخدمت عدي (adi<) في وقتٍ ما، وصيغة هُذيل من ثمّ لا بدّ أنْ تكونَ في منزلةٍ وسطى بين الاثنين"[8]، ومقصد رابين أنّ (عتّى) في لهجةِ هذيل منحوتة من (حتّى) العربيّة (في المستوى

(1) سر صناعة الإعراب: 213/1

(2) يوسف: 35

(3) الكشاف: 319/2، وانظر مختصر في شواذ القرآن: 163، والدر المصون: 182/4

(4) انظر التغير التاريخي: 41

(5) المزهر: 222/1

(6) الكشاف: 319/2، وانظر البحر المحيط: 307/5

(7) اللهجات العربيّة القديمة، رابين: 173، وانظر فصول في فقه العربية: 139

(8) نفسه: 173، 174

الفصيح من اللغة) وبين (عد) و(عدي) في العبريّة والعربيّة الجنوبية[1]، وأودّ الإشارة إلى أن العلماء لم يرووا لنا أمثلة كافية على فحفحة هُذيل، وذكر رابين جملة كاملة على هذه الظاهرة: "اللّعمُ الأحمرُ أعسنُ من اللّعمِ الأبيضِ، أي اللّحم الأحمر أحسن من اللحمِ الأبيض، وهو مثالٌ مشكوكٌ فيه"[2].

وفسّر بعض المعاصرين ومنهم رابين[3] قراءة (عتّى حين) على أنها من المخالفة الصوتية فقد مال القارىء إلى المخالفة بين (الحاء) في حتّى و(الحاء) في حين:

ḥattāḥīn　　ʿattāḥīn

(حتّى حين)　　(عتّى حين) في لهجة هذيل

فإنْ صحّ هذا التفسيرُ لهذه القراءة، فإنّه لا يمكننا بالتفسير نفسه أنْ نفسّرَ ما جاء في الكشاف في قوله تعالى: "وطلح منضود"[4]، (عن علي رضي الله عنه: أنّه قرأ: وطلع[5]... وقرأ قوله تعالى: "لها طلع نضيد"، فقيل: له أتحولها؟ فقال: آي القرآن لا تهاج اليوم ولا تُحوّل)[6].

ونود أن نشير إلى أنّه لا يمكننا أن نخضع هذه القراءة للتفسير السابق، وهو المخالفة الصوتية بين الحروف المتشابهة كما في (حتى حين) و(عتّى حين) لكننا نرجّح أنّ صوت العين المجهور مال إلى نظيره المهموس في بعض اللهجات، وقد عدّ بعضُ العلماء أنّ الطلح لغةٌ في الطلع، والمعنى واحد[7].

كما نشير إلى أنّه قد يحدث العكس، فنقلب العين حاءً، ففي قوله تعالى: "إذا بُعثر ما في القبور"[8]، يقول الزمخشري[9]:

---

(1) انظر التغير التاريخي: 41

(2) اللهجات العربية القديمة: 173

(3) انظر اللهجات العربية في التراث: 373/1، واللهجات العربية القديمة: 173

(4) الواقعة: 29

(5) انظر تفسير ابن كثير: 289/4، والبحر المحيط: 206/8

(6) الكشاف: 54/4

(7) انظر الصحاح: 388/1، ولسان العرب: 131/9(طلح)، وابن كثير : 289/4

(8) العاديات: 9

(9) الكشاف: 279/4

(وقرئ[1]: بُحتِرَ بَحتَرَ"، وربّما يمكن تفسير هذا الإبدال وفق قانون المماثلة الصوتية بين الحاء والثاء[2]

bu<ṯira	buḥṯira
بعثر	بحثر

وفي قولـــه تعالى: "ألم أعْهَدْ إليكم"[3]، جاء في الكشاف[4]: (وقرىء[5]: وأحهد بالحاء، وأحّد، وهي لغة تميم ومنه قولهم: دحا محا)[6]، ونلحظ من قول الزمخشري أمرين:

أولهما: ورود قراءتين: أحهد، وأحّد.

ثانيهما: أنّ لهجةَ تميم مالت إلى قلبِ العين حاء على عكسِ ما رأينا في لهجة هذيل سابقاً.

فإنّ إبدالَ العين حاء أمرٌ مسوّغ كما ذكرنا، فربّما تكون لهجة تميم حاولت التخلص من صفة الجهر في صوت العين فعمدت إلى نظيره المهموس صوت الحاء، وأمّا قراءة (أحّد) فأتصوّر أنها عملية متطوّرة عن (أحهد) إذْ خضعت لقانون المماثلة الصوتي:

>a<had	<	>ahḥad	<	>aḥḥad
أعهد		أحهد		أحّد
		قلب العين حاء		عملية المماثلة

وهي مماثلة كلية مدبرة في حالة انفصال.

---

(1) انظر تفسير الماوردي: 326/6، ومختصر ابن خالوية: 178، والطبري: 181/30، إعراب القراءات السبع وعللها: 519/2

(2) اللهجات العربية القديمة: 174

(3) يس: 60

(4) الكشاف: 327/3

(5) انظر البحر المحيط: 343/7، وروح المعاني: 40/23، والدر المصون: 491/5

(6) (دحا محا) من قولهم: "دعها معها"

التلتلة:

تمثل التلتلةُ ميلَ بعض اللهجات العربيّة إلى كسر حرف المضارعة نحو: تِعلَم وتِدري وتِصنع، ونسبها الزمخشري إلى تميم[1]، وعدّها سيبويه لغةَ جميع العرب إلاّ أهل الحجاز[2]، كما تنسب إلى قيس وتميم وأسد وربيعة وهذيل[3]، وارتبطت ظاهرةُ التلتلةِ بقبيلة بهراء[4]، ومما جاء في الكشاف في هذه الظاهرة:

- في قولــه تعالى: "ولا تَرْكَنوا إلى الذين ظلموا فَتَمسّكُم النار"[5]، جاء في الكشاف[6]: (وعن أبي عمرو: بكسر التاء وفتح التاء)[7] (يَرْكَنُوا) على لغة تميم في كسرهم حروف المضارعة، إلاّ الياء في كلّ ما كان من باب عَلِمَ يَعْلَمُ، ونحوه مَنْ قرأ: "فَتَمِسكم"[8]، بكسر التاء.

فقد ورد في هاتين القراءتين نمطان يمثلان ظاهرةَ التلتلةِ (تِركنوا) و(فتِمسكم)، ونسبهما الزمخشري إلى تميم، وكذلك يقول ابن جنّي: "هذه لغة تميم، أنْ تكسر أول مضارع ما ثاني ماضيه مكسور نحو عَلِمْتُ تِعلَم، وأنا إعلَمُ وهي تِعلَمُ، ونحن نِركَبُ"[9].

ويظهر من قول الزمخشري أنّ لظاهرةِ التلتلة قيوداً، منها:

أولاً: أن يكون المضارع مكسور العين، كما في النمطين: (مَسَّ وركَنَ) وهو ما ذهب إليه ابن جني أيضاً.

---

(1) الكشاف: 296/2

(2) الكتاب: 110/4

(3) في اللهجات العربية: 139، انظر فصول في فقه العربية: 124، واللهجات العربية القديمة: 19 (مقدمة المترجم) و 136، واللهجات العربية في التراث: 388/1-397

(4) انظر الخصائص: 400/1، والبحر المحيط: 23/1

(5) هود: 113

(6) الكشاف: 296/2

(7) انظر المحتسب: 329/1، وفتح القدير: 530/2، والدر المصون: 144/4

(8) البحر: 269/5، المحتسب: 329/1، والعكبري: 717، إعراب النحاس: 116/2، روح المعاني: 155/12، الدر المصون: 145/4

(9) المحتسب: 330/1، ولم ترد فيه قراءة (تركنوا)

ثانياً: استثنى الزمخشري (الياء) من الكسر دون أخواتها من حروف المضارعة، ونحن بدورنا لا نسلم بما ذهب إليه الزمخشري لسببين:

أولهما: إنّ ظاهرة التلتلة لم تُستَعْمل في قبيلة بعينها حتى تُضبَط جميعُ صيغِ أفعالها في الماضي والمضارع وتعمّم الظاهرة، وخير دليل على ذلك أن النمطين (مسّ وركن) جاز في عينهما الكسر والفتح[1].

ثانيهما: إن استثناء الزمخشري (الياء) من الكسر، فيه نظر، فقد روى الزمخشري نفسُه قراءتين كُسِرت فيها ياء المضارعة – وسيأتي ذكرهما– وقد ذكر ابن جني أنماطاً كُسِرت فيها الياء على قلّة، "وتقلّ الكسرةُ في الياء، نحو يِعْلَم ويِركب استثقالاً للكسرة في الياء[2]، وكذلك يذهب إبراهيم أنيس إلى أنّ الياء المشكلة بالكسر نادرة الشيوع في النطق العربي"[3]، ويرجّح أنيس كذلك إلى أنّ بهراء مالت إلى كسر ياء المضارعة، والذي يشجعنا على تحرير التلتلة من القيدين السابقين اللذين ذكرهما الزمخشري، هو أنّ ظاهرة التلتلة لم تختصّ بها العربيّة وحدها بل هو تطوّر مرّ عبر مراحل من السامية الأولى التي كان الأصل فيها فتح حروف المضارعة، والذي مثلته لهجة الحجاز في الغالب ثمّ تطوّر إلى الكسر في معظم اللغات السامية[4]، وقد تحفظ بعض المحدثين على أقدمية الفتح في اللغة[5]، ويقول رابين: " وفي العبرية يكسرون حروف المضارعة وفي الآرامية الغربيّة وفي الأغاريتيّة، وفي لهجات قضاعة (ومنها بهراء)[6]، التي تقع على تخوم الكنعانية يكسرون ياء المضارعة"[7].

---

(1) اللسان: 72/14 (مسس)، و28/6 (ركن)، وانظر المحتسب: 329/1

(2) المحتسب: 330/1

(3) في اللهجات العربيّة: 140

(4) في اللهجات العربيّة: 140، وانظر اللهجات العربيّة في التراث: 397/1

(5) لغة تميم: 207

(6) الكتاب: 336/3

(7) اللهجات العربيّة القديمة: 136، 137

وما زالتْ ظاهرةُ التلتلةِ شائعةً إلى اليوم في كثير من لهجاتنا العربيّة الحديثة، وما زلتُ أسمعُ في لهجاتِ الأردنيينَ وغيرهم هذه الظاهرةَ في مثل (نِعملُ، بِصنع، تِكتب).

وبقيت ظاهرةُ التلتلة في العربيّة الفصحى نفسها في بعض الأمثلة إذ يُكسرُ في الفصحى حرفُ المضارعة في (إخال) بمعنى (أظن) في كثيرٍ من النّصوص التي وصلتْ إلينا[1]، ومنها[2]:

فغبرتُ بَعدَهم بعيشٍ ناصبٍ وإخالُ أنّي لاحقٌ مستتبَعُ

وأمّا ما رواه الزمخشري بكسر ياء المضارعة، ففي قوله تعالى: "وهم لا يَسأمون"[3] جاء في الكشاف[4]: (وقرىء[5]: "لا يِسأمون" بكسر الياء)، وفي قوله تعالى: "يكادُ البرقُ يَخطَفُ أبصارَهُم"[6]، جاء في الكشاف[7]: وعن الحسن[8]: يَخَطَّف، بفتح الياء والخاء، وعنه (الحسن): يِخطَف بكسرها"

وفسّر الزمخشري كسرَ الياء إتباعاً لحركة الخاء المكسورة[9]، وبالقانون نفسه (المماثلة) أو الإتباع يوجّه الزمخشري قراءة (يِهدّي)[10]، في قوله تعالى: "أمّن لا يَهِدّي"[11]، فإذا استطعنا أنْ نوجّهَ هاتين القراءتين فكيف يمكن تفسير القراءات السابقة بالقانون نفسه وكذلك القراءات التالية؟

---

(1) انظر منهج أبي حيان: 437

(2) ديوان الهذليين: 8/1

(3) فصلت: 38

(4) الكشاف: 454/3

(5) انظر روح المعاني: 126/24

(6) البقرة: 20

(7) الكشاف: 219/1

(8) انظر البحر المحيط: 90/1، ومعاني القراء: 8/1، القرطبي: 222/1

(9) الكشاف: 219/1

(10) نفسه:237/2، وانظر المحتسب: 60/1

(11) يونس: 35

ففي قوله تعالى: "إيّاك نعبد وإيّاك نستعين"[1]، يقول الزمخشري[2]: (وقرأ ابن حُبَيش "نِستَعين"[3] بكسر النون) والزمخشري لم يعزُ هذه القراءة لقبيلة معينة، وقد عزا أبو حيان (فتح النون) إلى لغة الحجاز وهي الفصحى عنده[4]، والكسر لغة قيس وتميم وأسد وربيعة وهذيل[5].

وفي قوله تعالى: "ولا تَقْربا هذه الشَّجَرة"[6]، جاء في الكشاف[7]: (وقرىء: "ولا تِقْربا"[8] بكسر التاء).

وقد ورد في الكشاف أمثلةٌ أخرى تمثل هذه الظاهرة[9] مما يجعلنا نميل إلى الاعتقاد بأنّها الأصل في اللّغة العربيّة وهذا ما يسميه رمضان عبدالتواب بالرّكام اللّغوي للظواهر المندثرة في اللّغة، ومعناه أنّ الظاهرة قبل أن تموت قد تبقى منها أمثلة تعين على معرفة الأصل[10].

3.1.2 الإدغام:

لم يختلف محمود بن عمر الزمخشري عن علماء العربية القدامى في تعريفهم الإدغامّ، فهو عندهم: إدخال حرف في حرف وجعل لفظه كلفظ الثّاني[11]، من غير حركة تفصل بينهما ولا وقف[12] بحيث يتمّ النطق بهما مرة واحدة، فيصيران صوتاً مشدّداً[13]، ويشترط في هذين الصوتين أن يكونا متشابهين تماماً أو متقاربين في

---

(1) الفاتحة: 5

(2) الكشاف: 66/1

(3) انظر إتحاف فضلاء البشر: 122، وإعراب النحاس: 123/1، والقرطبي: 146/1

(4) انظر البحر المحيط: 23/1

(5) البحر المحيط: 23/1، وانظر إعراب النحاس: 122/1

(6) البقرة: 35

(7) الكشّاف: 273/1

(8) انظر البحر المحيط: 158/1

(9) البقرة: 126، آل عمران: 106، الأعراف: 93، سبأ: 5، يس: 49، الحج: 31، يوسف: 12، في الكشاف على التوالي: 310/1، 453/1، 97/2، 306/2، 13/3، 325/3، 295/3.

(10) انظر لحن العامة والتطور اللغوي: 376، ومنهج أبي حيان: 437

(11) انظر المفصل:522 وشرح المفصل: 121/10 والكشف: 143/1 الأصول في النحو:405/3

(12) الأصول في النحو:405 والمقتضب: 197/1

(13) وانظر التبصرة في القراءات:109

الصفة والمخرج[1]. ويقول الزمخشري: (ويقع الإدغام في المتقاربين كما يقع في المتماثلين فلا بدّ من ذكر مخارج الحروف لتعرف متقاربها من متباعدها)[2] وأما علماءُ اللغةِ المعاصرون، فهو عندهم فناء الصوت الأوّل في الصوت الثاني فناء تامّا بحيث ينطق بالصوتين صوتاً واحداً, وأطلقوا علية مصطلح المماثلة[3] , وهي أعمّ من أن تكون إدغاماً فقط[4] وقد فرّق يحيى عبابنة بينهما محيلاً إلى برجشترايسر بالرسم التوضيحي التالي[5]:

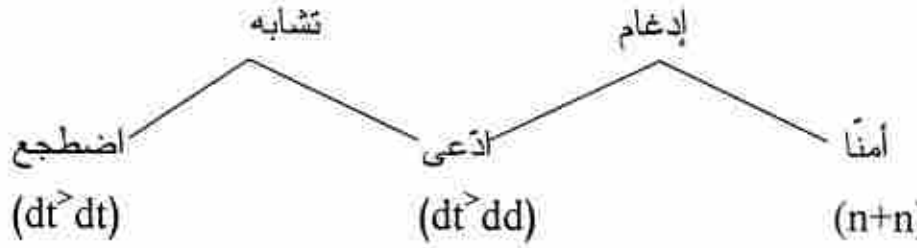

فإذا ما قارنا ما توصل إلية المستشرقون بما ذكره القدماء، فإنّنا لا نجد إضافة كبيرة عليه, وهذا مما سبق إليه علماءُ العربية القدماء بوسائلهم القليلة, وقد ذكر شاده هذا الفضلَ لعلماء العربيّة القدماء:(وكلّ ذلك لا يقلّل الفضل لسيبويه, بأنّه اكتشف هنا قانوناً لم يُوَفّق علمُ الأصوات العصري إلى معرفته إلا منذ خمسين سنة على الأكثر)[6].

وسنورد فيما يلي صورَ الإدغام التي وجّه الزمخشري القراءاتِ على هديها:

التاء في التاء[7].

رصدت الدّراسةُ بعضَ القراءاتِ التي وجّهها الزمخشري على إدغام التاء في التاء, من ذلك: في قوله تعالى:(الذين تَتَوَفّاهم الملائكةُ)[8].

---

(1) الخصائص: 495/1 – 497 وانظر الأصول في النحو:405/1 والنكت الحسان:143/1

(2) شرح المفصل(المتن) :122/10

(3) انظر الأصوات اللغوية (أنيس): 183

(4) انظر منهج أبي حيّان: 101

(5) منهج أبي حيان:101 وانظر التطور النّحوي, برجشترايستر:29

(6) علم الأصوات عند سيبويه وعندنا للمستشرقين (شاده):25، عن منهج أبي حيان (101)

(7) سنورد الدراسة الشواهد من القراءات القرآنية وبعدها نذكر المعالجة, وذلك نهجٌ ستنهجه الدراسة في هذا الباب, تجنباً لتكرار التوجيهات.

(8) النحل:28

جاء في الكشاف[1]:(قرئ[2] :"تتوفّاهم" بالياء والتاء, وقرئ[3]: "الذين تَوفاهم" بإدغام التاء في التاء) فـ(تَوفّاهم) أصلها تتوفاهم, وكان منتظراً هنا أنْ يطبّق قانونُ الحذف, بحذف إحدى التاءين, مثلما جاءت في مصحف عبد الله بتاء واحدة[4]. ولكنّ القارئ لجأ إلى المماثلة بالإدغام فتحولت: تتوفاهم الى تّوفاهم, مع ملاحظة أنّ الإدغامَ هنا يجب أن يكون ضمن سياق[5] لكي يُتَخَلّصَ من البدء بساكن، فلا يكون في ابتداء الكلام.

وفي قوله تعالى:(تَساقَطْ عليكِ رُطَباً جنيّاً) [6] :جاء في الكشاف[7]:("تساقط" فيه تسعُ قراءاتٍ[8] , بإدغام التاء, وتتساقط بإظهار التاءين وتساقط بطرح الثانية).

والملاحظ في هذه الآية الكريمة أنّ قراءة (تَسّاقَطْ) جاءت موافقة لرسم المصحف, وهي التي عبّر عنها الزمخشري بحذف التاء الثانية وهو مذهب سيبويه[9]. وقراءة الإدغام (تّساقط) أصلها (تتساقط) وهو الخيار الثاني لمن لم يحذف التّاء[10].

غير أن القارئ لجأ إلى المماثلة أيضاً عن طريق الإدغام[11].

2- التاء في الدال

وقد ورد في مواضع كثيرة غير أنّ ما نودّ الإشارة إليه في البدء هو أنّ الزمخشري وصفَ بعضَ القراءات التي حدث فيها أبدال في صيغة الافتعال إذ

---

(1) الكشاف:407/2

(2) انظر الإتحاف:278 والسبعة: 372 والكشاف:36/2 ومعاني الفرّاء:510/1

(3) انظر حاشية الشهاب: 327/5 وتاءات البزي في النشر: 232/2 والإتحاف :164 والتيسير :83

(4) البحر المحيط:486/5

(5) انظر منهج أبي حيان:101

(6) مريم :25

(7) الكشاف:507/2

(8) انظر مختصر ابن خالويه: 84 وانظر البحر: 84/6 ومعاني الفراء :166/2 والتبصرة: 586/6والسبعة: 409 والكشف:87/2 وشرح الشاطبية :244

(9) الكتاب:476/4

(10) نفسه:476/4

(11) وجاء مثل هذا الإدغام أيضاً في الصافات :25 وفي الحجرات:13 والكهف :77 وفي الكشاف على التوالي 338/3 و569/3 495/2

تبدل تاء الافتعال دالاً ووصفها بالإدغام، في حين وصفها المحدثون بالمماثلة، وعدّ ابنُ جنّي هذه المماثلةَ من باب الإدغام الأصغر، وهو تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك، ومنه ما يسمى بالإبدال والإمالة[1]. وسنذكر على مثل هذا النوع مثالين ونحيل للباقي[2].

في قولـــه تعالى:" وادّكَر بَعْد أمَّة"[3]، الأصل في (ادّكر) أنها: اذتكر على وزن(افتعل) أبدلت التاء طاء وأدغمت الذال فيها، فصار (ادّكر) وهو الفصيح عند الزمخشري[4]. وعن الحسن:" واذّكر" بالذال المعجمة، والأصل تذكر، إبدال التاء ذالاً وأدغم الذال فيها، وفي هذا الموضع مثالان كما ذكرنا:

اذتكر > اذْدكر > ادّدكر = ادّكَرَ

(مماثلة مدبرة كليّة في حالة اتصال)

في قولـــه تعالى: "وما تَدّخِرونَ في بيوتِكُم"[5]، جاء في الكشاف:(وقرئ: "تدّخرون" وبالذال والتخفيف)[6].

فقراءة الجمهور:"تدّخرون، بدالٍ مشددة ثمّ أُدغمتِ الذالُ في الدّال فقيل: ادّخر كما قيل: ادّكر، وقرأ أبو شعيب السوسي[7]، تذدخرون بدال ساكنة، ودالٍ مفتوحة من غير إدغام، وهذا الفك جائز، وعدّ أبو حيان قراءة الجمهور أجود، وأجاز جعل الدال ذالاً، فتقول: ادّخر[8].

فيمكن أنْ تتصورَ المراحلَ التي مرّ بها هذا النّمطُ وهي[9]:

---

(1) انظر الخصائص:495/1 و496

(2) انظر مثلاً: التوبة: 57، والأنفال:9 ويونس:35، النحل :37 في الكشاف على التوالي 196/2، 146/2 /2 409/4,237

(3) يوسف :45

(4) انظر الكشاف:324/2، والبحر المحيط:314/5

(5) آل عمران:49

(6) الكشاف :431/1 ، وهي قراءة مجاهد وأبي السمال وأيوب انظر إعراب النحاس:334/1 والبحر:467/2 ومعاني الفراء:215/1

(7)البحر المحيط:467/2

(8) انظر البحر المحيط: 467/2

(9) انظر منهج أبي حيان: 124

1- تذتخرون = وزن الافتعال بالتاء من(ذخر)

2- تذدخرون = إبدال التاء دالاً لمناسبة الدال للمماثلة الجزئية المقبلة المتصلة

3- تَذْدَخرون = بإبدال الذال دالاً لمناسبة الدال المماثلة الكلية المدبرة المتصلة

4- تدّخرون = بالإدغام

أي :تَذْتَخرون > تَذْدَخرون > تَدْدَخرون > تدّخرون

أمّا القسم الأوّل وهو الإدغام فقد جاء عليه:

في قولـــه تعالى :" بل أدّرَكَ علْمُهُم" [1] ذكر الزمخشري في (أدّرك) اثنتي عشرة قراءة[2], وقراءة الجمهور (بل ادّرك) وهي القراءة الموافقة لرسم المصحف, وأصل ادّارك عند الزمخشري (تدارك)[3] فأدغمت التاء في الدال, وقرئ أيضاً:(أم تدارك) على الأصل, وجُعلتْ (أم) بدلاً من (بل).

وفي قوله تعالى: "أنْ لا يقولوا على الله إلا الحقّ وَدَرَسوا ما فيه"[4] جاء في الكشاف[5]: (وقرئ[6]: "وادّارسوا" بمعنى تدارسوا).

وفي قولـــه تعالى:(لولا أنْ تَداركَهُ)[7] جاء في الكشاف[8]: (وقرأ ابنُ عباس وابنُ مسعود[9]: تَداركَتْهُ" وقرأ الحسن[10]: "تدّاركه", أي تتداركه).

وفي قولـــه تعالى: (يا أيّها المُزمّل)[11], فبعد أنْ تناول الزمخشري قراءات المزّمّل قال[12]:

---

(1) النمل :66

(2) الكشاف: 156/3 وانظر البحر :92/7 والإتحاف:339 والتبصرة:622 معاني القراء:299/2

(3) الكشاف:156/3 وانظر مشكل إعراب القران:154/2 وإعراب القراءات السبع وعللها :161/2

(4) الأعراف :169

(5) الكشاف : الكشاف:128/2

(6) انظر المحتسب: 267/1، والقرطبي:312/7، وإعراب النحاس:648/1

(7) القلم:49

(8) الكشاف:148/4

(9) انظر المحتسب:326/2، ومختصر ابن خالويه:160، والإتحاف:421

(10) الفخر الرازي: 98/30، والقرطبي:253/18، والمحرر: 55/15، وإعراب القراءات الشواذ: 611/2.

(11) المزمل:1

(12) الكشاف:174/4

وقرئ المتزمل على الأصل وبإدغام التاء في الزاي, ونحوه (المدّثر)[1] في المتدثر[2].

ما نودّ أنْ نشيرَ إليه هنا هو أنّ الأصل الذي ذهب إليه الزمخشري كان صحيحاً غير أنّ تعليله لهذا التغيّر كان ناقصاً, فذكر في القراءات السابقة أنّ التاء أدغمت في الدال, وهذا صحيح غير أنّ العلّةَ في هذا الإدغام غير صحيحة. فقد ذكر أنّ الإدغام حدث بين التاء المتحركة والدال الساكنة, وهذا لا يتمّ بغير علّة، وإنّما تمّت العملية أولا في الفعل المضارع (تتدارك) و(تتدارس) و(تتدثر)، فحدث توالي أمثال (تَ تَ) وتوالي حركات قصيرة فتخلّصت اللّغةُ من الحركة على المقطع الثاني, ولم تتخلّص من الحركة التي على المقطع الأول, لأنّه تاء المضارعة وهو الذي يحمل النبر فصارت العملية على النحو التالي[3]:

تَتَدارك > تَتْدارك > تدّارك (بالإدغام) ادّرك (صيغة الماضي)

تَتَدارس > تَتْدارس > تدّارس (بالإدغام) ادّرس (صيغة الماضي).

تَتَدثر > تَتْدثر > تدّثر (بالإدغام) مدّثر (اسم الفاعل).

ثم حدث الاشتقاق الجديد وكأنّه اصبح فعلاً غير الأصل الذي كان تطوّر منه بعد أنْ تمّ طرد الباب على وتيرة واحدة[4]

3- التاء في الظاء

في قولـــه تعالى: " تَظّاهرون عليهم بالإثم والعدوان"[5]، جاء في الكشاف[6]: (وقرئ[7]: "تَظّاهرون" بحذف التاء وإدغامها وتظاهرون بإثباتها, وتَظهرون[8]

---

(1) المدثر :1

(2) الكشاف:174/4، وانظر التبيان في إعراب القرآن:1246/2، والبحر المحيط :360/8 و 370

(3) انظر منهج أبي حيان :103

(4) التطور اللغوي مظاهرة وعلله :29، وانظر منهج أبي حيان :103

(5) البقرة :85

(6) الكشاف :294/1

(7) الإتحاف :140، والإملاء :29/1، والبحر :291/1، والطبري :318/2

(8) الإتحاف :140، وإعراب النحاس : 194/1

بمعنى (تتظاهرون). ونلحظ من قول الزمخشري نمطين قرئا بالإدغام (تَظّاهرون) و(تَظّهرون) والأصل فيهما: تتظاهرون, ويمكن أن نصف القراءتين لغوياً كما يلي:

تتظاهرون > تتْظاهرون (تسكين) > تظّاهرون (مماثلة)

تتظهرون > تتْظهرون (تسكين) > تظّهرون (مماثلة)

وحصلت عمليةُ المماثلة الكليّة أو الإدغام؛ لأنّ صوتي التاء والظاء متقاربان في المخرج, فالتاء صوت أسناني شديد مهموس والظاء صوت أسناني رخو مجهور[1] وينسحب الكلام نفسه على قراءة[2] (تظّاهرا) و(تظّهرا) في قوله تعالى:" وإن تظاهرا علية فإنّ الله هو مولاه"[3]

5- التاء والذال

جاء في الكشاف قراءاتٌ كثيرةٌ تمثّل إدغام التاء في الذال, فالفعل (تذّكر) ورد في خمس آيات[4] منها في قولـــه تعالى:"ما تذّكرّون"[5], يقول الزمخشري[6]: (قرئ[7] يذّكرون, وبالتاء مع الإدغام وبالحذف) فعملية إدغام التاء في الذال في قراءة (تذّكرون) يمكن تصورّها كما يلي:

تتذكرون > تتْذكرون > تذّكرون

(الأصل) (تسكين التاء الثانية) الإدغام "مماثلة"

فالمماثلة هنا مدبرة كلية في حال اتّصال, بعد عملية تسكين التاء لزوال الفاصل بينهما[8].

---

(1) انظر المدخل إلى علم اللغة:46 وعلم اللغة العام الأصوات العربية:89 والمدخل إلى علم الأصوات:115

(2) الكشاف :128/4

(3) التحريم :4

(4) انظر فاطر: 37, المدثر: 56, الأعراف :171 يوسف:45 , القصص :48 في الكشاف على التوالي :3/ 311 ,188/4, 129/2, 324/2 و183/3

(5) النمل :62

(6) الكشاف: 155/3 و156

(7) انظر السبعة :484 والنشر :339/2 والكشف 164/2 ,والتيسير:168

(8) فقه اللغات السامية :60 وانظر التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: 29

ومما أدغمت فيه الذال في التاء في قوله تعالى:(إنيّ عُذْتُ بربي) [1]. جاء في الكشاف[2]: (وقرئ[3]: "عتُّ" بالإدغام، وقراءة الإدغام تنسب لأبي عمرو وحمزة والكسائي ونافع).

ويرى القدماء أنّ عمليةَ الإدغام هذه لم تتمّ دفعة واحدة وإنّما من خلال مرحلتين، المرحلة الأولى أُبدلت الذال تاء، والثانية تمّت فيها عملية الإدغام[4] أما المعاصرون فقد وجدوا أنّ لام الكلمة إذا كانت من الأصوات الأسنانية، تتماثل مع تاء الفاعل في كلّ اللغات السامية[5]. وهو ما أدّى إلى أن ينتقلَ مخرجُ الذال إلى الوراء قليلاً ثم ينطق بها مهموسة شديدة[6]

ʿudtu < ʿuttu

عُذْتُ عُتُّ (مماثلة مدبرة كلية في حال اتصال)

وجاء في الكشاف قراءاتٌ أخرى تمّ فيها إدغام الصوتين[7].

6- التاء في السين:

وذلك كما في قوله تعالى :" فانْظرْ إلى طعامك وشرابك لم يَتَسَنَّه"[8]. جاء في الكشاف[9]:(وقرأ أُبي لم يسنّه بإدغام التاء في السين)، كما جاءت كلمة (تَسَاءَلون، يَتَسَاءَلون) في ثلاث سور[10] أدغمت التاء فيها منها: قولـــه تعالى (عَمَّ يتساءلون)[11].

---

(1) غافر :27، وانظر الدخان :20

(2) الكشاف :423/3 وانظر 503/3

(3) انظر البحر المحيط: 460/7، وتفسير البيضاوي :90/5، وزاد المسير :216/7، وروح المعاني :63/24، والمحرر 31/12، والسبعة:570.

(4) انظر الإتقان :255/1

(5) فقه اللغات السامية :60، وانظر التطور النحوي (برجشترايسر) :30

(6) الأصوات اللغوية (أنيس) :198

(7) انظر من ذلك:النور :15، الذاريات:1، الصافات :1,2 والتوبة :90، في الكشاف 13/54,4/3 ,334/3, /2, 207

(8) البقرة :259

(9) الكشاف :390/1، وانظر البحر المحيط :157/1

(10)انظر النساء: 1، والمؤمنون :101 ، وفي الكشاف :493/1 و43/3

(11) النبأ :1

قال الزمخشري[1]: وقرئ[2]: "يسّاءلون" بالإدغام) ويمكن توضيح هذه المماثلة بما يلي:

يَتَسَنَّه > يَتْسَنَّه > يَسَّنَّه

يَتَساءلون > يَتْساءلون > يسّاءلون

فالذي حدث هنا أنّنا سمحنا للهواء بالمرور مع التاء، فأصبحت رخوة، وبهذا أشبهت كلّ المشابهة السين في رخاوتها وهمسها فتم الإدغام[3]. والصوتان يشتركان في المخرج وصفة الهمس، والفرق بينهما هو أنّ التاء شديد، والسين من الأصوات الرخوة[4]. وقد وردت في الكشاف أمثلةٌ أخرى[5].

7- التاء في الصاد:

وقد جاء في الكشاف أيضاً قراءاتٌ لا بأس بها تمثل هذا (الإدغام) أو المماثلة الكلية المدبرة من ذلك قوله تعالى:(فأنت له تَصَدَّي)[6]

يقول الزمخشري[7]:(وقرئ[8]: تَصَّدَّى بإدغام التاء في الصاد).

فقراءة (تصدّى) أصلها: تتصدّى فحدث فيها تسكين التاء الثانية لتوالي الحركات القصيرة (الفتحات) فَسُكِنتْ الثانية لأنّ التاء الأولى تاء المضارعة التي تحمل النبر[9]، والإدغام – أيضاً- مسوغ لقرب مخرجي التاء والصاد[10]. وفي قوله تعالى: (وطَفِقا يَخْصِفَان عليهما)[11]، يقول الزمخشري[12]:

---

(1) الكشاف : 307/4

(2) انظر التيسير :62, ومشكل إعراب القرآن: 449/2.

(3) الأصوات اللغوية (أنيس) :192

(4) انظر المدخل إلى علم اللغة :46-47

(5) النساء :42 , النساء :111 , وفي الكشاف 528/1 و563/1

(6) عبس :10

(7) الكشاف: 218/4.

(8) انظر السبعة :672 , والإتحاف :433 والتيسير :220

(9) انظر منهج أبي حيان :106

(10) حجة القراءات (ابن زنجلة):750

(11) الأعراف:22

(12) الكشاف :73/2

"وقرأ الحسن[1]: يخصّقانِ بكسر الخاء وتشديد الصاد وأصلة يَختّصفان" وإدغام يَختّصفان لا يتمّ إلا إذا سُكنت التاء, ولا يمكن تسكينها إلا في مثل قراءة الحسن, لقد كسر الخاء فأمكن تسكين التاء.وفي قوله تعالى: " وهم يَخِصّمون"[2], جاء في الكشاف[3]:

(وقرئ[4]: "يَخَصّمون" بإدغام التاء في الصاد مع فتح الخاء وكسرها ...ويَختّصمون على الأصل). وعلى هذا فيمكن توضيح هذه المماثلة بما يلي:

تَتَصدى > تتْصدى > تصدَّى = مماثلة كلية مدبرة متّصلة.

يَختّصفان > يَختْصِفان > يخصّقان= مماثلة كلية مدبرة متّصلة.

يَختّصِمون > يَختْصِمون > يخِصّمون= مماثلة كلية مدبرة متّصلة.

وقد وردت أمثلةٌ أخرى في الكشاف[5].

7-التاء في الزاي

في قوله تعالى:" حَتَّى إِذَا أَخَذَتْ الأَرضُ زُخْرُفَهَا وازّيّنَتْ"[6]

قرأ الجمهور[7]: وازّيّنَتْ, أصلة: تزَيّنت, فأدغم، وبالأصل قرأ عبد الله[8].

وفي قوله تعالى:" يا أيها المزّمّلُ"[9]. جاء في الكشاف: وقرئ[10]:(المزّمّل) بإدغام التاء في الزاي ونحوه المدّثّر في المتدثر, وقرئ[11]: (المتزمل) على الأصل بفتح الميم وكسرها على أنّه اسمُ فاعلٍ أو مفعول من زمّله وهو الذي زمّله غيرُه أو زمّل

---

(1) انظر المحتسب:245/1، القرطبي: 181/7، وإعراب النحاس : 605/1 , والبحر : 280/4

(2) يس: 49.

(3) الكشاف: 325/3.

(4) انظر السبعة: 541, الكشف: 217/2، والنشر :354/2، ومعاني القراء :379/2

(5) انظر من ذلك: الأنعام:125 , والصافات :201 ,والحشر :21، وفي الكشاف :49/2, 334/3, 87/4

(6) يونس:24

(7) الكشاف: 233/2، وانظر البحر :143/5, والإتحاف: 248، ومعاني الأجاج : 15/3

(8) الكشاف: 233/2، وانظر القرطبي :357/8, وحاشية الشهاب: 20/5، ومختصر ابن خالوية: 59

(9) المزمل :1

(10) الكشاف : 173/4، وانظر البحر المحيط :360/8و370 , والإملاء :242/2

(11) انظر حاشية الشهاب :262/8 والقرطبي: 31/9 ,وفتح الباري :519/8 والمحرر:154/15

نفسه[1].

وفي قوله تعالى: "إلى أنْ تَزكى"[2]، وقرأ أهلُ المدينة (تزّكّى) بالإدغام[3]. وكما قلنا سابقاً فإنّ تصوّرَ الزمخشري وعلماءِ اللغة تصوّرٌ دقيق نابعٌ من تصورهم لهذا الأصل؛ يقول الزمخشري: "وأدغموا تاء (تفعّل) و(تفاعل)، فقالوا: (اطيّروا) و(ازّينوا) (واثّاقلوا) مجتلبين همزة الوصل للسكون الواقع بالإدغام"[4] غير أنّ ما يُؤخذ عليهم هو عدم تعليل (الاشتقاق الجديد)[5].

فالفعل:(تزيّنَ) مثلاً إذا صُغنا منه المضارع, صار (تتزين) ففيه توالي فتحات قصيرة وتوالي مقطعين متماثلين وهما (ta+ta)، فاللّغة إمّا أنْ تحذفَ أحدَ المتماثلين، أو تحذفَ حركةً من الحركات, وبما أنّ حركة المضارعة تحمل النبر وتأتي في أول الكلام فلا تُحذف، وإنّما تُحذف الثانية, وهو ما عبّر عنة القدماء بتسكين تاء الفعل, ثم تحدث المماثلة بين التاء والزاي, ولا سيما أنّ التاء والزاي من الأصوات اللثوية الأسنانية, فيحدث عندنا اشتقاق جديد للفعل بدل (تزين) وهو (ازّين), فهو إذاً مرحلة من مراحل التطور اللغوي[6].

ويمكن تمثيل هذه المماثلة كما يلي:

تَزَيّنتَ مضارع تَتَزَيّنُ > تَتْزين > تَزَّيّن, ومنه ازّيّنت

المتزمّل من المضارع يَتَزَمّل > يَتْزَمل > يَزّمّل, واسم الفاعل منه المزّمّل

تزكى من المضارع يَتَزَكّى > يَتْزَكّى > يزّكي ومنه ازكّى

وهي مماثلة كلية مدبرة في حالة اتصال، وجاء في الكشاف غيرها[7].

---

(1) الكشاف :473/4 و174 (بتصرف مع الحفاظ على المعنى)

(2) النازعات:18, وانظر فاطر:18

(3) الكشاف: 213/4 و306/3 وانظر السبعة :671, وحجة القراءات :749

(4) المفصل: 530

(5) انظر منهج أبي حيان:107

(6) انظر منهج أبي حيان :107 والتطور اللغوي :29 وانظر فقه اللغات السامية: 45,60

(7) انظر من ذلك : الكهف: 17، فاطر :18, الصافات: 2, النازعات :18 وفي الكشاف: 475/2, 306/3، 3/ 334، 213/4

8- التاء في الشين:

في قوله تعالى: "إنّ البقرَ تَشَابَهَ علينا"[1] , جاء في الكشاف[2]: (وقرئ[3]: تشّابه بمعنى تتشابه بطرح التاء وإدغامها في الشين, وقرأ محمد[4] ذو الشامة: إنّ الباقر يشّابه بالياء والتشديد) وذكر أبو حيان في (تَشَابَه) اثنتي عشرة قراءة[5]. وفي قوله تعالى:" وإنّ منها لمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ منه الماء"[6]. يقول الزمخشري[7]: ("يشّقّق": يتشقق وقرأ به الأعمش[8]" سُكّنت الفتحة التي على تاء الفعل, حسب قانون الحذف لتوالي الفتحات, ثم يتدخل قانون المماثلة ليشكل لنا الاشتقاق الجديد:

تَتَشَابه > تَتْشابه > تشّابه

يَتَشابه > يَتْشابه > يشّابه

يَتَشَقّق > يَتْشقّق > يَشّقّق

فهي إذاً مماثلة كلية مدبرة منفصلة.

9- التاء في الطاء

في قولـــه تعالى:" لا يَمَسُّه إلا المُطَهَّرونَ"[9]،جاء في الكشاف[10]: (وقرئ[11]: "المُتَطَهّرون", و"المطّهّرون" بالإدغام).

وفي قولـــه تعالى:"فلا جُناحَ عليه أنْ يَطّوّفَ بهما"[12], يقول الزمخشري: (وأصل

---

(1) البقرة: 70

(2) الكشاف: 288/1

(3) قراءة ابن مسعود في مختصر ابن خالويه: 7 وقراءة الأعرج في البحر المحيط :211/2

(4) مختصر ابن خالويه :7 وانظر الإتحاف :139, والطبري: 211/2.

(5) انظر البحر المحيط :254/1

(6) البقرة: 74

(7) الكشاف: 290/1

(8) الكشاف :290/1

(9) الواقعة: 79

(10) الكشاف: 59/4

(11) انظر البحر المحيط : 214/8و215 ومختصر ابن خالوية :151, وروح المعاني : 27 / 155 وفتح القدير 160/5

(12) البقرة :158 ,وانظر الرحمن:44 والكشاف :48/4

يطّوّف: يتطوّف، فأدغم)[1].

ولا يختلف هذا الإدغام عمّا سبقه, فتّم تسكين الفتحة ثمّ تمّت عملية المماثلة, وهي مماثلة كلية مدبرة في حالة انفصال؛ لأنّ الفتحةَ حالتْ بينّ الصوتين.

وجاء في الكشاف مثل ذلك[2].

ويجوزُ أنْ تحدثَ في حالة الاتصال المباشر بين التاء والطاء، وذلك كما في قولــه تعالى: (بيّت طائفةٌ)[3]. يقول الزمخشري[4]: "وقرئ[5]: "بيّتْ طائفةٌ" بالإدغام"، ويمكن أنْ نمثلَ هذه القراءةَ من خلال الكتابة الصوتية كما يلي:

bayyat ṭā>ifat(un)	bayyaṭṭā>ifat (un)
بيّت طائفة	بيّطّائفة

وهي مماثلة كلية مدبرة في حالة اتّصال.

وقد يحدث العكس فتدغم الطاء في التاء كما في قوله تعالى: "فقال أحطتُ بما لم تحط به"[6] جاء في الكشاف: (أحطْتُ: بإدغام الطاء في التاء بإطباقٍ وغير إطباق)[7].

ومن الناحية الصوتية فصوتا الطاء والتاء متشابهان تماماً، ولا فرق بينهما سوى إطباق الطاء، فالتاء مرقّق الطاء، وذلك في نطقنا الحالي[8].

وأشير إلى أنّ (أحطتُ) المثبتة في الآية السابقة، هي مخالفة من حيثُ الرّسم للمصاحف التي بين أيدينا، لأنّنا اعتمدنا على الكشاف المثبت في أعلى صفحاته

---

(1) الكشاف: 324/1 وانظر البحر المحيط :4457/1 و458 ومختصر في شواذ القران

(2) البقرة: 20 ,و184 و222 والتوبة :108 والحج:31 والنمل :18 والصافات :10. وفي الكشاف على التوالي: :335/219,1/1. 361/1. 213/2. 13/3. 142/3. 336/3

(3) النساء :81

(4) الكشاف : 546/1

(5) وهي قراءة أبي عمرو وحمزة, انظر البحر: 304/3 والسبعة :235 وشرح الشاطبية 183. والعنوان:85. ومعاني الزجاج: 82/2 والتبصرة:309 –310

(6) النمل: 22

(7) الكشاف: 143/3، وانظر تفسير البيضاوي: 4/ 263، القرطبي: 181/13، وتفسير أبي السعود: 280/6، وفتح القدير: 132/4 ، والمكرر: 295، ومعاني الفراء: 289/2، 172/1، والتبصرة: 954

(8) المدخل إلى علم اللغة: 46، 47، وانظر منهج أبي حيان: 101

القرآن الكريم برسم وضبط الدوري عن أبي عمرو بن العلاء البصري، وربّما يرجّح هذا ما ذهب إليه إبراهيم أنيس في تفسير ظاهرة الإدغام في بعض اللهجات العربيّة: "غير أنّ من الممكن أنْ نعزوَ الإدغامَ بصفة عامّة إلى البيئة العراقيّة، والإظهار بصفة عامة إلى البيئة الحجازية"[1].

ففي هذا اللفظ صورتان من الإدغام: (أحطُّ) وذلك بإدغام الطاء في التاء مع بقاء صفة الإطباق، ويرى ابنُ الحاجب أنّ هذه القراءةَ ليس فيها إدغامٌ إنّما أطلقوا عليها إدغاماً توسّعاً[2]، والثانية (أحَتُ)، وهو الإدغام الحقيقي، فجاء التضعيف في التاء بياناً لصورة الإدغام[3].

ونشير أيضاً إلى أنّ القرّاءَ أجاز إدغامَ الطاء في التاء فيقال: (أحطّ) وكذلك أجاز إدغام التاء في الطاء فيقال: (أحَتّ)[4]. ويمكن توضيح ذلك صوتياً:

أحَطْتُ أحطُّ

ʾaḥaṭṭu ʾaḥaṭṭu

وهي مماثلة كلية مقبلة في حالة اتصال.

أحَطْتُ أحَتُّ

ʾaḥṭṭu ʾaḥattu

وهي مماثلة كلية مدبرة في حالة اتّصال.

10- التاء في الثاء:

في قولـــه تعالى: "سَيَقُولونَ ثَلاثَةٌ رابعُهُم كلْبُهُم"[5]، جاء في الكشاف[6]: (وقرىء[7]: "ثلاثٌ رَابعهم" بإدغام الثاء في تاء التأنيث)، وهو إدغامٌ مسوّغ لقرب

---

(1) في اللهجات العربية: 72

(2) الإيضاح في شرح المفصل: 509/2

(3) حاشية الشهاب: 41/7

(4) انظر معاني القرآن، الفرّاء: 172/1و 289/2، وفتح القدير: 132/4

(5) الكهف : 22

(6) الكشاف: 478/2

(7) قراءة ابن محيصن في البحر المحيط: 113/6، والمحتسب: 26/2، والإملاء: 2/ 842، وفي مختصر ابن خالويه: قرأ ابن محيص (ثلاثة رّابعهم) بإدغام التاء في الراء: 79

مخرج الثاء والتاء وكونهما مهموسين[1]، ويمكن تمثيل هذه المماثلة صوتياً كما يلي:

ثلاثة > ثلاثت > ثلاثّ

وهي مماثلة كلية مقبلة في حالة اتّصال.

وفي قولـــه تعالى: "اثّاقَلْتُم إلى الأرْضِ"[2]، يقول الزمخشري[3]: (اثّاقلتم أصله: تثاقلتم، وبه قرأ الأعمش)[4].

وقد مرّ توضيحُ مثل هذا الإدغام، أو المماثلة، وهي مماثلة كلية مدبرة في حالة اتّصال.

11- الراء واللام:

في قوله تعالى: "كلاّ بَلْ رَانَ عَلى قُلوبِهم"[5]، جاء في الكشاف[6]: (وقرىء[7]: بإدغام اللام في الراء، إلا ما رواه حفص عن عاصم بالوقف على اللام وقفة خفيفة ثم يبتدىء "ران على قلوبهم" ليعلم بانفصال اللام عن الراء، أنّ كلّ واحدة منهما كلمة بذاتها)[8].

وقد أجاز علماءُ العربيّة إدغامَ اللام في الراء لقرب مخرجيهما، ولأنّ في الراء انحرافاً قليلاً نحو اللام، ولمقاربتها لها في طرف اللسان، فهو إدغام حسن[9]، ويمكن توضيح هذه المماثلة كما يلي :

---

(1) انظر المحتسب: 26/2، والبحر المحيط: 113/6

(2) التوبة: 38

(3) الكشاف :189/1

(4) في مختصر شواذ القران :79 والإتحاف:242، وزاد المسير :437/3

(5) المطففين :14

(6) الكشاف: 232/4

(7) قرأ بالإدغام أبو عمرو وابن كثير وابن عامر وبإظهار اللام حفص عن عاصم، انظر الإتحاف :63,278 والتبصرة :365، السبعة: 675 ,المكرر:151

(8) انظر الحجة في القراءات السبع: 240، وحجة القراءات: 754 وإعراب النحاس :365/3ومعاني الزجاج:5 /299 ومعاني الفراء: 354/2

(9) الكتاب: 452/4 وانظر المفصل :525، والأصول في النحو 416/3 واللباب :477/2

barrāna	balrāna
برّان	بلْ ران

وهي مماثلة كلية مدبرة في حالة اتّصال.

وقد ذكر رمضان عبدالتواب على إدغام اللام في الراء شاهداً وهو قول الشاعر:

عافَتِ الماءَ في الشّتاء فقُلنا بَلْ ردّيه تُصادفيه سَخِينا

ويقرأ (برّديه)[1]

12- القاف في الكاف:

في قوله تعالى:" فابْعَثُوا أحَدَكُم بوَرِقِكم هذه"[2]، جاء في الكشاف[3]: (وقرأ ابن كثير[4]:" بَوَرِقَكم" بكسر الراء وإدغام القاف في الكاف. وعن ابن محيصن[5] أنّه: كسر الواو وأسكن الراء وأدغم، وهذا غيرُ جائزٍ لالتقاء الساكنين لا على حدّه). لا خلاف عند علماء اللّغة في جواز إدغام القاف في الكاف، يقول سيبويه: (وإنّما أدغمت لقرب المخرجين، وأنّها من حروف اللسان وهما متفقان في الشدّة)[6].

فالقاف صوتٌ لهوي والكاف من الأصوات المطبقة[7].

فقراءة ابن كثير (بوَرِقَكم) جائزة، وهي مماثلة كلية مدبرة منفصلة، أمّا قراءة ابن محيص بكسر الواو وإسكان الراء والإدغام (بِورِكّم)، فهي غير جائزة ومردودة عند جمهور اللغويين لالتقاء الساكنين[8]. ومن المفسرين والمعاصرين من دافع عن هذه القراءة، وقال: هي جائزة وواقعة في كلام العرب، لكن على شذوذ واستدلّ لها

---

(1) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في لسان العرب: 53/2، وتاج العروس :428/7

(2) الكهف :19

(3) الكشاف :476/2

(4) انظر السبعة في القراءات :389 , وتفسير البيضاوي : 485/3 , والقرطبي :375/10، والطبري :15/ 223 ،وأبي السعود :241/5، والبغوي :155/3، فتح القدير :275/3

(5) انظر مختصر في شواذ القرآن : 79 , وانظر روح المعاني :230/15 ،والرازي :104/21

(6) الكتاب :452/4

(7) المدخل إلى علم اللغة :53,54

(8) الكشاف : 476/2، والبضاوي :485/3 ،والقرطبي:375/10 ،وإعراب النحاس :270/2 ومعاني القراء 2/ 137 والإملاء : 842/2 .

بقراءة (نعمّا)[1] بسكون العين والإدغام[2]. وقال الزجاج: (وذلك أنّه غيرُ ممكنٍ في اللفظ، إنّما يحتال فيه بمشقة في اللّفظ)[3]. ولا يمكن أن ننكرَ أنّ قراءة ابن محيصن هذه مُشكلةً صوتياً (بِ و رْ قْ كم) وهو مما دفع ببعض القرّاء إلى كسر الراء، ويمكن تمثيل القراءتين كما يلي:

biwarikikum	Biwarikkum
(بورِقِكم)	بِورِكّم

وهي مماثلة مدبرة كلية في حالة اتصال:

biwarikkum	biwirkkum
بِورِقكم	بِورِكّم (قراءة ابن محيص)

ويظهر في التّحليل الصّوتيّ لقراءة ابن محيصن العنقودُ الصوتيّ المتشكّل (rkk) وهو الّذي دفع العلماء العرب إلى تخطئة قراءة ابن محيصن، وإنْ كنّا نجدُ في الإدغام الأكبرِ المرويّ عن أبي عمرو بن العلاء كثيراً من الأمثلة على تشكّلِ مثلِ هذا العنقود الذي أباحته بعضُ المستويات اللهجيّة الفصيحة على ما يبدو.

وتجدر الإشارة إلى أن القّراء قرأوا بكسر الراء وسكونها بدون إدغام، والكسر هو الأصل في الراء، وأمّا السكون فللتّخلّصِ من توالي كسرات الرّاء والقاف للتكرير فيها[4].

13- النون في اللام:

في قولــه تعالى:(إذاً لّمِنَ الآثمين)[5]. جاء في الكشاف[6]:

(وقرئ[7]: (لملا ثمين) بحذف الهمزة وطرح حركتها على اللام وإدغام نون (من)

---

(1) البقرة:271 والنساء: 58، قرئت (نعمّا) بإسكان العين وإدغام الميم، انظر الحجة في القراءات السبع:47، السبعة: 190، معاني الأخفش :252/1

(2) انظر روح المعاني: 230/15 والتلخيص :223

(3) معاني الزجاج:67/2، إعراب النحاس:291/1

(4) انظر الحجة في القراءات السبع: 130

(5) المائدة :106

(6) الكشاف :651/1

(7) وهي قراءة محيصن في مختصر شواذ القرآن :35، 36 . والبحر المحيط 44/4والدر المصون:633/2

فيها, كقوله (عادِ لُولَى)[1], وإدغام النون في اللام جاء أيضاً, يقول سيبويه: (وتدغم (النون) في اللام لأنّها قريبة منها على طرف اللسان)[2]

ونشير إلى أننا سنتناول أحوال الهمزة في الصفحات القادمة؛ لذا فإننا يمكننا تصوّر الإدغام أو المماثلة في الآية الكريمة قد مرّا في المراحل التالية:

lamillaṭimīna / laminlāṭimīna / laminalāṭimīna / laminal>āṭimīna

لَمِنَ الآثمين لَمِنَ لاثمين لمِنْ لاثمين لمِلّا ثمين

(الأصل) (حذف الهمزة وإلقاء حركتها على اللام) (مرحلة تسكين النون للإدغام) والمرحلة الأخيرة (مرحلة الإدغام أو المماثلة الكليّة المدبرة في حالة انفصال).

ووصف النحاسُ هذا الإدغامَ بالرداءة؛ لأنّ اللامَ حكمها السكون, وإنْ حُرّكت فإنما الحركة للهمزة[3].

14- النون في النون

في قولـــه تعالى: (لكنّا هُو اللهُ ربّي)[4], جاء في الكشاف: (لكنّا أصله: لكنْ أنا فحُذفت الهمزة وأُلقيت حركتها على نون (لكنّ) فتلاقت النونان، فكان الإدغام)[5] وقرأ أُبيّ والحسن: (لَكِنْ أنَا هُو اللهُ ربِّي) على الأصل، وقرأ أبو عمرو (لكنَّهْ) بالهاء[6] ، وذكر أبو حيان أنّ حذف الهمزة على غير قياس[7].

واستدلّ الزمخشري بجواز حذف همزة الضمير (أنا) والقاء حركتها على ما قبلها بقول الشاعر[8]:

وَتَرْمِيْنَنِي بالطَّرفِ أيْ أنت مُذْنِبٌ وَتَقْلِيْنَنِي لكنَّ إيَّاكِ لا أَقْلِي

---

(1) النجم: 50

(2) الكتاب:452/4, وانظر المفصل:527 والأصول في النحو:416/3, واللباب: 447/2

(3) انظر إعراب النحاس:525/1

(4) الكهف:38

(5) الكشاف: 484/2 وانظر المحتسب: 29/2 والسبعة: 391, والعنوان: 123

(6) الكشاف: 484/2, وانظر مختصر في شواذ القرآن:80, والإتحاف :290, وإعراب القراءات السبع وعللها: 394/1.

(7) البحر المحيط :127/6 , 128

(8) في الكشاف: 2/ 484، وخزانة الأدب: 255/11، وتذكرة النحاة: 23، وشرح المفصل: 141/8.

أي: لكنْ أنا لا أُقَليك, فحذفُ الهمزةِ وإلقاءُ حركتِها على النون وهي الفتحة, أدّى إلى التقاء نونين متحركتين فسُكِّنت الأولى وأدغمت في الثانية:

lakinnā lākinnā lakinana lākin>anā

لكنْ أنا لكنّ نَا لكنْ نَا لكنَّا (المماثلة)

ففي الخطوة الأولى ظهرت الهمزةُ، وأسقطها القارىء في الخطوة الثّانية، وبقيتْ حركتُها التي فَصلت بين النّونين، ثم سقطت الحركةُ، فالتقت النون الأولى الساكنةُ مع الثانية المتحركة، فحدثتْ عمليةُ الإدغام.

وفي قولــه تعالى: "قُلْ أتُحاجُّونَنا في الله"[1] جاء في الكشاف[2]: (وقرأ زيدٌ بن ثابت[3]: "أتحاجّونّا" بإدغام النون) ووجْهُ هذا الإدغام أنّه لما التقى مثلان – نون الأعراب ونون الوقايةِ – وكان قبلَ النونِ الأولى حرفُ مدّ ولين جاز الإدغام [4].

ونمثّل هذا النمط كما يلي:

أتُحاجُّونَنَا > أتُحاجونّنا = اتحاجّونّا

وفي قوله تعالى: "قال أبشَرتّمُوني على أنْ مَسّنِي الكِبَرُ فبِم تُبَشّرُونَ"[5]. جاء في الكشاف[6]: (وقرئ[7]: "تبشّرونِ" بفتح النون وكسرها على حذف نون الجمع, والأصل (تبشّرُونَن), (تبشّرونّ)[8] بإدغام نون الجمع في نون العماد).

وهذا النمط لا يختلف عن غيرِه, فقد تمّ تسكين النون الأولى وأدْغمها في الثانية, وحذفَ الياء ودلّ عليها بالكسرة[9]. وهو ما يسّمى في الدّرس اللّغوي المعاصر بتقصير الحركات الطويلة.

---

(1) البقرة: 139

(2) الكشاف: 316/1

(3) انظر الإتحاف: 148, والبحر المحيط: 412/1 ومعاني الأخفش:150/1

(4) انظر البحر المحيط: 412/1

(5) الحجر:54

(6) الكشاف: 393/2

(7) البحر: 458/5، معاني الأخفش: 235/1، السبعة:367 و368، العنوان: 116، الكشف: 30/2، معاني الفرّاء: 48/2، المبسوط: 260، والتيسير: 136، النشر: 302/2، معاني الزجاج: 181/3

(8) قراءة ابن كثير, انظر حجة القراءات:382

(9) الحجة في القراءات السبع :118

tubašširūnni	tubašširūnnī	tubašširūnanī
تبشّرونني	تسكين النون الأولى	الإدغام وتقصير الحركة الطويلة

واللافت للنّظر هنا أنّ الزمخشري استعمل مصطلحَ نون العماد للدّلالة على نون الوقاية. وهو من مصطلحات الكوفيين[1]، إذ يستعملون مصطلح نون العماد في مقابل نون الوقاية عند البصريين، ولم أرَ هذا المصطلحَ عند البصريين إلا عند ابنِ هشام في مغني اللبيب[2] وهو متأخرٌ عن الزمخشري.

ونشير إلى أنّ السيرافي قد ذكر أنّ أبا عمرو كان يدغم النون في النون ساكناً كان ما قبلها أو متحركاً ما لم تكن الأولى مشدّدة[3].

وقد جاء في الكشاف من ذلك كثير[4].

4.1.2 الإتبـــاع:

يعدُّ الإتباع من تلك الأساليب التي يسعى المتكلم فيها لأحداث نوع من الانسجام اللفظي في كلامه، ليكونَ أيسرَ على لسانه، وأكثرَ اتساعاً في أذنِ سامعه، وهو نوعان:

الأول: أنْ تتبعَ كلمةٌ كلمةً على وزنها ورويّها إتباعاً وتوكيداً[5]، نحو: حسنٌ بسنٌ.

يقول الزمخشري في توجيه قراءة (نِجْس) في قوله تعالى: (إنّما المشركون نَجسٌ)[6]: "نِجْسٌ" بكسر النون وسكون الجيم على تقدير حذف الموصوف... وأكثر ما جاء تابعاً لرجس)[7]، وهذا النوع لن نقفَ عنده الدراسة، وإنّما يعنينا النوع الثاني منه.

الثاني: أن تتبعَ الحركةُ الحركةَ، بمعنى أنْ تؤثّرَ حركةٌ في حركة أخرى سابقة لها أو لاحقة، فتقلبها حركةً مشابهةً أو مناسبةً لها، وذلك في كسر همزة كلمة (أُمّ) إذا

---

(1) المرتجل لابن الخشّاب: 283، والموفي في النحو الكوفي: 94، وانظر في مصطلح النحو الكوفي: 28

(2) مغني اللبيب: 450/1

(3) إدغام القرّاء:54

(4) انظر الكهف : 38، يوسف:12 ،والزمر:64، إبراهيم :9 وفي الكشاف:484/2، 306/2، 407/3، 369/2.

(5) انظر الأشباه والنظائر: 17/1، وفقه اللغة، للثعالبي: 413، والألفاظ اللغوية: 84

(6) التوبة: 28

(7) الكشاف: 183/2

جاءت بعدها كسرة، إذْ ذهب سيبويه وابنُ جنّي إلى أن الهمزة كُسِرتْ إتباعاً للكسرة التي قبلها ومثالها يقول الشاعر[1]:

اضْرِبِ السَّاقَيْنِ إمِّكَ هابِلُ

وقبل عَرضِ ما رصدتْه الدراسةُ من قراءات قرآنية وجّهها الزمخشري على الإتباع، أودُّ أن أشيرَ إلى أن هذا النوع من الإتباع -غالبا- ما يُحْملُ في الدراسات المعاصرة على المماثلة الصوتية، إذْ يعرّفها المحدثون بأنّها التعديلات الكيفية للصوت بسبب مجاورته لأصوات أخرى أو تحول الفونيمات المختلفة إلى مماثلةٍ إمّا تماثلاً جزئياً أو كلياً[2]، وهي تشتمل الصوائت والصوامت على حدّ سواء، ومما جاء في الكشاف:

1- تتحولُ الضمّةُ إلى كسرةٍ إذا جاء بعدَها صوتٌ مكسور أو ياء كما في قوله تعالى: "الحمدُ لله"[3]، جاء في الكشاف: الأصل في حركة (الحمد) النصب، لأنّه من المصادر التي تنصبها العرب بأفعال مضمرة، كقولهم: شكراً وكفراً... وأمّا العدول بها عن النصب إلى الرفع على الابتداء، فللدّلالة على ثبات المعنى واستقراره[4]، يقول الزمخشري: "وقرأ الحسن البصري: "الحمدِ لِلّه" بكسر الدّال لإتباعها اللام"[5]، وهي قراءة زيد بن عليّ، فيُظَن في هذه القراءة أنّ القارئ أتبع الحركة الإعرابية للحركة البنائية وهي كسرة اللام في (لِلّه)، وقد وصف أبو حيان هذه القراءة بالغرابة[6]، فقد تأثرت الدال المضمومة باللام المكسورة بعدها، فتماثلت الحركتان بانقلاب الحركة الأولى وهي الضمّة على الرغم من أنّها حركة إعرابيّة إلى كسرة لمناسبة كسرة اللام بعدها على الرغم من أنها كسرة بناء، فهي مماثلة كلية مدبرة في حالة الانفصال.

---

(1) الكتاب: 146/4، المحتسب: 38/1، وشرح شافية الحاجب: 79/2

(2) دراسة الصوت اللغوي: 324

(3) الفاتحة: 2

(4) الكشاف: 48/1

(5) الكشاف: 48/1-53، وانظر:المحتسب:37/1، والنشر: 47/1، المحرر: 100/1، ومعاني الزجاج:45/1، وشرح المفصل: 129/7، ومختصر ابن خالويه: 1، وحاشية الصبان: 60/1.

(6) البحر المحيط: 18/1

وفي قولــه تعالى: "واتّخذَ قومُ موسى مِنْ بَعْدِه مِنْ حُلِيِّهم عِجْلاً جَسَداً لهُ خُوَارٌ"[1]، وجاء في الكشاف[2]: "وقرىء[3]: من حُلِيِّهم بضمّ الحاء والتشديد، جمع حُلِّي كَتُدْيٍ وتُدِيٍّ، ومن حِلِيِّهم بالكسر للإتباع"، ووجّهَ العلماءُ هذه القراءةَ بقولهم[4]: "وحجّةَ مَن كسرَ الحاء، هي أنّه استثقل ضمّةَ الحاء بعد كسر اللام وبعدها ياء، فكسر الحاء لمجاورة كسر اللام، ليُعْمِلَ اللسانُ عملاً واحداً في الكسرتين والياء بعدها، والضمّ هو الأصل وفيه عُلِمَ الجمعُ".

وقد وردت في الكشاف قراءاتٌ كثيرةٌ[5]، تتحول فيها الضمّةُ إلى كسرة إذا وليتْها كسرةٌ، كما في (فَلأُمِّه الثُّلُث)[6]، "وقرىء[7]: بكسر الهمزة إتباعاً للجرّة"، ومثلها كذلك: "وفي أُمِّها رسولا"[8]. يقول الزمخشري:

(وقرىء[9]: "أُمّها" و"إمِّها" بضمّ الهمزة وكسرها لإتباع الجر، وهي لغة هذيل وهوازن).

ونستطيع أنْ نُبيّنَ هذه المماثلةَ بالتحليل الصوتي للأنماط السابقة كما يلي:

الحمدُ لله	=	>alḥamdulillāhi	<	الحمدِ لله = alḥamdilillāhi
حُلِيِّهم	=	ḥuliyyihim	<	حِلِيِّهم = ḥiliyyihim
فَلأُمِّه	=	fali>ummihi	<	فَلإمِّه = fali>immihi

2- كما تتحول الفتحة إلى كسرة إذا وليها كسرةٌ فتتأثّر بها تأثراً مديراً كليّاً وذلك كما في الأمثلة التالية:

---

(1) الأعراف: 148

(2) الكشاف: 118/2، وانظر لسان العرب: 214/4 (حلا)

(3) الإتحاف: 230، والنشر: 272/2، الرازي: 5/15، والسبعة: 294، والعنوان: 97، والمحرر: 82/6.

(4) انظر حجة القراءات: 296، والحجة في القراءات السبع: 90، والكشف: 478/1

(5) النحل: 68، والنحل: 78، والمائدة: 13، في الكشاف: 417/2، و422/2، و600/1

(6) النساء: 11

(7) الكشاف: 508/1، وانظر: التيسير: 94، والمكرر: 29، ومعاني القراء: 5/1، والتبصرة: 473.

(8) القصص: 59

(9) الكشاف: 186/3، وانظر: الكشف: 379/1، والمبسوط: 176، ومعاني القراء: 5/1، والتبصرة: 447.

في قولـــه تعالى: "ولا تَنِيا في ذكري"[1]، جاء في الكشاف[2]: (وقرىء[3]: تِنِيا بكسر حرف المضارع للإتباع)، وقد ذكرنا سابقاً أن كسر حرف المضارعة كان شائعاً في لهجة تميم، وهو ما يعرف بالتلتلة، ولذا فإنّني لا أرى هذا إتباعاً إنما هو ميل بعض اللهجات العربيّة ومنها تميم إلى كسر حروف المضارعة.

وفي قولـــه تعالى: "تُساقِط عَلَيْكِ رُطَباً جَنِيّاً"[4]. يقول الزمخشري[5]: (وقرىء[6]: "جِنِيّا" بكسر الجيم للإتباع)، وهي قراءة طلحة بنِ سليمانَ (جِنيّا) بكسر الجيم إتباعاً لحركة النون[7].

وفي قوله تعالى: "وكنتُ نَسْياً مَنْسِيّاً"[8]، جاء في الكشاف[9]: (وقرأ الأعمش: "مِنْسِيّاً" بالكسر على الإتباع) ولعلّ الزمخشري يقصدُ إتباعَ الميمِ لكسرةِ السّينِ كما قالوا: (مِنْتِن) في (مُنْتِن)[10].

ولمزيدٍ من التّوضيح سنحاول أنْ نُحلّلَ القراءاتِ السابقةَ صوتياً:

تَنِيا	=	taniyā	<	tiniyā
جَنِيّا	=	ǧaniyyā	<	ǧiniyyā
مَنْسِيّا	=	mansiyyā	<	minsiyyā

---

(1) طه: 42

(2) الكشاف: 537/2، 538

(3) انظر مختصر في شواذ القرآن: 88، والبحر المحيط: 245/6، وهي قراءة ابن وثّاب

(4) مريم: 25

(5) الكشاف: 507/2

(6) البحر: 184/6، روح المعاني: 85/16، والمحتسب: 41/2، والمحرر: 454/9، والدر المصون:501/4، والرازي:207/21، والقرطبي: 96/11.

(7) البحر المحيط: 185/6

(8) مريم: 23

(9) الكشاف: 507/2، وانظر البحر المحيط: 183/6، ومختصر ابن خالويه: 84، والتبيان: 870/2.

(10) انظر البحر المحيط: 183/6

3-تتحول الفتحة إلى ضمّة إذا وليها صوت مضموم، وذلك في قوله تعالى:

"ومانَعبُدُهم إلاّ ليقربونا إلى الله زُلفى"[1]، جاء في الكشاف[2]: (وقرىء: (نُعبُدُهم) بضمّ النون إتباعاً للعين "الباء"). وفي قوله تعالى: "وقد خلَتْ من قَبلِهم المثُلاتُ"[3]، جاء في الكشاف[4]: ("المُثُلات" بضمّتين لإتباع الفاء العين).

ولمزيد من التوضيح سنحاول أن نحلّل القراءاتِ السابقةَ صوتياً :

نَعبُدُهُم = نُعبُدُهم < na<buduhum = nu<buduhum

مَثُلات = مُثُلات < maṯulāt = muṯulāt

وهي مماثلة مدبرة كلية في حال انفصال.

كما نجدُ الضمّةَ المتقدمةَ تؤثّر في الصوت، فيأخذ الضمّة مماثلة لها، كما في قولـــه تعالى: "يكادُ سَنا بَرقِه"[5]. جاء في الكشاف[6]: "وبُرقِهِ جمع بُرقَة وهي المقدار من البرق، وبُرُقِهِ للإتباع"، وبُرُقه قراءة طلحة بن مصرف في مختصر شواذ ابن خالويه[7].

وفي قولـــه تعالى: "ألاّ نُؤمِنَ لرسولٍ حتّى يأتِيَنا بِقُربانٍ"[8]. جاء في الكشاف[9]: (وقرىء: بضمّتين ونظيره السُّلطان)، وذكر أبو حيان أنّ ابن عطية وصف قراءة (قُرْبان) بضم الراء بأنه إتباعٌ لضمّة القاف، وليس بلغة؛ لأنّه ليس في الكلام فُعْلان بضم العين إلاّ سُلْطان التي حكاها سيبويه[10]، وقراءة عيسى بن عمر[11] هي زيادة

---

(1) الزمر: 3

(2) الكشاف: 386/3، والبحر المحيط: 415/7، وروح المعاني: 235/23، والدر المصون: 5/6.

(3) الرعد: 6

(4) الكشاف: 350/2، وانظر البحر المحيط: 366/5، ومختصر في شواذ القرآن: 66

(5) النور: 43

(6) الكشاف: 70/3

(7) مختصر في شواذ القرآن: 102، البحر المحيط: 465/6، والرازي: 15/24، روح المعاني: 192/18.

(8) آل عمران: 183

(9) الكشاف: 485/1، وانظر القرطبي: 296/4، وروح المعاني: 144/4

(10) البحر المحيط: 132/3

(11) المحتسب: 177/1و178، إعراب النحاس: 383/1، المحرر: 444/3، روح المعاني: 144/4.

على ما ذكره سيبويه، إذْ لم يذكر إلاّ سُلْطان على فُعْلان[1]، فإذا كان الأصل في النمطين السابقين (بُرْقه وقُرْبان) تسكين الراء في كلٍّ منهما، فإن ضمّ الراء هو من باب المماثلة المقبلة الكليّة ويمكن توضيحها :

بُرْقه = burkihi < burkihi = بُرُقِه

قُرْبان = kurbān < kurbān = قُرُبان

أما إذا كان الأصلُ في الضمّ، فإنّ التسكينَ من باب التخفيف وسنشير إلى ذلك في حديثنا عن التشديد والتخفيف، حيثُ عدّ الزمخشري مصطلح تسكين المتحرك من باب التخفيف، وهو عنده أيضاً يقابلُ عدم التشديد.

4- وقد تتحول الكسرةُ إلى ضمّةٍ إذا وليها صوتٌ مضموم كما في قوله تعالى: "وإذْ قُلْنا للملائكة اسْجُدُوا لآدَمَ"[2].

جاء في الكشاف[3]: (وقرأ أبو جعفر[4]: "للملائكةُ اسْجُدوا" بضم التاء للإتباع) وقد ذكر الزمخشري أنه لا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتباع إلاّ في لغةٍ ضعيفةٍ، كقولهم: (الحمدِ للّه)[5]، وقد تبع الزمخشري ابنَ جنّي في هذا الرأي[6]، وعدّها النّحاسُ: لحناً لا يجوز[7]، وهي عند أبي حيّان لُغةٌ لأزد شنوءة[8]، وفي قوله تعالى: "أنِ اعبُدوا اللّهَ"[9]، جاء في الكشاف[10]: "وقرىء[11]: (أنُ اعبُدُوا الله) بالضمّ على إتباع النون الباء" وهي قراءةُ ابنِ كثير ونافع وابنِ عامر والكسائي وعلي بن

---

(1) مختصر في شواذ القرآن: 23

(2) البقرة: 34

(3) الكشاف: 273/1

(4) المحرر: 244/1، والبحر: 150/1، معاني الزجاج: 111/1و112، الإتحاف: 133،المبسوط: 128.

(5) الكشاف: 273/1

(6) انظر المحتسب: 238/1، و71/1، 72

(7) إعراب النحاس: 161/1

(8) البحر المحيط: 152/1

(9) النمل: 45

(10) الكشاف: 151/3

(11) الإتحاف: 153، 337، الرازي: 202/24، النشر: 225/2، المكرر: 96.

نصر عن أبي عمرو[1]، وكسرة النون في قراءة الجمهور (أنِ) منعاً للالتقاء الساكنين: النون والسين بعد سقوط همزة الوصل. ويمكن توضيح عملية التماثل كما يلي: lilmalā>ikati sğudū < lilmalā>ikati sğudū

للملائكةِ اسْجُدُور للملائكةُ اسجُدوا

>anu<budu = أنُ اعبُدوا >ani<budu = أنِ اعبُدوا

وهي مماثلة كلية مدبرة.

وأودُّ أن أشيرَ قبلَ الانتهاءِ من هذا الموضوع إلى أنَّ العلماءَ رفضوا استهلاك الحركة الإعرابية في إتباعها الحركة البنائية، كما رأينا سابقاً في قوله تعالى: "للملائكةِ اسجُدوا"، غير أنّهم قبلوا إتباع الحركة البنائية للحركة الإعرابية، كما في قراءة إبراهيم بن أبي عبلة: "الحمدُ للّه" بضم اللام لإتباعها الدال[2] وعدَّها الزمخشري أقوى من قراءة الحسن: "الحمدِ للّه"[3]، فقد أجاز الفرّاء تحريك لام الجر بالضمّ إتباعاً لحركة المبتدأ، وقال: "فإنهم أرادوا المثال الأكثر في أسماء العرب الذي يجتمع فيه الضمتان"[4]، وذكر بعض العلماء أنَّ تحريكَ لامِ الجرِّ بالضمِّ إتباعاً لحركة الإعراب لغةُ بعض بني ربيعة[5].

أما ابنُ جنّي فقد حَمَلها على الشذوذ في القياس والاستعمال، ولكنّه جعله أقيسَ من إتباع الأول الثاني في (الحمدِ للّه) وقال: (وحُرْمةُ الإعرابِ أقوى من حرمةِ البناء)[6]، وتفسير المماثلة في قراءة إبراهيم ابن أبي عبلة كما يلي:

الحمدُ للّه = "al ḥamdulullāh > >al"ḥamdulillāh = الحمدُ للّه"

وهي مما ثلة كلية مقبلة في حال انفصال.

كما أشيرُ أيضاً إلى أنّ الإتباعَ في الحركات الإعرابيةِ قد يطالُ الأفعالَ كما في

---

(1) انظر السبعة في القراءات: 652 وروح المعاني: 211/19.

(2) الكشاف: 50/1-53، وانظر إعراب ثلاثين سورة: 30

(3) السابق: 52/1-53

(4) معاني الفرّاء: 4/1

(5) إعراب النحاس: 121/1، وانظر معاني الفراء: 3-4

(6) انظر المحتسب: 38/1

قوله تعالى: "يا أيّها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يَضرُّكُم"[1] .

جاء في الكشاف[2]: (وقرىء: "لا يَضُرُّكُم"، وفيها وجهان: أن يكون خبراً مرفوعاً وتنصره قراءة أبي حيوة: لا يضيركم، وأن يكون جواباً للأمر مجزوماً، وإنّما ضُمّت الرّاء إتباعاً لضمّة الضاد المنقولة إليها من الرّاء المدغمة والأصل: لا يضرُرْكُم). فعملية المماثلة تمت كما يلي:

لا يَضْرُرْكم > لا يَضُرْرْكم > لا يضُرُّكم

الأصل في حالة الجزم — التسكين للإدغام — الإدغام (المماثلة)

جواب الأمر

وهي مماثلة كلية مقبلة.

2.2 الهمزة

يعدّ صوت الهمزة من الأصوات التي خالف المحدثون في وصفها سيبويه, فذكر سيبويه أنّه يَخرُجُ من أقصى الحلق[3], ووصفه بالجهر والشدّة, في حين ذكر المعاصرون أنّ مخرجَه من الحنجرة[4].ليس بالمجهور ولا المهوس[5], وقد تصرف العربُ في صوت الهمزة على أوجه كثيرة, تحقيقاً وتسهيلاً وإبدالا وإسقاطاً[6], وربّما يعود ذلك لصعوبة نطقها[7].

ومما رصدناه في الكشاف من قراءاتٍ تخصُّ ظاهرة الهمزة يندرج تحت ما يأتي:

أولاً: تغيّرها إلى صوت آخر, وقد عرضنا لشيءٍ من ذلك في حديثنا عن الإبدال.

ثانياً: همزة بَيْنَ بين.

ثالثاً: التخلّص منها.

---

(1) المائدة: 105

(2) الكشاف: 650/1، وانظر معاني الزجاج: 214/2، ومعاني الفرّاء: 323/1، والمحرر: 76/5، ومعاني الأخفش: 265/1، وحاشية الشهاب: 291/3

(3) الكتاب: 434/4

(4) انظر مناهج البحث في اللغة: 125 والمدخل إلى علم الأصوات:153

(5) في اللهجات العربية:77 والأصوات اللغوية:91

(6) الرعاية لتجويد القراءة:95

(7) انظر اللغة المؤابية: 55

رابعاً: إقحامها.

وقبل تناول تلك الظاهرة، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ القبائلَ البدويةَ بوجهٍ عامّ كقبائل تميم وأسد وعقيل كانت أميلَ إلى تحقيق الهمزة في كلامها, وأنّ لهجاتِ القبائل المتحضرة كهذيل وأهل وقريش تميل إلى التخلص من الهمزة[1]. وفسّر عبدالصبور شاهين اختلافَ لهجاتِ البدو عن اللّهجات الحضرية إلى اختيار نوع النبر في كل بيئة[2]. كما أنّ للهمزة عنده وظيفةً أخرى، وهي الهروب من تتابع الصوائت[3] فإذا كان الهمزُ ليس سوى صورةٍ وظيفية يمكن اللجوء إليها, ويمكن الاستعاضة عنها بصورة أخرى ويمكن الاستغناء عنها ونقل الوظيفة إلى موقع آخر[4]، فإنّ تحقيقَ هذه الوظيفة –النبر– أو الاستغناء عنها لا يمكن أنْ يتخذَ مقياساً لتحديد مستوى الصواب أو الخطأ في الأداء اللغوي, ومن ثمّ لتحديد مقياس الصحة أو الشذوذ في القراءة القرآنية[5].

إنْ كانت مفتوحةً فهي بينَ الهمزة والألف, وإنْ كانت مكسورةً، فهي بين الهمزة والياء، وإنْ كانت مضمومةً، فهي بين الهمزة والواو, إلا أنّها ليس لها تمكّن الهمزة المحققة[6] " فكرهوا أنْ يحقّقوا على غير ذلك فتتحوّل عن بابها فجعلوها بينَ بين، ليُعلِمُوا أنّ أصلَها عندهم الهمز[7]" في حين يرى المعاصرون أنّ مصطلحَ بين بين يعني سقوط الهمزة تماماً والتقاء الحركتين بدون فاصلٍ بينهما وهو ما يسمى hiatus[8] وممّا جاء في الكشاف:

---

(1) فصول في فقه العربية: 82, 83 واللهجات العربية في التراث :336/1

(2) انظر القراءات القرآنية: 109 و 110 وانظر منهج أبي حيان: 478

(3) القراءات القرآنية: 80

(4) نفسه: 80- 82

(5) الظواهر اللغوية في قراءة أهل الحجاز: 14

(6) انظر الكتاب: 541/3 وسر الصناعة: 49/1-52 ولسان العرب: 198/2 (بين)

(7) الكتاب: 542/3

(8) الأصوات اللغوية: أنيس:92 وانظر القراءات القرآنية:105

في قولـــه تعالى: "سَواء عليهم أأنذَرتَهُم أمْ لَمْ تُنْذِرهم" [1]، جاء في الكشاف[2]: (قرئ[3]: بتحقيق الهمزتين, والتخفيفُ أعربُ وأكثرُ, وبتخفيف بيْنَ بيْنَ, وبتوسيط ألفٍ بينهما محقّقتين وبتوسيطها والثانيةَ بيْنَ بين, وبحذفِ حرفِ الاستفهام وإلقاء حركته على الساكن قبلَه كما قرئ "قَدْ أفْلَح") [4] يُقول على طريقته التعليميّة: (فإنْ قُلْتَ: ما تقولُ في قلب الثانية ألفاً؟ قلتُ: هو لاحنٌ خارجٌ عن كلام العرب خروجين، أحدهما: الإقدام على جمع الساكنين على غير حدّه, وحدُّه أن يكونَ الأولُ حرفَ لين، والثاني حرفاً مدغماً نحو قوله: "الضالّين"، وخويصة. والثاني: إخطاء طريق التخفيف؛ لأنّ طريقَ تخفيفِ الهمزةِ المتحركة المفتوح ما قبلها أنْ تخرجَ بينَ بينَ[5], فأمّا القلبُ ألفاً، فهو تخفيف الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها كهمزة رأس)[6].

وعند المحدثين لم يحدث إبدالٌ ولم يلتقِ ساكنان كما وَهَمَ القدماءُ، إنّما حُذفت الهمزةُ والتقت حركتُها مع حركة ما قبلها، وهما الفتحتان القصيرتان، وأصبحت الحركتان القصيرتان (a+a) حركةً طويلة واحدة (a)، فليس الأمرُ تليِيناً ولا قلباً ولا إبدالاً, لأنّ القلبَ والإبدال يكونان في الأصوات المتقاربة المخارج المشتركة في بعض الصفات الصوتية، وليس بين الهمزة وأحرف المدّ تقاربٌ في المخرج ولا في الصفة[7].

وفي قولـــه تعالى: (فقاتلوا أئمّةَ الكفْر)[8]، جاء في الكشاف[9]: (فإنْ قلتَ: كيفَ لفظ أئمة[10] ؟ قلتُ: همزةٌ بعدها همزة بين بين، أي بين مخرج الهمزة والياء)

---

(1) البقرة:6

(2) الكشاف: 154/1- 155

(3) التيسير: 31، 32، المبسوط: 123، حجة القراءات: 86، الحجة في القراءات: 22، علل القراءات: 31

(4) المؤمنون: 1.

(5) وجعل أبو عمرو الداني القياس أن تكون بين بين, انظر التيسير: 32

(6) الكشاف: 155/1

(7) انظر الظواهر اللغوية: 16, وانظر الأصوات اللغوية (أنيس): 93

(8) التوبة: 12

(9) الكشاف:177/2

(10) انظر القراءات وعلل النحويين: 249/1 وحجة القراءات: 315, والحجة في القراءات السبع: 96-97 والسبعة :312

وتحقيقُ الهمزتين قراءةٌ مشهورة، وإنْ لم تكن مقبولةً عند البصريين" وذكر الزجاجُ أنَّ (أئمة) فيها عند النحويين لغة واحدة (أيمَّة)، بهمزة وياء. أمّا اجتماع الهمزتين فليس من مذاهب أصحابنا, إلا ما يُحكى عن ابن أبي إسحاق فإنَّه كان يحبّ اجتماعها (الهمزتين: أئمّة), وليس ذلك عندي جائز[1], وأمّا تعليلُ القدماء فإنَّ القرّاء كرهوا الجمعَ بين الهمزتين فقلبت الثانية ياء[2].

وما يراه الدّرسُ اللّغوي المعاصر ذكرناه سابقاً, وقلنا: إنَّ الأمرَ ليس بإبدال، وإنّما هو حذفٌ للهمزة الثانية فالتقتْ حركتان (الفتحة القصيرة والكسرة القصيرة) فتشكلت الياء نتيجة الانزلاق بين حركتي الفتحة والكسرة[3].

1.2.2 إسقاط الهمزة

تعدّ ظاهرة إسقاط الهمزة من الظواهر اللّغوية التي تَتْبعُ قانونَ السهولة والتيسير، فبعض القبائل العربية حاولت التخلّصَ من الهمزة, وخصوصاً قبائل الحجاز و تحديداً لهجة قريش, فصوتُ الهمزةِ يحتاجُ إلى جهدٍ عضليٍّ زائد في أثناء نطقه[4].

وجاءت قراءاتٌ لا بأس بها في الكشاف تمثّل هذه الظاهرة منها:

في قولـــه تعالى: "فاسْأل بَني إسرائيل"[5]، جاء في الكشاف[6]: (.. وتدلُّ عليه قراءةُ الرسول صلى الله عليه وسلم: (فسالَ بني إسرائيل) على لفظ الماضي بغير همز وهي لغة قريش "ومثلها قوله تعالى: (سأل سائلٌ بعذابٍ واقع)[7], يقول الزمخشري[8]:

---

(1) معاني الزجاج: 480/2 وانظر إعراب النحاس: 215/2 وتهذيب اللغة: 638/15 و(أئمة) بهمزتين في مختصر شواذ القرآن:52

(2) انظر الحجة في القراءات السبع:96

(3) انظر المنهج الصوتي للبنية العربية:30

(4) التطور اللغوي: 47, وانظر منهج أبي حيان: 143

(5) الإسراء:101

(6) الكشاف: 468/2

(7) المعارج: 1

(8) الكشاف: 156/4

وقرئ[1]: "سال سائل"، إمّا أن يكونَ من السؤال وهي لغة قريش يقولون: سِلْتَ تَسْأَلُ، وهما يتسايلان"[2]، وعدّ سيبويه أنّ الألفَ في (سال) أبدلت من الهمزة[3]، ومثّل بقول حسان[4]:

سَالَتْ هذيلٌ رسولَ اللهِ فاحشةً ضلّتْ هُذيلٌ بما جاءتْ ولم تُصِبِ

كما عدّها في موضعٍ آخر لهجة "وبلغنا أنّ سِلْتَ تَسال لغةٌ[5]"

وعدّها أبو حيان من باب البدل على غير القياس، وإنّما القياس أن تكون همزة بين بين، وجوّزها على لغة من قال: سلت أسأل[6]. والحقيقة أنّني وجدتُ الزمخشري في شرح المفصل يجعلها همزة بين بين[7]، وأمّا المعاصرون فمنهم من يرى أنّ سقوط الهمزة في مثل هذه الأنماط عائدٌ إلى انتقال موقع النبر لعدم تعويض موقع الهمزة[8]، وما يمكن تفسيره صوتياً لسقوط الهمزة، هو إمّا سقوط الهمزة مع حركتها ثم تتمّ إطالة الحركة القصيرة للصوت السابق لها، أو أنْ تسقطَ الهمزةُ فتلتقي حركتُها مع حركة ما قبلها وهما الفتحتان القصيرتان، ثم تتوحّدان لتكون فتحة طويلة:

sāla	sa*la	sa>ala
إطالة الحركة (سال)	سقوط الهمزة مع حركتها	سأل
sala	sa*ala	sa>ala
توّحد الحركتين (سال)	سقوط الهمزة وبقاء الحركة	سأل

وقد وردت قراءات حُذفت فيها الهمزة وأُلقيت حركتُها على الصوت الذي يسبقها، بمعنى إنّ الهمزةَ سقطت وبقيت حركتُها، من ذلك في قوله تعالى: "يَسْأَلونكَ عَنِ

---

(1) انظر السبعة: 650، والعنوان:197، والتيسير: 214، ومختصر ابن خالويه: 161، وشرح الشاطبية: 296

(2) ومن ذلك ما جاء في النساء: 1، والمؤمنون: 113، وفي الكشاف:1/3,493/44

(3) الكتاب:468/4 وانظر شرح المفصل (المتن): 122/4 والمحتسب: 90/1

(4) البيت لحسان في ملحق ديوانه: 373، وانظر المفصل:461، وشرح المفصل: 114/9، والكتاب: 468/3و 554، والمحتسب: 90/1، والممتع في التصريف: 270.

(5) الكتاب: 554/4

(6) انظر البحر المحيط: 332/8

(7) انظر شرح المفصل (المتن): 111/9

(8) القراءات القرآنية:160

الأنفال"[1]، جاء في الكشاف[2]: (وقرأ ابن محيصن[3]: "علّنفال" بحذف الهمزة وإلقاء حركتها على اللام وإدغام نون عَنْ في اللام). وفي قوله تعالى: "قل أعوذُ بربِّ الناسِ"[4]. يقول الزمخشري[5]: "وقرىء[6]: (قُلْ أعوذ) بحذف الهمزة ونقل حركتها إلى اللام".

وتجمع كتبُ القدماءِ التي أحلنا إليها في تخريج القراءتين السابقتين على أنّ حذفَ الهمزةِ –هنا– تخفيف، وإلقاء حركتها على ما قبلها، ونحن بدورنا نتّفق معهم في صعوبة نطق الهمزة، وأنّ بعضَ اللّهجاتِ العربيّة القديمة والحديثة قد تخلّصت منها، غير أنّنا لا نسلّمُ بمسألة إلقاء حركتها على ما سبقها، فالأمر لا يعدو سقوط الهمزة، فيلتقي الصوت الساكن الذي يسبقها بالحركة التي كانت لها. ويمكن توضيح ذلك صوتياً كما يلي:

ʿallanfāli < ʿanlanfāli < ʿanilʾanfāli

عَنِ الأنفالِ — سقوط الهمزة — مرحلة الإدغام

عنْ لَنْفال — عَلّنفالِ

ومن الظواهر التي رصدناها في الكشاف من أحوال تخفيف الهمزة ظاهرةُ سقوط الهمزة وتضعيف الساكن الذي يسبقها، كما في قوله تعالى: "لكلِّ بابٍ منهم جُزْءٌ مقسوم"[7]، جاء في الكشاف[8]: (وقرىء[9]: "جزء" بالتخفيف والتثقيل، وقرأ الزهري: "جزٌّ" بالتشديد، كأنّه حذفَ الهمزةَ وألقى حركتَها على الزاي كقولك: خبَ في خبء، ثم وقف عليه بالتشديد، كقولهم: الرجلّ، ثمّ أجرى الوصل مجرى

---

(1) الأنفال : 1

(2) الكشاف:142/2

(3) انظر مختصر في شواذ القرآن : 48 والبحر المحيط: 456/4

(4) الناس : 1

(5) الكشاف: 302/4

(6) انظر النشر : 408/1، والإتحاف: 59، ومختصر ابن خالويه: 183

(7) الحجر: 44، وانظر البقرة: 260

(8) الكشاف: 392/2، و393/1

(9) انظر الفخر الرازي: 195/19، والإتحاف: 58،163، والمحتسب: 7،4/2

الوقف). وفي قوله تعالى: "رِدْءاً يُصدِّقُني" [1]، يقول الزمخشري[2]: "وقرىء[3]: (رداً) على التخفيف، كما قرىء الخبّ". وقد علّل الزمخشري تخفيف الهمزة في الآيتين الكريمتين قياساً على ما تخفيف (الخَبْءَ) في قوله تعالى: "الذي يُخْرِجُ الخَبْءَ"[4]. جاء في الكشاف[5]:

"وقرىء[6]: "الخبّ" على تخفيف الهمزة بالحذف، والخبا على تخفيفها بالقلب وهي قراءة ابن مسعود[7]، ومالك بن دينار، ووجهها أنْ تُخرّجَ على لغة مَنْ يقول في الوقف: هذا الخبو، ورأيت الخبا، ومررتُ بالخبي، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف على لغة من يقول: الكماة والحماة؛ لأنّها ضعيفة مسترزلة".

وعلماءُ اللّغةِ القدماءُ فسّروا تخفيفَ الهمزة في مثل الأنماط السابقة على أنّه من الظواهر اللهجيّة، يقول سيبويه: "واعلم أنّ ناساً من العرب كثيراً يلقون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة، سمعنا ذلك من تميم وأسد"[8].

وهي كذلك عن ابن جنّي، إلاّ أنّه أضاف أنّها تكون في لغة مَنْ نوى الوقفَ وشدّد فقال: "هذا خالدٌ وهو يجعلُ" فصارت في الوقف: جزّ وخبّ، وهي لغةٌ مصنوعة، وليست على أصل الوضع[9].

وفي الدّرس اللّغويّ المعاصر فسّر عبدالصبور شاهين سقوطَ الهمزة في مثل هذه الأنماط على أنّه يعود إلى انتقال موقع النبر من موقعه إلى المقطع السابق له، فيقال: جزّ، وردّ، وخبّ[10]، ولا يمكن أنْ نميلَ إلى رأيّ من فسّر التضعيف في هذه

---

(1) القصص: 34

(2) الكشاف: 176/3

(3) انظر التيسير: 171، والسبعة: 494، والعنوان: 147

(4) النمل: 25

(5) الكشاف: 145/3

(6) المحتسب: 4/2، وشرح التصريح: 342/2

(7) البحر المحيط: 69/7، وفيه (ضعّفَ أبو حاتم هذه القراءة)، وانظر: القرطبي: 188/13، والنشر: 442/1، وفتح القدير: 134/4

(8) الكتاب: 177/4، وانظر: 179/4

(9) المحتسب: 4/2، وانظر: 148/1-149

(10) القراءات القرآنية: 152

الأنماط إلى أنّه عائدٌ إلى إبدال الهمزة صوتاً من جنس الصّوت السابق لها[1]، والأمر واضح، فلا صلة صوتية بين الهمزة والزاي والدال والباء، فالمماثلة بين الأصوات تستلزم القرابة الصوتية[2].

وورد في الكشاف قراءات أخرى[3].

2.2.2 همز غير المهموز:

رصدت الدراسةُ على عكسِ ممّا تقدّم قراءاتٍ قرآنيةً مهموزةً لم تكن في بنيتها العميقة (في أصلها) مهموزة، وقد فسّر العلماء وجود هذه الظاهرة في العربيّة وَفْق قانون الحذلقة والمبالغة في التفصّح أو المبالغة في التصحيح، وذلك بسبب اتخاذ العربيّة الفصحى الهمزةَ شعاراً لها، فتسابق العربُ القدماءُ في النطق بالهمزة[4].

كما يمكن تفسير وجود هذه الظاهرة في العربية بسبب التخلص من سياق صوتي معين، كالفرار من المقطع المرفوض[5]، وهو المقطع الطويل المغلق بصامتين، أو الفرار من الحركات المزدوجة[6]، أو تحويل النبر من نبر طول إلى نبر توتر[7].

هذا من جهة معناها عند العلماء المعاصرين، أمّا عند القدماء فقد اتّخذت أشكالاً عديدة، منها: تعدّد اللّغات، أو القلب والإبدال، وأحياناً الهروب من التقاء الساكنين على حدّ تعبيرهم.

وستكتفي الدراسة بأمثلةٍ توضيحيةٍ دالةٍ، معتمدة في تناولها لهذه القراءات على منهجيةٍ اعتمدها يحيى عبابنة في تناوله الهمزةَ المقحمةَ وأثرها في تشكيل بنية الكلمة[8]. في قوله تعالى: "كأنّها جانٌّ"[9].

---

(1) دروس في علم العربيّة:59

(2) القراءات القرآنية: 153

(3) البقرة: 282، البقرة: 228، النمل: 5، وفي الكشاف: 403/1، 366/1

(4) لحن العامة والتطوّر اللغوي: 129، وانظر منهج أبي حيان: 148

(5) دراسات في فقه اللغة: 22

(6) نفسه: 178، وما بعدها

(7) القراءات القرآنية: 129- 130

(8) انظر تفصيل القول (أثر الهمزة المقحمة في بنية الكلمة دراسات في القراءات القرآنية) كتاب: دراسات في فقه اللغة: 165- 187

(9) النمل: 10، وانظر الرحمن: 39، والحجر: 27

جاء الكشاف[1]: (وقرأ الحسن[2]: (جأن) على لغةِ مَنْ يَجِدّ في الهرب من التقاء الساكنين، فيقول: شأبّة ودأبّة، ومنها قراءة عمرو بن عبيد: "ولا الضألّين")[3].

والحقيقة أنّ عبارةَ الزمخشري (على من يجدّ....) لها ما يسوّغها، إذ إنهم أجازوا التقاء الساكنين في كلمة واحدة في حالتين[4]:

1- الوقوف على آخر الكلمة بالسكون.

2- في وسط الكلمة على أن يكون الحرف الأول حرف مدّ والثاني مدغماً.

وأمّا ما حدث في النمط (جأن) والأنماط الأخرى التي ذكرها الزمخشري، فهو مسبّبٌ عن وجود المقطع الطويل المغلق بصامت (gan) مع العلم أنّه جائزٌ هنا بسبب تكرار حدّ الإغلاق في المقطع الذي يليه، ومع ذلك فهو مكروه مستثقل في العربيّة وعرضة لأنْ تتخلّص منه[5]، وللتخلّص منه فقد قُسمت نواتُه الصائتة إلى حركتين قصيرتين a+a < (a)

ويمكن توضيح ما حدث في هذه القراءة كما في المخطط الصوتي التالي:

ğa/ʾan/nun < ğa/*an/nun < ğānnun

جانّ جَـــ ـــنّ جأنّ

الأصل بعد تقسيم الحركة الطويلة إقحام الهمزة لابتداء المقطع

في قولــه تعالى: "واللّذانِ يَأتِيَانها منكم"[6]، جاء في الكشاف[7]: (وقرىء[8]: "واللذّأنّ" بالهمزة وتشديد النون)، والقول في هذه القراءة هو القول نفسه الذي في القراءة السابقة، فأُقحمت الهمزة بفعل كَراهة المقطع الطويل المغلق (dan).

وقد تلجأ اللّغةُ إلى سبيلٍ آخر غير تقسيم النواة، وهو تقصير الحركة الطويلة إلى حركة قصيرة واحدة، كما في قوله تعالى:

---

(1) الكشاف: 138/3، وانظر: 48/4، 290/2، 73/1

(2) انظر البحر المحيط: 56/7و197/3، والمحتسب: 135/2، والرازي: 184/24

(3) الفاتحة: 7

(4) انظر تفصيل القول في ظاهرة التّخلّص من التقاء الساكنين كتاب التشكيل الصوتي: 205/177

(5) انظر دراسات في فقه اللغة: 169

(6) النساء: 16

(7) الكشاف: 512/1

(8) انظر البحر المحيط: 197/3، ومختصر في شواذ القرآن: 25، والدر المصون: 332/2

"أَتَسْتَبْدِلُونَ الذي هُوَ أدْنى بالذي هو خير"[1]، جاء في الكشاف[2]: (وقرأ زهير الفرقبي[3]: "أدنأ" بالهمز).

وفي قولـــه تعالى: "وكَشَفَتْ عن سَاقيها"[4]. يقول الزمخشري[5]: (وقرأ ابنُ كثير[6]: "سأقيها" بالهمز، ووجْهُهُ أنّه سمع سؤقاً فأجرى عليه الواحدَ).

وقراءة الهمز في (سأقيها) ضعيفة عند أبي علي الفارسي[7]، أما توجيه الزمخشري لها فهي مهموزة حملاً على الجمع (سؤقه)، وكذا عند ابن جني[8]، وقال: أنشد الفرّاء في مثلها[9]:

يا دار ميَّ بدكاديك البُرَق صبراً فقد هيَّجْتَ شوقَ المشتَئق

وأمّا الدّرسُ اللغويّ المعاصرُ فيفسّر إقحامَ الهمزةِ في مثل هذه الأنماط على أنّه تصحيحٌ للنظام المقطعي في بنية الكلمة، فقد قُصِّرت الحركةُ الطويلة (a) إلى حركةٍ قصيرة (a) ممّا أدّى إلى حدوث فجوة صوتيةٍ أجحفت بالشكل الصوتي للكلمة، وهذا اقتضى من اللّغة إغلاقَ المقطعِ القصيرِ المفتوح بالهمزة ليصبحَ مقطعاً قصيراً مغلقاً[10]، ويمكن توضيح ذلك بالمخطط الصوتي التالي:

>adnā	>adna*	>ad/na>
sa/ḳáy/hā	sa*/ḳay/hā	sa>/ḳay/hā
ساقيها	تقصير الحركة الطويلة	إقحام الهمزة

---

(1) البقرة: 61

(2) الكشاف: 285/1

(3) انظر البحر المحيط: 233/1، 234، ومختصر في شواذ القرآن: 6

(4) النمل: 44

(5) الكشاف: 150/3

(6) البحر: 80/7، والكشف: 160/2، والسبعة: 483، والمكرر: 96

(7) الحجة: 391/5-392

(8) انظر الخصائص: 368/2، والمحتسب: 147/1

(9) بلا نسبة في الخصائص: 368/2، وسر صناعة الإعراب: 91/1، وتهذيب اللغة: 241/5، وشرح شافية ابن الحاجب: 250/2

(10) دراسات في فقه اللغة: 172

ومثل ذلك كثير[1].

وكذلك سلكتْ اللّغةُ مَسْلكاً آخرَ في إقحام الهمزة للتخلّص من أوضاعٍ صوتيّة مكروهة، فأُقحمتِ الهمزةُ للتخلّص من الحركة المزدوجة، ومن ذلك:

في قوله تعالى: "ثمّ استَخْرجها مِنْ وِعاء أخيه"[2]. جاء في الكشاف[3]: (وقرأ الحسنُ: "وُعاء أخيه"، بضمّ الواو، وهي لغة، وقرأ سعيد بن جبير[4]، "إعاء أخيه"، بقلب الواو همزة)، وعدّ القدماءُ إقحامَ الهمزةِ في مثل هذه القراءةِ هي من باب إبدال الواو المكسورةِ الواقعةِ أولاً همزة (وهذا مطردٌ في لغة هذيل)[5]، لأنّهم فرّوا إلى الهمز لثقل الكسرة على الواو، كما قالوا: إشاح وإسادة في: وِشاح ووِسادة[6].

والحقيقة أنّ الأمرَ كما ذهب إليه القدماءُ من استثقال الكسرة بعد الواو، فالأمرُ يتمثّل في تخلّص بعض اللّهجات العربيةِ من الحركة المزدوجة الصاعدة التي تكون نواتها كسرة (wi)، وذلك باطّراح شبه الحركة، ثمّ تعوّض عنها عن طريق الهمز، كما يظهر في المخطط الصوتي التالي:

wi^{<a>}	*i^{<a>}	>i^{<a>}
الأصل	إسقاط شبه الحركة	التعويض بالهمزة

كما تخلّصتْ اللّغةُ من الحركةِ المزدوجةِ الصاعدةِ التي تكون نواتُها ضمةً، وهي وإنْ كانتْ كسابقتها مقبولةً في النظام الفنولوجي العام للعربيّة (الوظيفي) ولكنهما مستثقلتان[7]، لذا تلجأ اللّغةُ إلى التّخلّص منهما في بعض اللهجات والاستعمالات، وهذا يؤدي بدوره إلى نشوء كلماتٍ جديدةٍ مهموزةٍ لم تكن موجودةً أصلاً، وهذه المفردات الجديدة تدخل في المعجم العربي وتستعمل جنباً إلى جنب مع الصيغ

---

(1) انظر القصص: 10، وفصلت: 39، والحج: 5، ومر: 33، وفي الكشاف: 167/3، 455/3، 6/3، 374/3

(2) يوسف: 76

(3) الكشاف: 335/2

(4) المحرر: 32/8، مختصر ابن خالويه: 65، حاشية الشهاب: 196/5، والمحتسب: 348/1

(5) انظر البحر المحيط: 332/5، والفخر الرازي: 185/18، الممتع في التصريف: 221

(6) التبيان في إعراب القرآن: 740/2، وانظر صناعة الإعراب: 99/1-100

(7) دراسات في فقه اللغة: 178

الأصلية التي تخلو من الهمز[1]. ومن ذلك: في قوله تعالى: "وأنّى لَهم التَّنَاوُشُ"[2]، جاء في الكشاف[3]: (وقرىء[4]: "التناؤش"، همزة الواو المضمومة كما همزت في أجوه وأدؤر، وعن أبي عمرو: التناؤش بالهمز التناول من بعد، من قولهم: نأشتُ إذا أبطأتَ وتأخرتَ، ومنه البيت[5]:

تمنّى نئيشاً أن يكون أطاعني)

ويظهر من قول الزمخشري السابق أمران[6]:

1- أن يكونَ الأصلُ غيرَ مهموزٍ ثمّ همزت الواو، لأنّ الحركة فيها خفيّة، وذلك كثيرٌ من كلام العرب.

2- أن يكونَ مشتقاً من النئيش ومعناه: الحركة في إبطاء.

وأما من وجهة نظر التحليل المعاصر، فإنّ (التناوش) الأصل غير المهموز، لجأت اللغة فيه إلى حذف شبه الحركة (w) لصعوبة الحركة المزدوجة (wu)، فالتقت الفتحة مع الضمة، ثمّ عوّض عن المحذوف بالهمزة للفصل بين الحركتين، فتولّد من هذه العملية نمطٌ مهموزٌ وهو التناؤش[7].

tanā>uš < tanā*uš < tanāwuš

كما تخلّصت اللّغةُ في بعض اللّهجات العربيّة من الحركات المزدوجة التي تكون نواتها فتحة، على الرغم من كونها أكثرَ الحركاتِ المزدوجة قبولاً، ربّما بسبب خفتها المتأتية من أن نواتها هي الفتحة[8]، من ذلك في قوله تعالى: "ولا تَتَّبِعُوا

---

(1) نفسه: 179

(2) سبأ: 52

(3) الكشاف: 296/3

(4) انظر: السبعة: 530، والنشر: 351/2، ومعاني الفرّاء: 365/2، ومعاني الزجّاج: 259/4، وحجة القراءات: 591، وفتح القدير: 336/4

(5) وعجزه في اللسان: ويُخذِثُ من بعد الأمورِ أمورُ، (وفيه البيت لنهشل بن حرّي): 167/14

(6) إعراب النحاس: 681/2، وانظر لسان العرب: 167/14

(7) دراسات في فقه اللغة: 180

(8) نفسه: 181، وانظر أثر الحركة المزدوجة: 15، 16

خُطُواتِ الشَّيطان"[1]، جاء في الكشاف[2]: (وقرىء[3]: "خُطُؤات" بضمتين وهمزة، وجعلت الضمّة على الطّاء كأنّها على الواو).

وقبل الولوج في معالجة هذه القراءة، نودّ أن نشير إلى أنّ بعضَ العلماءِ رفض هذه القراءة وغلّطها[4]، وفسّرها بعضُهم دلالياً فعدّها من الخطأ، والهمزة أصلٌ فيها[5] وعدّ هذا ابن جنّي من الوهم، والتمس له العذر، يقول: (إلاّ أنّ الذي فيه طريق العذر أنّه لما كان من فعل الشيطان غلب عليه معنى الخطأ، فلما تصوّر ذلك المعنى أطْلعَت الهمزةُ رأسَها)[6]، وإلاّ (فالهمز في هذا الموضع مردودٌ، لأنّه من خَطَوْتُ لا من أخطأت)[7].

أما عند الزمخشري فالظاهر أنها قراءةٌ مقبولةٌ، ولها ما يبررها صوتيّاً، يقول أبو حيان: (قيل: هو جمع خطوة لكنّه توهم ضمّة الطّاء أنّها على الواو فهمز؛ لأنّ مثل ذلك قد يُهمز، قال معناه الزمخشري)[8]، والمقصود إبدال الواو همزة وهو من الإبدال الجائز[9]، هذا من وجهة نظر علماء اللّغة القدماء، ومن وجهة نظر المعاصرين فإنّ اللّغةَ قد تخلّصتْ في هذا النّمط من حدّ الابتداء المقطع الثالث وهو شبه الحركة (w) والتعويض عنه بالهمزة كما في المخطط الصوتي:

خطوات < خُطُـــات < خطؤات

ḫuṭuwāt < ḫuṭu*āt < ḫuṭu>āt

الأصل وفيه شبه الحركة حذف شبه الحركة التعويض عن طريق إقحام الهمزة

---

(1) البقرة: 168

(2) الكشاف: 327/1

(3) قراءة عمرو بن عبيد وعيسى بن عمر، انظر مختصر ابن خالويه: 11

(4) انظر المحتسب: 117/1، وتهذيب اللغة: 495/7

(5) انظر البحر المحيط: 479/1

(6) المحتسب: 117/1

(7) نفسه: 117/1

(8) البحر المحيط: 479/1

(9) المفصل: 477

كما تخلّصتْ اللّغةُ من الحركة المزدوجة اليائية التي تكون نواتُها فتحةً في بعض اللهجات، وهي كسابقتها من أخفّ الحركات المزدوجة نطقاً[1]، فقد جاء في الكشاف من ذلك: في قولـــه تعالى: "وهو الّذي جَعَلَ الشّمْسَ ضِياءً والقمرَ نُوراً"[2]، يقول الزمخشري[3]: (الياء في "ضياء" منقلبة عن واو ضوء لكسرة ما قبلها، وقرىء: "ضئاء" بهمزتين بينهما ألف على القلب، بتقديم اللام على العين، كما قيل في عاق: عقا، والضياء أقوى من النور).

ومعظمُ علماءِ اللّغةِ والقراءاتِ ذهبوا مَذْهب الزمخشري في توجيه (ضياء) و (ضئاء)[4]، ويمكن تلخيص تحليل النمطين على الصورتين التاليتين:

الصورة الأولى: ضواء: قُلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها فصارت ضياء، وهي قراءة الجماعة.

الصورة الثانية: ضئاء: لما تطرفتِ الياء بعد ألف زائدة قُلبت همزة، كما فُعِلَ بدُعاء وسقاء، فصار عندنا همزتان الأولى قبل الألف وهي الأصلية التي كانت لام الفعل، والثانية بعد الألف وهي المنقلبة عن ياء أو واو[5]، وأما في الدّرس المعاصر فإنّنا نجدُ الأمرَ أيسرَ ممّا تؤلّه العلماءُ، فالنّمط ضياء، كان أصله ضواء فتخلّصتِ اللّغةُ من الحركة المزدوجة الواوية وألقت شبه الحركة (w)، وعوّضت بدلاً منها شبه الحركة (y) طلباً للخفّة.

ḍiwā>"an" ḍi*ā>"an" ḍiyā>"an"

الأصل إلقاء شبه الحركة التعويض عن طريق انزلاق الياء

وأمّا النمط ضئاء، فنظن أنّ أصله (ضياء) بعد مروره في الخطوة السابقة وهو يحتوي على الحركة المزدوجة الصاعدة (ya) وقد حُذفت شبهُ الحركة للتخفيف

---

(1) دراسات في فقه اللغة: 189

(2) يونس: 5

(3) الكشاف: 225/2

(4) انظر السبعة: 323، والإتحاف: 59، 247، وحاشية الشهاب: 7/5، والتبيان: 665/2، وحجة القراءات: 328، والكشف: 512/1، ومشكل إعراب القرآن: 374/1، والمحتسب: 33/1

(5) البيان لابن الأنباري: 480/1، وانظر البحر المحيط: 125/5

أيضاً، فالتقت الكسرة السابقة عليها مع نواتها الفتحة الطويلة(a) مما دعا إلى إقحام الهمزة للفصل بينهما، لتصحيح النظام المقطعي[1].

ḍiyā>"an"	ḍi*ā>"an"	ḍi>ā>"an"
الأصل	إلقاء شبه الحركة	التعويض بالهمزة

وتخلّصتْ اللّغةُ من الحركةِ المزدوجة الهابطة الواوية (uw) لصعوبتها فلجأتْ للتّخلّص منها بحذفها وإشباع نواتها الصائتة وهو المسار القياسي، والمسار الثاني أنْ نغلقَ المقطعَ بالهمزة[2]، ومما يمثّل ذلك في الكشاف من قراءات قرآنية:

في قولــه تعالى: "وبالآخرةِ هم يوقنون"[3]، يقول الزمخشري[4]: (وقرأ أبو حيّة النميري[5]: "يؤقنون" جعل الضمةَ في جار الواو كأنّها فيه، فقلبها قلب واو وجوه ووقّتَ، ونحوه[6]:

لَحبَّ المؤقدانِ إليّ مؤسى وجعدة إذ أضاءهما الوقودُ

ولا يختلف توجيه قراءة (يؤقنون) من وجهة نظر علماء العربيّة القدماء عن الأنماط السابقة كثيراً، فهم يَرَوْنَ أنّ الهمزةَ مبدلةٌ عن واو أو ياء في أصل النمط اللغوي. والحقيقة أنّ الأمرَ لايعدو -كما ذكرت سابقاً- من أنّ اللّغةَ حاولت التّخلّصَ من المزدوج الحركي[7]، والمخطط الصوتي التالي يمثل المسارين آنفي الذكر:

yuḳinūna	<	yu*ḳinūna	<	yuwḳinūna
yu>ḳinūna	<	yu*ḳinūna	<	yuwḳinūna

وأمّا قراءة الحسن التالية، فإنّ بعضَ اللهجاتِ العربيّةِ تخلّصت فيها من الحركة المزدوجة الهابطة اليائية، ففي قوله تعالى: "ولا أدراكم به"[8]، جاء في الكشاف[9]:

---

(1) انظر دراسات في فقه اللغة: 183

(2) دراسات في فقه اللغة: 184

(3) البقرة: 4

(4) الكشاف:1/137-138.

(5) البحر المحيط:42/1، ومختصر ابن خالويه: 2، وإعراب ثلاثين سورة:94، ومغني اللبيب: 897/2

(6) مرّ تخريجه، انظر هذه الرسالة: 99

(7) انظر دراسات في فقه اللغة: 184، والقراءات القرآنية: 117و126

(8) يونس: 16

(9) الكشاف: 229/2، وانظر البحر المحيط: 133/5، وحاشية الشهاب: 15/5، والقرطبي: 321/8، والإتحاف: 247، والدر المصون: 14/4، ومختصر ابن خالويه: 56

"وقرأ الحسن: (ولا أدراتكم به)، على لغة من يقول: أعطاته وأرضاته، في معنى: أعطيته وأرضيته، ورواه الفرّاء: ولا أدرأتكم به بالهمز[1]، وفيه وجهان: أحدهما أنْ تقلبَ الألفَ همزة، كما قيل لبأتَ بالحج ورثأت الميّت وحلأتَ السويق، وذلك لأنّ الألفَ والهمزةَ من وادٍ واحد، ألا ترى أنّ الألفَ إذا مستّها الحركةُ انقلبتْ همزة، والثاني: أنْ يكونَ من درأته إذا دفعتُه وأدرأته إذا جعلته درئاً".

ويبدو أنّ توجيه الزمخشري الثاني القائل بأنّ الهمزةَ أصلٌ له ما يبرره فإنّ هذه القراءة كثُرَ فيها التوجيه والتأويل بل إنّ بعضَ العلماء قد غلّط الحسن فيها، قال أبو حاتم: "سمعتُ الأصمعي يقول: سألتُ أبا عمرو بن العلاء عن قراءة الحسن... ألَهُ وجه؟ قال: لا، قال أبو عبيد: لا وجه لقراءة الحسن... إلاّ على الغلط"[2]. قال مكّي بن أبي طالب القيسي: (ورُوي أنّ الحسن قرأ بالهمزة ولا أصل له في الهمز)[3].

أمّا التوجيه الأول، والذي نحن بصدد توضيحه فإنّ الزمخشري قد تبع فيه ابن جنّي (إنّما هي أدرَيْتكم فقُلبت الياء ألفاً لانفتاح ما قبلها، وهي لغة عقيل حكاها قطرب، يقولون في أعطيتك: أعطأتك)[4]، وقال العكبري: (ويقرأ في الشاذ: "ولا أدرأكم به" بالهمزة فكان الألف، قيل: هي لغة لبعض العرب يَقْلِبُون الألف المبدلةَ من ياء إلى همزة، وقيل: هو غلط، وقيل: ليس بغلط)[5].

وما نودّ قولـــه في هذا النّمط هو أنّ الأصلَ (أدريتكم) يحتوي على الحركة المزدوجة الهابطة وقد استثقلتْ بعضُ اللهجات العربيّة هذا الوضعَ الصوتي، فحذفت شبه الحركة ثمّ عوّضت عنها عن طريق الهمزة[6]:

ʾadraytukum	ʾadra˙tukum	ʾadraʾtukum
الأصل	حذف شبه الحركة	التعويض بالهمزة

---

(1) انظر معاني القرآء: 459/1، 216/2

(2) البحر المحيط: 133/5، وانظر الفخر الرازي: 61/17، وإعراب ثلاثين سورة: 51، 94، 95

(3) مشكل إعراب القرآن: 376/1

(4) انظر المحتسب: 309/1- 310 (بتصرف).

(5) التبيان في إعراب القرآن: 2/ 668

(6) انظر دراسات في فقه اللغة: 185

عرضنا بعضَ الأسبابِ التي تدعو إلى إقحام الهمزة في بعض الأنماط اللّغوية التي لم تكن مهموزةً في بناها العميقة، والحقيقة أنّ هناك قراءاتٍ قرآنيّةً أخرى أقحمت الهمزةُ في بناها السطحية، ولم تتناولها الدراسة تجنّباً للتكرار والإطالة[1].

3.2 قضايا صوتيّة متفرقة:

1.3.2 التشديد والتخفيف:

1- التشديد:

أُشيرُ بدايةً إلى أنّ الزمخشري استعمل في كشافه مصطلحي التشديد والاستثقال من حيث هما علّة من العللِ التي احتُكِمَ إليها في توجيه الأنماط الكلامية، ومفهومها عنده كما بدا لي هو تضعيف الحرف وتشديده، أو استثقال حركة دون أُخرى؛ فالضمة أثقل من الفتحة عنده والسكون أخفّ من الحركتين.

ومما جاء في الكشاف على ذلك:

في قولــه تعالى: "وآتوا النّساءَ صَدَقاتِهِنّ"[2] وذكر الزمخشري القراءات في صدقاتهن، وقال[3]:(وقرىء[4]: "صُدُقَتَهُنّ" بضمّ الصاد والدّال على التوحيد وهو تثقيل صَدُقَة كقولك: ظُلُمَة)، وجاء في لسان العرب: "والصَّدُقَةُ والصُّدُقَة والصُّدُقة.... ولا يُقْرأ من هذه اللغات بشيء؛ لأنّ القراءة سُنّةٌ"[5]، ولسنا في صدد مناقشة ابن منظور في جواز القراءة بها أم لا، ولكن ما نودّ تأكيده هنا هو أنّ اللّغةَ سجّلت هذا النمطَ في معجمها (صُدُقَة)، وهو فصيح.

---

(1) الجن: 1، المؤمنون: 93، التوبة: 30، والتوبة:106، والقصص: 10، والمرسلات: 11، وفي الكشاف على التوالي: 166/4، 41/3، 213/2، 185/2، 167/3، 203/4.

(2) النساء: 4

(3) الكشاف: 498/1

(4) قراءة النخعي وابن وثاب في البحر: 166/3، ومختصر ابن خالويه: 24، وانظر الرازي: 10/9، والمحرر: 495/3

(5) لسان العرب: 216/8، وانظر معاني الزجاج: 12/2

كما ويمكن أنْ نفسّر الضمَّ في هذا النمطِ بأنّه يعود إلى قبيلة تميم التي كانت تُؤْثر الضمَّ وهذا ميلُ القبائل البدوية بشكلٍ عام[1]، كما يمكن تفسيره وفق قانون المماثلة الصوتية، فالصاد المفتوحةُ ماثلتِ الدّالَ المضمومةَ وهي مماثلةٌ كلية مدبرة:

Ṣudukātahunna < ṣadukātuhunna

في بعض القبائل العربية ومنها تميم

وسأعرض الآن لبعض القراءاتِ التي وجّهها الزمخشري بالتشديد ومن ثمّ نعرض تحليلنا لها: ففي قوله تعالى: "وَلْيُوفُوا نُذُورَهم"[2]، جاء في الكشاف[3]: (وقرىء[4]: (وليوفّوا) بتشديد الفاء) وقراءة الجمهور بالتخفيف[5]، وهما لغتان عند أبي زرعة[6]. وفي قولــه تعالى في سورة التكوير[7]: "(حُشِرَتْ) و(قُتِلَتْ) و(نُشِرَتْ)"، جاء في الكشاف[8]: (وقرىء[9]: "حُشّرتْ" بالتشديد، و"سُجّرت" بالتشديد والتخفيف، و"قُتّلت" بالتشديد، و"نُشّرت" بالتشديد والتخفيف).

وفي قولــه تعالى: "قُتِلَ أصحابُ الأُخدودِ"[10]. يقول الزمخشري[11]: (وقرىء[12]: (قُتّل) بالتشديد).

---

(1) في اللهجات العربية: 95، وانظر الدراسات الصوتية واللهجية عند ابن جني: 220

(2) الحج: 29

(3) الكشاف: 11/3

(4) انظر السبعة: 436، وحجة القراءات: 475، والكشف: 117/2، والمبسوط: 307، والتبصرة: 600، والتذكرة في القراءات الثمان: 443/2، والدر المصون: 145/5

(5) انظر البحر المحيط: 365/6

(6) حجة القراءات: 473

(7) التكوير: 5، 9، 10

(8) الكشاف: 222/4

(9) انظر البحر: 432/8- 434، ومختصر ابن خالويه: 169، وفتح القدير: 388/5- 389، والسبعة: 673، ومعاني الزجاج: 290/5

(10) البروج: 4

(11) الكشاف: 237/4

(12) وهي قراءة الحسن وابن مُقْسم، انظر: البحر: 450/8، والإتحاف: 436، والرازي: 119/31، ومختصر خالويه: 171، وروح المعاني: 114/30

وفي قولـــه تعالى: "ويُبَشِّرُهم ربُّهم"[1]، جاء في الكشاف[2]: (وقرىء[3]: (يَبْشُرهم) بالتخفيف والتثقيل).

وبعد هذا العرض للآيات الكريمة نودُّ أنْ نؤكد ما يلي:

أولاً: أنّ القرآنَ الكريمَ كان يراوحُ بين التشديد تارةً والتخفيف تارةً أُخرى، وهما لغتان فصيحتان[4]، والمعنى فيهما واحد، و(فَعَلَ وفَعّلَ وأفعَلَ) تتناوبُ فيما بينهما، كما سيظهر في فصلنا القادم -إنْ شاءَ اللهُ- يقول ابن خالويه: "فقُلْ: كلّ فعلٍ جازَ فيه فَعَل وفعّل اعترض بينهما أفعل"[5].

ثانياً: يمكن أنْ نعزوَ التشديدَ إلى القبائلِ البدويةِ كتميم التي تَغلبُ الغلظةُ والشدّةُ على طباعها، كما يُعْرَفُ عنهم قلّةُ عنايتهم بالنطق وسرعتهم في الأداء، على عكس القبائل الحضرية كالحجازية التي تميل إلى التؤدة والليونة في كلامهم، لأنّ ذلك ينسجم مع بيئتهم وطبيعتهم[6].

ثالثاً: قد يكون التشديد أو التثقيل مظهراً من مظاهر التطوّر اللّغوي، إذْ عدّه بعضُ المعاصرين[7] بمثابة عملية ترميم في جسم العربيّة، فربّما كانت صيغة فَعّل تدلّ على التكثير في سابق عهدها، ثمّ بتطوّر الزمن ضَعُف هذا المعنى فيها فتقوم اللّغةُ بترميم هذا الخللِ وتلجأ إلى تشديد هذا الوزن حتى تعيد إليه قوته.

2-التخفيف:

وعلى عكس ما رأيناه سابقاً، فإنّ هناك لهجاتٍ مالتْ إلى التخفيف كما ذكرنا، فروى الزمخشري قراءاتٍ كان رسمُ المصحفِ فيها بالتشديد قُرِئَتْ بالتخفيف، وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه من أنّ القرآنَ الكريمَ استعملَ الصيغتين التشديد والتخفيف.

---

(1) التوبة: 21

(2) الكشاف: 180/2

(3) الإتحاف: 174، والمكرر: 49، والعنوان: 102، والتيسير: 87، والسبعة:205

(4) انظر الحجة في القراءات السبع: 51

(5) الحجة في القراءات السبع: 52

(6) انظر في اللهجات العربيّة: 88، واللهجات العربيّة في التراث: 2/ 657

(7) اللهجات العربيّة في التراث: 2/ 657-658

ونشير في البدء إلى أنّ الزمخشري استعملَ مصطلحَ التخفيف، للدّلالة على عدم تضعيف الحرف وتشديده، وهو ما استعمله سيبويه قبله[1]، كما وتبع الزمخشريُّ سيبويه في التخفيف بين الحركات، يقول سيبويه: (ويقولون: في فَخِذ: فَخْذ، وفي رُسُل: رُسْل، ولا يخفّفون الجَمَل؛ لأنّ الفتحةَ أخفُّ عليهم من الضمّة والكسرة"[2]، وقد استعمل القدماءُ معانيَ متعددة للتخفيف[3].

وستقف الدراسة عند ما جاء في الكشاف:

ففي قوله تعالى: "لكلِّ واحدٍ منهما السُّدُسُ"[4]، جاء في الكشاف[5]: (وقرأ الحسنُ ونعيم بنُ ميسرة[6]: "السُّدْسُ" بالتخفيف وكذلك الثُّلُثُ والرُّبُعُ والثُّمُنُ) .

والتخفيفُ لغةُ تميم وربيعة والضمّ لغةُ الحجاز وبني أسد[7]، وعدّ العكبري الضمَّ هو اللغة الجيّدة، والإسكان لغة فيها، وقرىء بهما[8].

ونرجّحُ أنّ يكونَ الأصلُ في الضمّ وأنّ الإسكانَ تخفيفٌ لثقل الضمّ، (ومن زعم أنّ الأصلَ فيه التخفيف وأنّه ثُقّلَ فخطأ، لأنّ الكلامَ موضوعٌ على الإيجاز والتخفيف[9] ثمّ نودُّ أنْ نشيرَ إلى أننا في التشديد ذكرنا أنّ تميماً والقبائلَ البدويّةَ بشكلٍ عامّ قد مالت إلى التشديد، وأنّ القبائلَ الحضريةَ هي التي قد مالت إلى التخفيف، وما نراه هو هنا هو عكس ذلك، مما يجعلنا نتوقعُ أنْ نجدَ كلا الصيغتين في اللّهجة الواحدة، وربّما نُفسّر ذلك بتداخل اللّغات، أو تأثّر القبائل بعضها ببعض، والذي يدعونا إلى تأكيد ذلك أننا وجدنا في البحر المحيط[10]، أنّ أبا حيان عزا قراءة

---

(1) انظر الكتاب: 3/529-530.

(2) الكتاب: 67/4، و204/4، وانظر: 193/4، وشرح المفصل: 120/9

(3) انظر المصطلح الصوتي: 185

(4) النساء: 11

(5) الكشاف: 507/1

(6) البحر: 181/3، والسبعة: 228، والنشر: 248/2، والتيسير: 94

(7) انظر إعراب النحاس: 399/1، ومعاني الفرّاء: 5/1

(8) التبيان في إعراب القرآن: 335/1

(9) انظر معاني الزجاج: 20/2

(10) البحر المحيط: 188/7

التشديد في قولـــه تعالى: "ولا تصعّر"[1] إلى تميم، بينما عزاها البناء الدمياطي إلى لغة الحجاز[2]. وفي قولـــه تعالى: "لعلّهم يتّقون أو يُحْدِثُ لهم ذِكراً"[3]، جاء في الكشاف[4]: (وقرىء: "تُحدِث"، و"نُحدث" بالنون والتاء، أي: تُحْدِثُ أنت، وسكّن بعضهم الثاء للتخفيف)[5]، كما في قول الشاعر:

فاليومَ أشْرَبْ غيْرَ مُسْتَحقِبٍ إثْما منَ اللهِ ولا واغلِ[6]

وذكر ابن جنّي شواهدَ أخرى مع هذا البيت وعدّ الإسكان فيها ضرورة[7]، والقرآنُ الكريمُ لا ضرورةَ فيه، وذكر في موضع آخر أنّ الإسكانَ في القراءة السابقة ينبغي أن يكون استثقالاً للضمة[8]، وكذلك ذهب أبو حيان في بحره[9]، وأورد عليه شاهداً، قول جرير[10]:

..... أو نهر تِيْرى فلا تعْرفكم العربُ

بسكون فاء تَعرفْكم تخفيفاً.

واللافت هنا أنّ التخفيفَ قد طال الحركاتِ الإعرابيّةَ التي تمثّل الإعراب وتحملُ شعار الفصاحة، وفي ظنّي أنّهم مصيبون في هذا، فالنّاطق لا يدّخر سبيلاً للاقتصاد في الجهد ولو على حساب الحركة الإعرابية؛ لأنّ فصاحتهم فطريةٌ لا تضبطها حركةٌ أو شكلٌ إعرابيّ. وقد جاء في الكشاف قراءاتٌ أُخرى تمثّل التخفيفَ بإسكانِ

---

(1) لقمان: 18

(2) إتحاف فضلاء البشر: 390

(3) طه: 113

(4) الكشاف: 2/ 554

(5) المحتسب: 59/2، ومختصر ابن خالويه: 90، والمحرر:97/10، والدر المصون: 59/5، وفتح القدير: 3/ 389

(6) البيت لامرىء القيس في ديوانه: 95، وفيه (فاليوم أسقى)، وعلى ذلك لا شاهد فيه، وهو من شواهد الكتاب: 204/4، والخصائص: 100/2 و325/2، وشرح المفصل: 48/1، وشرح التصريح: 88/1

(7) الخصائص: 100/2

(8) المحتسب: 59/2

(9) البحر المحيط: 6/ 281

(10) البيت لجرير في ديوانه: 441، وصدره (سيروا بني العمّ فالأهوازِ منزلكم)، وانظر الأغاني للأصفهاني: 253/3، وسمط اللآلىء: 527، والخصائص: 119/1، 100/2و 121

الحرفِ المتحرك[1]، أما مصطلح التخفيف من حيث هو عدم التشديد فقد جاء في الكشاف في قولـــه تعالى: "والذي قَدَّرَ فَهَدى"[2]. يقول الزمخشري[3]: (وقرىء: "قَدَر" بالتخفيف). وقراءة الجمهور بالتشديد وقراءة الكسائي وعلي بن أبي طالب مخفّف الدال[4]، وقد ذكر الفرّاء أنَّ قراءةَ التشديد أحبُّ إليه معللاً ذلك لاجتماع القرّاء عليه[5].

وفي قوله تعالى: "الذي خَلَقَكَ فَسَوّاك فَعَدَّلك"[6]، جاء في الكشاف[7]: (وقرىء[8]: "فَعَدَلك" بالتخفيف، وفيها وجهان: أحدهما: أنْ يكونَ بمعنى المشدّد.... والثاني: فَعَدلك: فصرفك، يقال عَدَلَ عن الطّريق، أي عدلك عن خلقةِ غيرك إلى خلقةٍ حسنة...) .

ونشيرُ إلى أنّ رسمَ المصحفِ العثماني الذي بين أيدينا (فَعَدلك) بالتخفيف، وأما قراءة التشديد فهي لغة الحجاز[9]، وهي الأجود في العربيّة عند الفرّاء[10].

والحقيقة أنّ ما نراهُ في مسألة التشديد والتخفيف، هو وإنْ كان التشديدُ من صفات البدو الكلامية، إلاّ أنّ بعضَ القبائلِ الحضرية كالحجازيين عُرِفَ عنهم التشديد كما ظهر غير متناسين أنَّ البدوَ بشكل عام يؤثرون التشديد وقد يقفون عليه نحو (هذا خالدّ وهذا فرجّ)[11]، ثمّ إنّ القرآنَ الكريمَ قد جمع بين الصيغتين.

---

(1) انظر من ذلك آل عمران: 62، 156، الكهف: 33، والتوبة: 61، وفاطر: 43، في الكشاف: 434/1 و1/ 473 و484/2 و199/2 و313/3

(2) الأعلى: 3

(3) الكشاف: 243/4

(4) البحر المحيط: 458/8، والنشر: 2/ 399، والتيسير: 221، والكشف: 370/2، والسبعة: 368

(5) معاني الفرّاء: 3/ 256

(6) الانفطار: 7

(7) الكشاف: 228/4، وانظر البحر المحيط: 437/8

(8) النشر: 2/ 399، والتيسير: 220، والتبصرة: 722، والكشف: 364/2، والتبيان: 1274/2، ومعاني الزجّاج: 295/5

(9) انظر البحر المحيط: 437/8

(10) معاني الفرّاء: 244/3

(11) شرح المفصل: 67/9، وانظر الكتاب: 117/4.

2.3.2 التقاء الساكنين:

للنّحويينَ مذاهبٌ في التقاءِ الساكنين، فإذا لقيتِ النونُ الخفيفةُ ساكناً فإنّها تُكْسَر مثل: اضربنِ الغلامَ فتقولُ فيما هو بغيرها: اضربِ الغلامَ، كما تقول: اضربَ الغلامَ بعد حذف النون[1]، وذلك كقول الشاعر:

لا تُهينَ الفقيرَ علّك أنْ تَرْ كَعَ يوماً والدهرُ قدْ رَفَعَهْ[2]

أصله لا تهينَنْ. فالسببُ في فتحِ النونِ إشباعُ الحركةِ، ولو كان بدون إشباع لكسرنا[3]، وسنعرض فيما يلي لبعض القراءات التي وجّهها الزمخشري وفق التقاء الساكنين. وقبل الولوج في معالجة تلك القراءاتِ أودّ أنْ أشيرَ إلى أنّ علماء العربيّة ذهبوا إلى أنّه لا يجوز التقاء الساكنين في العربيّةِ في كلمة واحدة إلاّ في حالتين هما[4]:

أ- الوقوف على آخر الكلمة بالسكون.

ب- في وسط الكلمة على أن يكون الحرفُ الأول حرفَ مدٍّ والثاني مدغماً

ومما جاء في الكشاف: في قوله تعالى: "وَمِنَ النّاسِ والدّوابِّ"[5].

جاء في الكشاف[6]: (وقرىء[7]: "والدّواب" مخففاً، ونظير هذا التخفيف قراءة مَنْ قرأ: "ولا الضالين" لأنّ كلّ واحدٍ منهما فرارٌ من التقاء الساكنين، فحرّك ذاك أولهما، وحذف هذا آخرهما). والحقيقة أنّه هنا لم يلتقِ ساكنان، ولكنّ الزمخشري انطلق في توجيهه هذا من نظرة علماء العربيّة القدماء إلى الحركات الطويلة، فهي ساكنة عندهم على الرغم من أنّها حركات طويلة، فحُذفت الباءُ الأولى الساكنةُ من وجهة نظرهم حتى يُتخلّص من التقاء الساكنين.

---

(1) النكت الحسان: 180، وانظر منهج أبي حيان: 155

(2) المفصل: 432، وشرح المفصل: 43/9، 44، خزانة الأدب: 450/11، 452، شرح التصريح: 208/2، شرح شافية ابن الحاجب: 32/2، ومغني اللبيب: 206/1، 842/2، في البحر المحيط: 173/1

(3) انظر منهج أبي حيان: 155

(4) التشكيل الصوتي: 179

(5) فاطر: 28

(6) الكشاف: 307/3

(7) انظر البحر: 312/7، والقرطبي: 342/14، والمحتسب: 200/2، وفتح القدير: 4/ 348

وأمّا ما يراه الدّرسُ اللّغوي المعاصرُ، فهو تشكّل ثلاثة مقاطع في النمط المشدّد الدّواب da/ wāb/ bi، والمقطع الثاني: (wāb) هو ما يُسمّى بالمقطع الصوتي الطويل المغلق (ص ح ح ص) وهو مقطع مرفوضٌ في العربيّة[1] إلاّ إذا توافر الشرطان السابقان، وتجدر الإشارة إلى أنّ الشرطَ الثاني، وهو أنْ يكون المقطع التالي له مبتدئاً بصامت يماثل الصامتَ الذي خُتم به، متوفرٌ في هذا النمط إلاّ أنّ القارئ لجأ إلى التخفيف بحذف أحد الصامتين المتماثلين، لتصبحَ الكلمةُ مكونةً من ثلاثة مقاطعَ مفتوحة، وجميعها مقاطع مقبولة في العربيّة: da/ wa/ bi.

وفي قولـــه تعالى: "ولا تتّبعانّ سبيلَ الّذينَ لا يَعْلَمُونَ"[2]، جاء في الكشاف[3]: ("وتتّبعانّ": قرئت[4]: "ولا تتّبعانِ"، بالنون الخفيفة، وكسرها لالتقاء الساكنين تشبيهاً بنون التثنية).

ونشير إلى أنّنا في أثناء تتبعنا لهذه القراءات وجدنا آراءَ للعلماء في توجيه القراءة نحوياً، وقد تجنبنا عرضَ هذه الآراءِ هنا[5]؛ لأنّ ما نودّ تسليطَ الضوءِ عليه هنا هو التقاءُ الساكنين، والحقيقة أنّ ما قلناه في القراءات السابقة ينسحبُ تماماً على هذه القراءة، إلاّ أنّ تعليلَ الزمخشري بكسرِ نونِ يتّبعانِ تشبيهاً بكسر نون المثنّى، وكأنّ ما يُفهَم من قول الزمخشري أنّهما كسرا لالتقاء الساكنين والحقيقةُ أنّه لا التقاء ساكنين، كما وأنّ نونَ المثنى ونونَ التوكيدِ في أصلهما مفتوحتان وإنّما كُسرتا للمخالفة الصوتيةِ بينَ حركتي الفتحِ المتتاليتين إذا كانت الأولى منهما طويلةً[6]، وقد جاءت نونُ المثنى في بعض الشّعر على أصلها المفتوح من ذلك[7]:

---

(1) انظر التشكيل الصوتي: 192

(2) يونس: 89

(3) الكشاف: 250/2

(4) المبسوط: : 235، الإتحاف: 253، والنشر: 253/2، وحجة القراءات: 336

(5) انظر التبيان في إعراب القرآن: 685/2

(6) انظر التطور اللغوي: 42

(7) عزاه الزمخشري لشاعر من ضبّة في شرح المفصل (المتن): 129/3، 67/4، 143، وفي نوادر أبي زيد: 168، وسر صناعة الإعراب: 55/2، 240/2، والبيت يحتج به على لغة بني الحارث وبني العنبر إذ يلزمون المثنى الألف في الأحوال كلها، وانظر شرح المفصل: 128/3.

أعرفُ مِنْها الأنْفَ والعَيْنانا

ومِنْخَرانَ أشْبَها ضَبْيَـــانا

وفي قوله تعالى: "براءةٌ منَ اللهِ ورسولِه"[1]، جاء في الكشاف[2]:

(وقرأ أهلُ نجران[3] "مِنِ اللهِ" بكسر النون، والوجه الفتح مع لام التعريف لكثرته). الأصل في (مِنْ) حرف جر مبني على السكون، وبعدها اللاّم ساكنة في لفظ الجلالة فاتّجهت لغةُ أهلِ نجرانَ إلى كسرِ النون في (مِن) على أصلِ التقاء الساكنين، يقول ابنُ جنّي: (وهي أولُ القياسِ، تكسرها لالتقاء الساكنين)[4]، وهذا ما نرجّحُهُ، وذهب أبو حيان أيضاً إلى أنّ بالإمكان تفسيرَ كسرة النون مماثلة لكسرة الميم[5].

وقراءةُ فتح النون (مِنَ) هي أيضاً للتخلص من الساكنين، وأمّا ترجيحُ الزمخشري لها على قراءةِ الكسر، فتعليله صحيح، وهو كثرةُ استعمال (مِن) مفتوحة مع لام التعريف، والذي ألجأ بعضَ اللهجاتِ إلى الفتح هو فرارُهم من توالي كسرتي الميم والنون، فلجأوا إلى الفتحِ، يقول ابنُ جنّي أيضاً: (وإذا كانوا قد قالوا: "قُمَ اللّيلَ"[6]، و"قُلَ الحقَّ"[7]، ففتحوا ولم تلتقِ هناك كسرتان، فالفتح في "مِنَ اللهِ" لتوالي الكسرتين أولى)[8].

إنّ العربَ في محاولاتهم للتّخلّصِ من التقاءِ الساكنين سلكوا مسالكَ عدّة منها التحريك بالكسر وهو الأصل، كما ذكرنا، وهو أكثرُ شيوعاً، وكذلك حركوا بالفتح، وحركوا بالضمّ، والتمسوا تعليلاتٍ للضمِّ والفتحِ كالإتباع والخفّة، وجاء في المفصل:

---

(1) التوبة: 1

(2) الكشاف: 172/2

(3) مختصر ابن خالويه: 51، والمحرر: 399/6، وروح المعاني: 42/10، والدر المصون: 440/3

(4) المحتسب: 283/1، وانظر التبيان في إعراب القرآن: 634/2 (وعدّها العكبري شاذة)

(5) البحر المحيط: 6/5

(6) المزمل: 2

(7) الكهف: 9

(8) المحتسب: 283/1، وانظر المفصل: 465

(والأصل فيما حُرّك منهما أن يحرّك بالكسر والذي حُرّك لغيره فلأمرٍ)[1]، وهذا ما يفسّرُ تعدد الرواية في بيت جرير[2]:

فغضُّ الطّرفَ إنّك منْ نُمَيْرٍ فَلا كَعْباً بَلَغْتَ وَلا كِلابا

فيروى بكسر الضاد وضمّها وفتحها[3]، وعزا الزمخشري الفتح لبني أسد[4]، ومما جاء في الكشاف: في قوله تعالى:

"وسيحلفون بالله لَوِ استطعنا لخرجنا"[5]، ويقول الزمخشري[6]: (وقرىء[7]: "لَوُ استطعنا" بضمّ الواو تشبيهاً لها بواو الجمع في قوله تعالى: "فتمنَوُا الموتَ")[8]، وتفسير القدماءِ لهذه القراءة بأنّه فرارٌ من ثقل الكسرة على الواو مشبهين إيّاها بواو الجمع عند تحريكها لالتقاء الساكنين أيضاً، وقرأ الحسن: (لوَ استطعنا) -بفتح الواو- فراراً من التقاء الساكنين أيضاً[9].

والحقيقة أنّه لم يلتقِ ساكنان -أيضاً- وما أتصوره هو إقحام الحركةِ القصيرة (الكسرة أو الضمّة أو الفتحة) على (واو) لو، وذلك لتصحيح النظام المقطعي لبنيةِ الكلمة العربيّة، فالمقطعُ العربيُّ لا بدّ أنْ يتكونَ من صامتٍ، وهذا الصامت يُثنّى بحركة، كما لا يمكن أنْ يبدأ المقطعُ العربيّ بحركة[10]، فكان لا بدّ من إقحام إحدى الحركات القصيرة لتصحيح النظام المقطعي كما يظهر في المخطط التالي:

lawistaṭa<nā
lawustaṭa<nā < lawstaṭa<nā

---

(1) المفصل: 465

(2) لجرير في ديوانه:821، والكتاب: 533/3، وشرح المفصل: 128/9، وشرح شافية ابن الحاجب: 244

(3) انظر شرح التصريح على التوضيح: 401/2

(4) المفصل: 465

(5) التوبة: 42

(6) الكشاف: 191/2

(7) البحر: 310/1و46/5ن والمحرر: 505/6و زاد المسير: 444/3، ومختصر ابن خالوية: 21، 163

(8) الجمعة: 6، والبقرة: 94، وانظر البقرة: 237، حيث قرئت الواو في (فتمنوُا الموت) بكسرها تشبيهاً (بلو استطعنا) انظر الكشاف: 103/4و 375/1، وانظر النكت الحسان: 181، والأصول في النحو: 370/2، والمحتسب: 55/1

(9) انظر المحتسب: 292/1و55/1

(10) انظر المنهج الصوتي: للبنية العربيّة: 190

lawastata<nā

وأمّا في (فتمنوُا الموتَ) فلم يلتقِ ساكنان أيضاً، وإنّما يعود السببُ في تحريك الواو بالضمّ أو الكسر للتّخلص من المقطع الصوتي الخامس المرفوض (ص ح ص ص) القصير المغلق بصامتين، ويمكن توضيح ذلك كما يلي[1] :

إذْ إنّ الواو إذا سُكِّنَتْ وهي متلوّة باسمٍ معرف بأل ليتشكلَ فيها المقطعُ التالي: فَتَمنَوْ الموتَ (نَوْلْ) (nawl) وهو مقطع مرفوض في العربيّة إلاّ في حالة الوقف، وإذا حركت الواو بالضمّ أو الكسر ينقسم هذا المقطع إلى مقطعين مقبولين في العربيّة وهما (نَ:na) و(وُلْ:wul)[2].

3.3.2 في الحركات:

1- تقصير الحركة الطويلة:

في قولــه تعالى: "يوم يأتِ لا تَكَلَّمُ نفسٌ إلاّ بإذنه"[3]، جاء في الكشاف[4]: (وقرىء[5]: "يومَ يأتِ" بغير ياء، ونحوه قولهم: لا أدرِ، حكاه الخليل وسيبويه وحذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة كثيرٌ في لغة هذيل).

وفي قولــه تعالى: "ذلك ما كنّا نبغِ فارتدّا"[6] يقول الزمخشري[7]: (وقرىء[8]: "نبغِ" بغير ياء في الوصل وإثباتها أحسنُ وهي قراءةُ أبي عمرو، وأمّا الوقف فالأكثر فيه طرحُ الياء إتباعاً لخطّ المصحف).

---

(1) التشكيل الصوتي في اللغة العربيّة: 190

(2) التشكيل الصوتي في اللغة العربيّة: 190

(3) هود: 105

(4) الكشاف: 293/2

(5) البحر: 261/5، الإتحاف: 260، والسبعة: 338، والنشر: 292/2، والعنوان: 109، وتذكرة النحاة: 32، ومعاني الفرّاء: 27/2، والمبسوط: 242، وفيها قرأ ابن كثير وجماعة (يأتي) بالياء في الوقف والوصل. وقد جوّز أبو بكر بن السراج هذا الحذف- في غير القرآن- وعدّه شاذاً، انظر الأصول في النحو: 383/2

(6) الكهف: 64

(7) الكشاف: 492/2

(8) معاني الزجاج: 300/3، والسبعة: 391، 403، والتبصرة: 584، والكشف: 83/2، ومعاني الفرّاء: 27/2 ، وسر الصناعة: 39/2، وفيها (بغير (ياء) في الوصل والوقف لغة هذيل، وإثبات (الياء) في الحالين لغة الحجاز)

وقد جاء في الكشاف غير هذا[1]، وما نودّ قوله هنا أنّ حذفَ الياءِ والاجتزاء عنها بالكسرة علّله الزمخشري كما ظهر وفق أمرين:

أولهما: لهجي، إذ إنّ قبيلة هذيل مالت إلى الاكتفاء بالكسرة عن الياء تخفيفاً[2].

ثانيهما: إتباع خطّ المصحف، وما نتصوّره هنا أنّ هذه علّةٌ ضعيفةٌ، فالرسم العثماني للقرآن الكريم لا يعتدُّ به من الناحية المعيارية، إذْ إنّ قواعد الكتابة لم تكن استقرت بعدُ[3]، وإنْ كان سنةً فيؤخذ به في الرّسم ولا يُقاس عليه في مثل: لا أدرِ، وقد مُثّل لهذا التقصير للحركات الطويلة في الشّعر؛ لكي يحتفظَ الشاعرُ بموسيقى الوزن الشعري، وهذا التقصيرُ غيرُ مقبولٍ إلاّ إذا جاء بعد الحركةِ الطويلة ساكنٌ في الكلام، وتقصيرها يكون في النطقِ لا في الكتابة[4]، قال أبو خراشٍ الهذلي[5]:

ولا أدرِ مَنْ ألقى عليه إزارَه خلا أنّه قد سُلّ عن ماجدٍ مَحْضِ

وقول الشاعر[6]:

كفّاكَ كفٌّ لا تليقُ درهما جوداً وأخرى تُعطِ بالسّيف الدّما

وفي قولـــه تعالى: "قد أفلح المؤمنون"[7]، جاء في الكشاف[8]: (وعن طلحة بن مصرف أنّه قرأ "أفلحوا" على أكلوني البراغيث)[9]، وعنه "أفلحُ"[10]، بضمّة بغير واو اجتزاء بها عنها، كقوله[1]:

---

(1) الفجر: 4، والزخرف: 5، ص: 45، وفي الكشاف: 249/4، و491/3، و378/3

(2) انظر تفسير الطبري: 69/12

(3) فصول في فقه العربيّة: 178

(4) نفسه: 178

(5) لأبي خراش الهذلي في خزانة الأدب: 5/ 406، وديوان الهذليين: 158/2، وبلا نسبة في الخصائص: 1/ 116، وقال ابن جنّي (يخصُّ المنظوم دون المنثور)

(6) بلا نسبة في الأشباه والنظائر:32/1، 177/1، والإنصاف:329، وفي سر الصناعة (وأنشد البغداديون): 2 /79.

(7) المؤمنون: 1

(8) الكشاف: 25/3

(9) انظر هذه الدراسة: (أكلوني البراغيث)

(10) البحر: 395/6، وحاشية الشهاب: 319/6، ومختصر ابن خالويه: 97، والمحرر: 330/10

فلو أنَّ الأطبّا كانُ حولي .....)

والحقيقة أنّه يمكنُ أنْ نفسّرَ تقصيرَ الحركةِ هنا والاجتزاء بالحركة المماثلة لها وفق نظرتين:

أولهما: مَيْلُ بعضِ القبائلِ البدويةِ إلى الاقتصاد في الجهد والاختصار في النَفَس، والسرعة في النطق[2].

ثانيهما: إنّ مَنْ قرأ بتقصير الحركة الطويلة، وَهِمَ أنّه ملاقٍ ساكنين الواو وأل التعريف، وعلى طريق القدماء في التخلص من التقاء الساكنين حرّك الواو بالضمّ، أو اختلس الضمّ، ومن وجهة نظرنا كما بينا سابقاً لم يلتقِ ساكنان، ولم يحرّك بالضمّ، وإنّما تشكل المقطعُ الصوتيّ الرابع المرفوض (ص ح ح ص)، فيقصر حرف المدّ للتخلّص من هذا المقطع المرفوض[3].

ثمّ إنّ الشاهدَ الشّعري الذي ذكره الزمخشري، هو من البحر الوافر فكان قَصرُ الأطبّا ضرورةً شعرية، والقرآن لا ضرورة فيه، وقد جاء في الكشّاف مثل ذلك كثير[4].

2-تسكين المتحرك:

ممـــا لا شكّ فيه أنّ تسكينَ المتحركِ في النمط اللغوي يغيّر في نظامه المقطعي، وقد وردت في الكشاف قراءاتٌ سُكّنَتْ بعضُ صوامتها المتحركة من ذلك: في قوله تعالى: "إنّي رأيتُ أحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً"[5]، جاء في الكشاف[6]: (وقرىء[7]: "أحَدَ عْشَرَ"

---

(1) صدر بيت وعجزه (وكان مع الأطباء الأُساة) ويروى (فياليت) بدل (ولو كان) و(الشفاة) بدل (الأساة)، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب: 229/5 و231، ومعاني الفرّاء: 91/1، ومجالس ثعلب: 88، والأشباه والنظائر: 4/ 45، وشرح المفصل: 5/7، والإنصاف: 329

(2) انظر في اللهجات العربيّة: 132

(3) انظر التشكيل الصوتي: 190

(4) انظر ص: 45، وهود: 42، ويوسف: 4، والأنبياء: 112، والنور: 2، والنمل: 36، وسبأ: 13، وفي الكشاف على التوالي: 378/3، 270/2، 301/2، 587/2، 47/3، 147/3، 283/3

(5) يوسف: 4، وانظر المدثر: 3

(6) الكشاف: 302/2، وانظر: 184/4

(7) البحر: 279/5، ومختصر ابن خالويه: 62، ومعاني الأخفش: 361/2، ومعاني الفرّاء: 34/2، والنشر: 2 /279، والتبيان: 722/2، حاشية الصبان: 58/4

بـــسكون العـــين[1] تخفيفاً، لتوالي المتحركات فيما هو في حكم اسم واحد وكذا إلى تسعةَ عشرَ إلاّ اثني عشر؛ لئلا يلتقي ساكنان).

وتعليل الزمخشري في تسكين العين: لأنّهما صارا كالاسم الواحد، هو توجيه ابن جنّي ذاته: "سبب ذلك عندي أنّ الاسمين لما جُعِلا كالاسم الواحد، وبني الأول منهما لأنّه كصدرِ الاسم، والثاني منهما لتضمّنه معنى حرفِ العطف لم يجز الوقفُ على الأول، لأنّه كصدر الاسم من عجزه، فَجُعِلَ تسكين أول الثاني دليلاً على أنّهما قد صارا كالاسم الواحد، وكذلك بقية العدد إلى تسعةَ عشرَ، إلاّ اثنا عشر واثني عشر"[2]، فلما جُعِلا كالاسم الواحد توالتِ الحركاتُ القصيرةُ (الفتحات) مشكِّلَةً مع صوامت الكلمتين مقاطع قصيرة مفتوحة؛ لذا لجأت اللّغةُ للتسكين تخفيفاً. وربما يُفسِّرُ هذا التسكينُ بميل اللغة إلى التّخلص من توالي الأمثال في أبنيتها[3].

ʾa/ ḥa/ daʿ/ šă/ ra < ʾa/ ḥa/ da/ ʿa/ šă/ ra

أما رفض الزمخشري وعلماء العربيّة تسكينَ العين في (اثنا عشر) فيعود إلى نظرتهم إلى الحركات الطويلة فهي ساكنة عندهم؛ لذا تصوّروا فيها التقاء ساكنين على غير حدّه، وهو وصفُ أبي حيّان لقراءة أبي جعفر وهبيرة عن حفص[4]: (اثْنَا عَشَرَ)[5]. والحقيقة أنّه لم يلتقِ ساكنان، وإنّما تشكّل مقطعٌ صعبُ النطق، لأنّه يتكوّن من (ص+ ح ط+ ص ص)[6].

وفي قولـــه تعالى: "لَنْ تُغْنِيَ عنهم أموالُهم"[7]، جاء في الكشاف[8]: (وقرأ عليّ[9]: "لن تغني" بسكون الياء، وهذا من الجدّ في استثقال الحركة على حروف اللين).

---

(1) وَهَمَ محقّق (معاني القرآن وإعرابه للزجاج) وقال: العين من عشر وهو الشين، وهذا خطأ.

(2) المحتسب: 332/1، وانظر معاني الزجاج: 90/3

(3) التطور اللغوي: 45

(4) البحر المحيط: 38/5

(5) التوبة: 36

(6) انظر منهج أبي حيّان: 157

(7) آل عمران: 10

(8) الكشاف: 414/1

(9) البحر: 388/2، ومختصر ابن خالويه: 19، وفيه: (قراءة السّلمي عن عليّ)

ويمكن تفسير هذا الاستثقال على أنّه جنوحُ اللغةِ عن الحركةِ المزدوجةِ الصاعدةِ (ya)، والتعويض بإطالة الكسرة القصيرة كما يلي:

tuġniya	<	tuġnī
تُغْنِيَ		تُغْني